المؤتمر الوطني الخامس
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

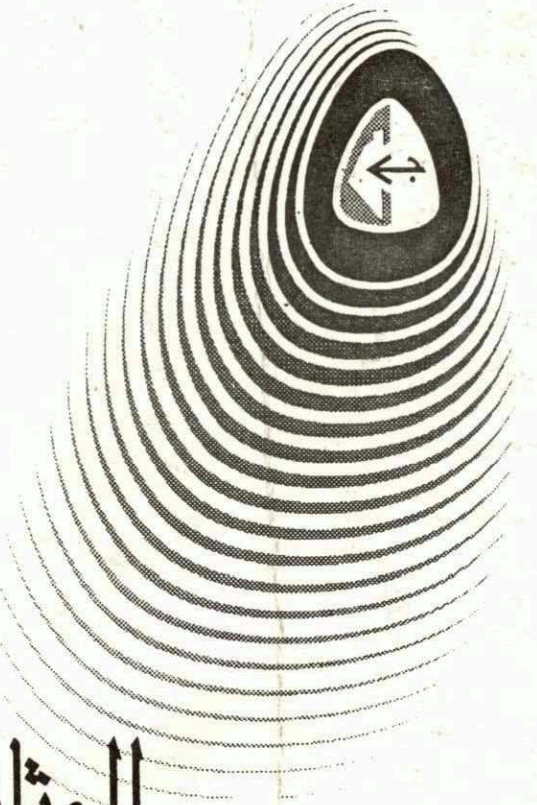

الوثائق

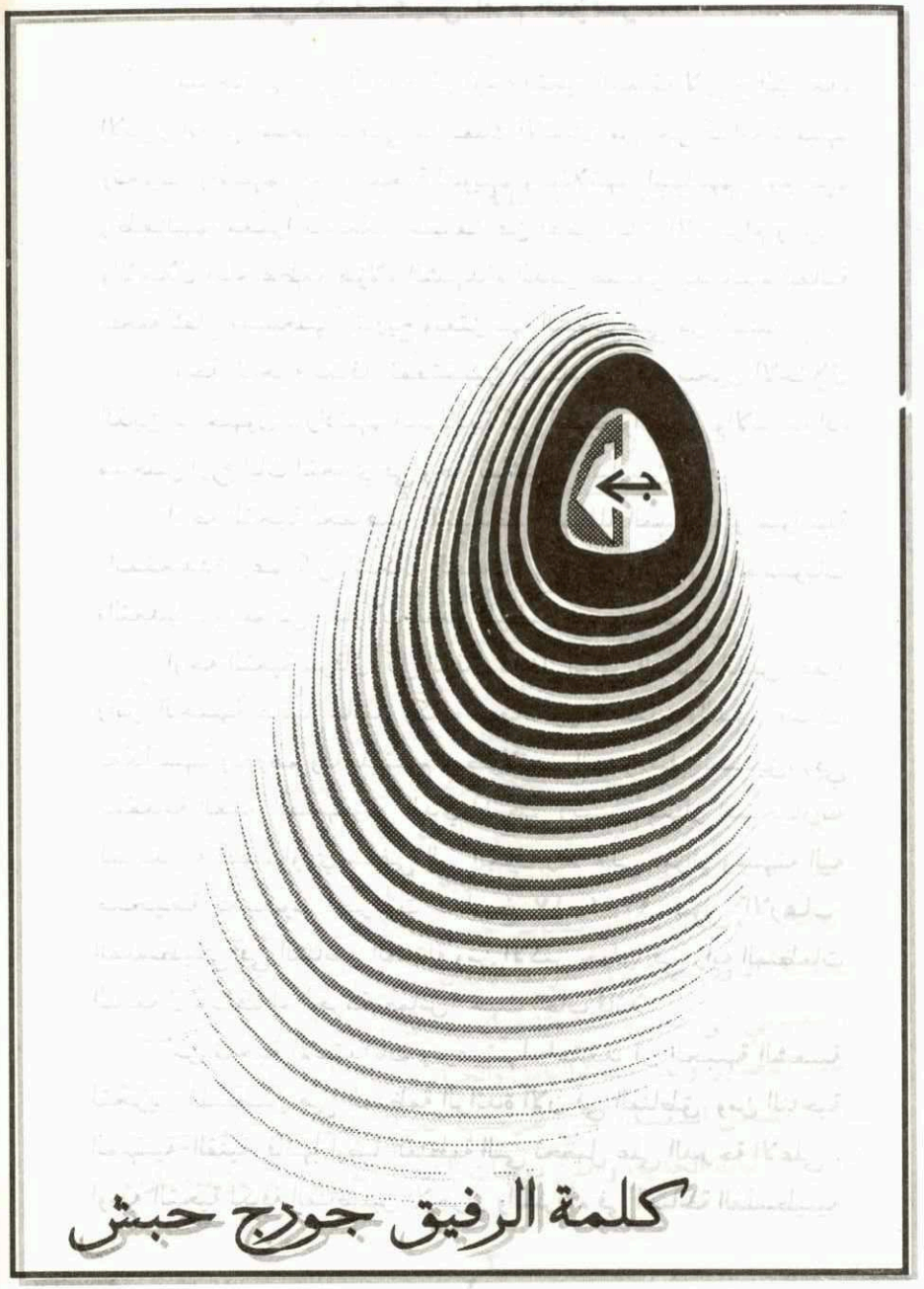
كلمة الرفيق جورج حبش

نص كلمة حبش امام المؤتمر ..

اسمحوا لي، في البداية، ان اوجه التحية العميقة لارواح الشهداء الابرار الذين ضحوا باغلى ما يملك الانسان من اجل كرامة شعبهم وتحرير وطنهم. اوجه التحية لذويهم وعائلاتهم، امهاتهم وزوجاتهم واطفالهم، معبرا باسمكم جميعا عن اعمق ايات الاحترام والوفاء والاجلال امام عظمة هؤلاء الشهداء الذين صنعوا بدمائهم الغالية ملحمة كفاح سيسجلها التاريخ ويعتز بها الشعب على مر السنين.

اوجه التحية لكافة المعتقلين الصامدين في سجون الاحتلال الذين يواجهون بارادتهم الفولاذية كل القمع والقهر والاستبداد، مسجلين اروع ايات التحدي في وجه الفاشيين والنازيين الجدد.

اوجه التحية لجماهير الانتفاضة البطلة المستمرة والمتواصلة والمتجددة رغم كل اشكال المعاناة والقهر والفقر والصعوبات والتحديات ورغم كل محاولات العدو للبطش بها وسحقها.

اوجه التحية للرفاق، كل الرفاق داخل الوطن المحتل الذين رفعوا رأس الجبهة عاليا عاليا، وكادوا يعانقون السماء، والذي اعترف بمكانتهم ودورهم وفاعليتهم وبطولاتهم العدو قبل الصديق، وفي المقدمة العدو الصهيوني الذي اضطر رئيس جهاز استخباراته العسكرية اللواء اوري ساغي الى القول ردا على سؤال وجهته اليه صحيفة يديعوت احرنوت بتاريخ ١٧-٤-٩٢ حول "الارهاب" الفلسطيني في المناطق المحتلة ومن الاكثر خطرا في رأيه المنظمات التابعة ل م ت ف ام الحركة حماس؟ حيث اجاب قائلا:

"من ناحية الاعتداءات ونوعيتها، اعتقد ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي المنظمة الرائدة الان في المناطق. ومن الناحية المهنية-الفنية، فانها ايضا المنظمة التي تحصل على الدرجة الاعلى".

اوجه التحية لكافة المناضلين الاحرار والشرفاء في الساحة الفلسطينية

والعربية والعالمية الذين يكافحون الظلم والامبريالية عدوة الشعوب وعدوة الانسانية.

ينعقد مؤتمركم تحت شعار (اقترح ما يلي):

" المؤتمر الوطني الخامس للتجديد وتصليب البنية التنظيمية والكفاحية وتعميق الديمقراطية والطابع الجماهيري للحزب، من اجل حماية الانتفاضة والبرنامج الوطني الفلسطيني والتصدي لنهج ومخططات التصفية والاستسلام".

ان هذا الشعار بمضامينه ومحتوياته يجب ان يشكل البوصلة التي تحدد اتجاه في هذا المؤتمر والتي تحدد اتجاه حركتنا في الفترة القادمة الى حين انعقاد المؤتمر الوطني السادس.

ان قيمة رفع هذا الشعار تتجسد في ضرورة العمل من وحيه في هذا المؤتمر وضرورة تذكرة وبقاءه ماثلا في الاذهان لدى انطلاقنا بعد المؤتمر لانجاز مهامنا وبرامجنا خلال الفترة القادمة. لا شك ان مؤتمرنا المنعقد اليوم يشكل محطة نوعية، كونه ينعقد في ظل ظروف ومتغيرات كبرى وزلازل هبت على العالم خلال السنوات الاخيرة، مما يعطي هذا المؤتمر اهمية بالغة لتقييم واقع نضالنا الوطني وتجربتنا الكفاحية، وتحديد افاق تطوير جبهتنا كمشروع وطني تاريخي، وتحديد افاق ومستقبل حزبنا الأيديولوجي والسياسي والكفاحي والتنظيمي في عالم يتغير ويتحرك بسرعة هائلة، الامر الذي يتطلب امعان التفكير والمراجعة والتأمل والجرأة لاعطاء اجابات علمية سليمة على المسائل المعقدة التي طرحتها الحياة والتطورات. كما يتطلب اقصى درجات الجدية، واعلى درجات الشعور العميق بالمسؤولية بازاء

ما تتعرض له قضيتنا الوطنية من مخاطر لم تشهد لها مثيلا في اي مرحلة سابقة.

ان المتغيرات التي عصفت بالعالم تضع هذا المؤتمر امام مسؤوليات ومهام جسام تختلف جذريا عما كان في مؤتمراتنا السابقة، حيث ينعقد مؤتمرنا في ظل واقع دولي جديد بعد انهيار نظام القطبين والانتقال الى نظام متعدد الاقطاب اصبحت فيه الولايات المتحدةالاميركية الاستعمارية سيدة العالم بعد ان كرست انتصارها في الحرب الباردة على ضوء انهيار وزوال الاتحاد السوفيتي السابق وغالبية بلدان المعسكر الاشتراكي، وترافق مع ذلك انهيار النظام العربي الرسمي واستسلامه شبه الكامل للغزوة الصهيونية خاصة بعد حرب الخليج الثانية وما ولدته من واقع عربي جديد كان من اخطر نتائجه على الصعيد الوطني انحراف القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقفزها عن البرنامج الوطني وتعاطيها مع المشروع الاميركي-الصهيوني المعروف بنتائجه واستهدافاته، مما يمهد لتصفية كاملة للقضية الفلسطينية والتضحية بدماء الشهداء الفلسطينيين والعرب الذي ضحو وناضلوا في سبيل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني المكافح.

ان كل ذلك يضعنا امام ظروف ووقائع جديدة تستلزم المناقشة العلمية والجادة والهادفة الجريئة والديمقراطية لاستراتيجيتنا وتكتيكنا لايديلوجيتنا وخطنا السياسي ولاساليب عملنا ومفاهيمنا التنظيمية والعسكرية والمالية والجماهيرية بهدف تثبيت وترسيخ ما برهنت الحياة والتجربة صحته وسلامته ومراجعة ما برهنت الحياة والواقع الراهن ضرورة التخلي عنه واعادة النظر فيه، وتطوير ما ينبغي تطويره وتجديده.

لماذا اقول ذلك؟ لان الجبهة الشعبية للتحرير فلسطين لا يمكن ان تكون بمعزل عن كل هذه التطورات والمنعطفات العالمية والعربية والفلسطينية التي لا بد ان تترك اثرها وفاعليتها على حركتنا ونضالنا اللاحق.

ان هذا الواقع الجديد يطرح اسئلة جدية وعلمية تتناول رؤيتنا وبرامجنا وشعاراتنا ومشروعنا الوطني التاريخي كما تراه وكما عبرت عنه الجبهة منذ انطلاقتها عام ١٩٦٧.

في البداية، سأنطلق من ضرورة الاجابة على السؤال الاكثر اهمية حسب اعتقادي والذي يتطلب اجابة واضحة وحاسمة من مؤتمركم والسؤال هو: على ضوء كل المتغيرات النوعية العميقة التي حصلت في العالم وتأثيراتها على قضيتنا الوطنية وعلى ضوء معرفتنا ببواطن قوتنا وضعفنا كجبهة وبالاستناد لقراءة علمية للواقع الملموس والمستقبلي على الصعيد المحلي والعربي والاقليمي والدولي، هل لا زال مشروعنا الوطني الاستراتيجي التاريخي مشروعا علميا يمتلك مقومات الاستمرار والاستقطاب والجذب الجماهيري؟

هل لا زالت لدينا القناعة بامكانية ان ندفع بمشروعنا الكفاحي الى الامام وباستمرار؟

وبصورة اكثر ملموسية، هل لا زال جوهر خطنا السياسي على ضوء كل ما جرى علميا وعمليا وسليما؟

وهل لا زال شعار تحرير فلسطين ممكنا وواقعيا ام اصبح من احلام الماضي؟

اذا اجبنا على هذه التساؤلات بالايجاب، بوضوح وجدية وعمق وقناعة، نصبح امام تحديات تاريخية كبرى، وامام محاكمة صارمة حزبيا وجماهيريا، تصبح امام استحقاقات واشتراطات اساسية لابد من

الوقوف امامها بكل المسؤولية والعمق.

بالنسبة لي، فان جوابي كأمين عام وكأنسان وضعته الظروف في قلب النضال القومي العربي والوطني الفلسطيني على مدى ما يقارب الخمسين عاما الماضية، بكل تجاربها ودروسها واستخلاصاتها، جوابي الحاسم المستند لقناعة علمية عميقة ان تحرير فلسطين ليس عملية ممكنة تاريخيا فحسب، بل عملية حتمية رغم كل الظروف والتطورات المؤلمة التي نعيشها في هذه المرحلة التراجعية الصعبة من تاريخنا. لماذا اقول ذلك؟ وهل هذه مجرد عواطف وامنيات لانسان عاش في وطنه ويتشوق للعودة الى هذا الوطن دون اساس علمي وموضوعي؟

جوابي لا. اقول لاسباب علمية ستؤكد الحياة والاحداث على المدى التاريخي ومهما طال الزمن صحتها وسلامتها.

اولا: ان اسرائيل جسم غريب في العالم العربي، رفضته ليس الجماهير الفلسطينية فحسب بل كل الجماهير العربية، فمنذ وعد بلفور ١٩١٧ كان الموقف الفلسطيني والعربي رفض هذا الوعد الاستعماري وتواصل النضال ضده وضد كافة ترجماته كالهجرة والاستيطان اللذين كانت ترعاهما حكومة الانتداب.

وعندما اقرت هيئة الامم المتحدة قرار التقسيم وقفت جماهير الشعب الفلسطيني والعربي ترفض هذا القرار وجرى التعبير عن هذا الرفض بشكل عفوي وتلقائي تماما مثل حق الدفاع عن الوجود. وكانت عملية الشذوذ عن هذا الموقف نادرة وضئيلة ومرفوضة ومدانة، وهكذا استمرت الجماهير الفلسطينية متمسكة بوطنها وارضها رغم قيام "اسرائيل" بالرغم من كل النجاحات التي حققها المشروع الصهيوني وهي بلا شك كبيرة وخطيرة.

اتذكر زيارة بورقيبة لمخيمات الضفة الغربية وما صدر عنه من

تصاريح، وكيف قابلت جماهير شعبنا الفلسطينية تلك التصاريح. وحتى عندما حصلت هزيمة حزيران ١٩٦٧، انعقدت القمة العربية في الخرطوم لتعلن لاآتها الثلاث المعروفة والشهيرة: (لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف).

وعندما تم التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد، وانعقدت القمة العربية في بغداد تكرر موقف الادانة والرفض للاعتراف بهذا الكيان.

ولا شك ان مواقف الرفض هذه هي الاساس في موقف الجماهير الفلسطينية والعربية وهي الاساس الذي كانت تضطر الانظمة العربية الرسمية للرضوخ له، اما الان فان موقف الاستسلام الرسمي الطاريء لا يمكن ان يدوم لان الشعوب العربية قاطبة وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني سترفض هذا الاستسلام.

اننا اليوم نشاهد حالة استسلام رسمية شبه كاملة، اذ بات واضحا مدى الاستعداد للاعتراف بهذا الكيان ليس على الصعيد العربي الرسمي فقط بل وعلى الصعيد الرسمي الفلسطيني كذلك.

فهل يا ترى كان موقفنا الدفاعي الوطني الغريزي الذي اتخذناه فلسطينيا وعربيا في مواجهة الغزوة الصهيونية خاطئا من اساسه، وبالتالي يجب ان نعيد النظر فيه؟ وهل موضوع اخذ المتغيرات الانعطافية بعين الاعتبار يعني تغيير هذا الموقف؟ وهل الموقف العربي الرسمي والفلسطيني المستعد للاعتراف بالكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات معه يعبر عن ارادة الجماهير الفلسطينية والعربية، من على قاعدة ان لا مناص من هذا القدر المحتوم الذي ترسمه الدوائر الامبريالية والصهيونية وبالتالي بات المشروع الصهيوني قائما والى الابد؟

يجب ان يعطي مؤتمرنا جوابا واضحا على هذا الموضوع.

وبالنسبة لي، فان جوابي واضح كل الوضوح، وهو ان اسرائيل جسم غريب زرع في المنطقة العربية وفقا لمخطط استعماري بعيد المدى معادي لمصالح شعبنا وامتنا الراهنة والمستقبلية.

ان طبيعة المشروع الصهيوني تقوم على التوسع والاستيطان والسيطرة والعدوان، وهو يشكل خطرا ليس على الشعب الفلسطيني فحسب بل يهدد مصالح وتطلعات الجماهير العربية قاطبة ولهذا فانه متصادم مع كل ما هو وطني وتقدمي في واقعنا العربي. وبهذا المعنى فان هذا المشروع الاستعماري لا يمكن التعايش معه، لانه لا يمكن ان يكون الا نقيضا لآمالنا ومصالحنا واهدافنا، وعليه فلا مجال امامنا الا النضال المتواصل لاجتثاثه او لامتصاصه، هذا هو منطق التاريخ الذي افرزته تجارب الشعوب التي تعرضت للاضطهاد والاحتلال والغزو والعدوان.

ثانيا: عدالة قضية فلسطين:

منذ بدء المأساة الفلسطينية لم يتوقف كفاح الشعب الفلسطيني ضد الظلم والعدوان، واذا كانت الانتفاضة المشتعلة منذ خمس سنوات في الاراضي الفلسطينية المحتلة قد شكلت تطورا نوعيا في كفاح شعبنا، فانها ليست مقطوعة الجذور عن كفاح هذا الشعب المتواصل والمستمر منذ عشرات السنين.

ان ما يفسر هذا الاصرار والتشبث المستميت ومهما كان الثمن لانتزاع الحقوق الوطنية الفلسطينية، وهو ادراك الشعب الفلسطيني لعدالة قضيته وحجم الظلم والعدوان الواقع عليه.

ان حتمية زوال اسرائيل وانكفاء المشروع الصهيوني تنبثق في الدرجة الاولى من تصميم الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه الوطنية

رغم كل المؤامرات الرهيبة وحجم معسكر الاعداء، وهذا ما يفسر عمليا وعلميا اصرار اسرائيل الصهيونية العنيد على محاولة سحق الشخصية الوطنية الفلسطينية ومحاولة تقسيم وتصنيف الشعب الفلسطيني وبعثرة قواه لانهم يدركون ان هذه الشخصية الوطنية الفلسطينية الملتصقة بقضية عادلة، تمثل النقيض الطبيعي والتاريخي للمشروع الاستعماري الصهيوني.

ان اعتراف الغالبية الساحقة لدول العالم، بالنضال الشاق الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، ما هو الا تعبير ملموس عن الاقرار بكفاح شعبنا المستند لقضية عادلة، هذا الشعب المصمم على نيل حقوقه الوطنية وفي مقدمته حق العودة وتقرير المصير والدولة، وقد اثبت ذلك من خلال عملية نضال طويلة ومريرة. فهل يراودنا ادنى شك حول كيف ستنتهي عملية الصراع التاريخية بين ارادة عادلة مصممة على انتزاع حقوقها وبين غزوة صهيونية مرتبطة ارتباطا عضويا بالامبريالية، تتنكر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير؟

ثالثا: امكانات الامة العربية الهائلة وحتمية انعتاق وتحرر شعوبها:

ان الامة العربية بتاريخها الحضاري العريق وموقعها وامكاناتها وثرواتها البشرية والاقتصادية، كانت عرضة لاقسى انواع المطامع الاستعمارية التي عملت على تقسيمها وتمزيقها، وزرع كيان عدواني سرطاني غريب في القلب من جسدها بهدف عرقلة تقدمها ونهب ثرواتها وتبديد مقدراتها.

ولا شك ان محاولات التقدم والنهوض وتحقيق الوحدة العربية التي تجسدت بصورة ملموسة في المرحلة الناصرية، جوبهت بأشرس

انواع المخططات الهادفة الى ابقاء حالة التشرذم والانقسام، وتمكنت الامبريالية واسرائيل بعد هزيمة حزيران وكامب ديفيد وحرب الخليج الثانية من فرض هيمنتها والسيطرة على المنطقة. لكن هل يمكن ان يدوم هذا الواقع الى الابد، وهل ستبقى الجماهير العربية مكبلة ومحجور عليها الى الابد؟

ان الوحدة العربية ضرورة وحاجة موضوعية لان الشعوب العربية ستدرك عاجلا ام اجلا ان انعتاقها وتحررها وتقدمها لا يمكن ان يكون الا من خلال وحدتها واستقلالها وتحررها الاقتصادي والسياسي وتصفية تبعيتها للامبريالية من خلال مواجهة انظمة الحكم التابعة والذيلية، وهذا موضوعيا وبالضرورة لن يتحقق الا من خلال التصادم مع المشروع الصهيوني وليس بالتعايش معه.

لذلك فان بعض قادة العدو الصهيوني يدركون جيدا مستقبل اسرائيل الاستراتيجي عندما يفكرون ويحللون امكانيات ومستقبل الامة العربية وقدراتها الكامنة، وهذا ما يفسر الحرص الشديد على التطبيع ومحاولات اختراق المنطقة على الصعيد الاقتصادي والاستراتيجي.

صحيح ان الواقع الراهن مؤلم ومرير ولكنني اقول ان تشاؤم العقل الذي تفرضه اللحظة السياسية الراهنة الاوضاع العالمية والعربية والفلسطينية يجب ان يقابله تفاؤل الارادة على حد قول "غرامشي". هذه الارادة التي تقرأ حركة التاريخ قراءة علمية سليمة وعميقة والتي ترى ان الاوضاع الراهنة لن يكون لها صفة الثبات والديمومة.

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بما تمثله من رؤية وبرنامج وطموح بكل ما راكمته من تجارب ودروس تكتب مغزى وجودها كمشروع وطني تحرري تاريخي يتعامل مع الواقع من اجل تغييره لا

تحليلة فحسب.

علينا الاستفادة من تجربة عدونا فالحركة الصهيونية وضعت نصب أعينها اهدافا كانت تبدو الى زمن ليس ببعيد مستحيلة التحقيق لكنها تعاملت مع الواقع وتمكنت من فرض العديد من اطماعها وعلى مراحل. ولكنها في كل المراحل لم تتخلى عن طموحاتها واهدافها الاستراتيجية ولم تدع التكتيتك ينتهك الاستراتيجية، كما انها كانت تدرك جيدا عبر فهمها للمرحلية وترجمتها لها في الممارسة بأن عليها تطوير قدرتها القتالية والاقتصادية بما يؤمن لها قلب موازين القوى والتقدم للامام. ولم تكن تتخلى عن نقاط قوتها واسلحتها بسذاجة وبساطة.

ان الحركة الصهيونية التي تمكنت من تحقيق اهداف كبيرة ولا زالت تسير عكس تيار التاريخ، كان بالاحرى ان نتمكن نحن اصحاب الحق والقضية العادلة من تحقيق كامل اهدافنا شرط التمسك بتحقيق هذه الاهداف والتشبث بها والسعي الى تحقيقها مهما طال الزمن.

اذا اتفقنا ووحدنا رؤيتنا السياسية الاساسية وعمقنا ايماننا بصحة هذه الرؤية لتحقيق اهدافنا المرحلية والاستراتيجية، اي ان نظرتنا لحقنا في فلسطين لم تتغير ونظرتنا لاسرائيل والمشروع الصهيوني الامبريالي لم تتغير بعدها يجب ان نرى المتغيرات الهائلة، وبعدها يصبح كل شيء قابل للنقاش والحوار لا بل من الضروري النقاش والحوار والتدقيق وربما اعادة النظر في العديد من الموضوعات على ضوء الواقع العالمي والعربي والفلسطيني الجديد. وبمعنى تناول تصوراتنا ورؤيتنا الشاملة لموجة الصراع بعناصرها وعلائقها وتشابكها وتغيراتها الدائمة وامتلاك القدرة العالية على الديناميكية والمبادرة والتقدم والتراجع عندما تقتضي الظروف ذلك ورؤية الواقع

الملموس وتأثيراتها والامساك بالتناقضات بكافة تجلياتها لدى العدو ام داخل صفوف الثورة ورؤية اشكال النضال في كل مرحلة والعلاقة بين الوطني والقومي والاممي والتأثيرات المتبادلة بينها والوحدة الوطنية. والمساومات والمرحلية والتكتيك والداخل والخارج. لان هناك جملة متشابكة ومعقدة من الموضوعات الهامة والاساسية من الطبيعي ان يكون ازائها وجهات نظر مختلفة ومتعددة في حزب ديمقراطي يحترم نفسه واعضاءه.

يوجد بين ايديكم وثائق عديدة مطروحة للنقاش، كنتم قد تناولتموها في مؤتمراتكم الفرعية، هذه الوثائق وخاصة بعضها، كتب قبل فترة ليست قليلة مما يطرح سؤالا حول: هل لا زالت هذه الوثائق تعكس صورة الوضع القائم في اللحظة السياسية الراهنة وهل تجيب على الاسئلة والاستحقاقات الكبرى والعميقة والتي افرزتها الدراماتيكية التي عصفت بالعالم في السنوات الاخيرة؟

لا شك اننا لو اعددنا هذه الوثائق الان لكانت اكثر دقة مما هي عليه واكثر استجابة للحظة السياسية الراهنة ولكن مع ذلك فانها في المحصلة تشكل اساسا مقبولا لعملية بحث جدية وعميقة وجريئة، مطلوب انجازها في هذا المؤتمر.

وهنا ارى من الضروري شد انتباهكم لالتقاط الحلقة المركزية في كل تقرير من هذه التقارير، اي على كل صعيد من اصعدة فعلنا الوطني والحزبي، حتى نخرج بمفاصل اساسية تحدد القضية المفصلية في كل جانب من جوانب عملنا المختلفة وهنا سأسمح لنفسي بأبداء بعض الملاحظات الاساسية، حول ما اعتبره جوهريا بالنسبة لكل وثيقة من الوثائق.

١ – الوثيقة النظرية:

على الصعيد الايديلوجي وتحديدا بالنسبة للوثيقة النظرية لم تهتز قناعاتي قيد انملة بصحة المنهج المادي- الجدلي التاريخي كدليل لفهم وتحليل الواقع. وتعمقت قناعاتي بطريقة فهمنا للماركسية بأنها مرشد للعمل وليست عقيدة جامدة، هكذا فهمنا الماركسية، وهكذا نحدد فهمنا لها، وهذا ما اكدته بوضوح استراتيجيتنا السياسية والتنظيمية الصادرة عن المؤتمر الثاني للجبهة في شباط ١٩٦٩ وهذا ما برهنته الحياة العملية، وهنا ارى ان من حقنا كجبهة ان نسجل وباعتزاز كبير باننا لم نكن نحمل المظلات كلما امطرت في موسكو، بل كانت لنا ولا تزال رؤيتنا النابعة من واقعنا وخصوصياتنا رغم اي خطأ هنا او هناك.

لقد قرأت في بعض مناقشاتكم وتوصياتكم للوثيقة النظرية تساؤلات حول ما هي الماركسية؟ هل هي منهج! ام ايديولوجية! ام علم! ممارسة علم وفكر؟!

انني لو اردت تلخيص الماركسية بكلمتين لقلت انها النسبية لا ثابت فيها الا الحركة والتغيير المتصل.

ان الماركسية في الاساس هي منهج جدلي، يرتكز على العلم، وفلسفة تستند الى الفهم المادي للطبيعة والتاريخ وفكر منحاز للطبقة العاملة والطبقات المظلومة وايديلوجيا تتسلح بها هذه الطبقات في صراعها مع اعدائها وممارسة تستهدف التغيير الجذري للمجتمع.

ان المنهج الماركسي الذي قدم تحليلا علمياً لتطور المجتمعات اعطى اعمق تحليل لطبيعة النظام الرأسمالي واذا كان هذا النظام، قد تجدد وتمكن من الاستمرار والتطور فان جوهره لم يتغير، اي جوهر الظاهرة لم يتغير بل تغير شكلها وظهرت اشكال جديدة لتجليات

التناقض الداخلي والخارجي مع هذا النظام، مطلوب بحثها ودراستها بعمق ودراية.

ان ما يهمني التأكيد عليه، هو صحة المنهج المادي-الجدلي-التاريخي كدليل لفهم وتحليل الواقع وما عدا ذلك فكل شيء قابل للحوار بل ومن الضروري اخضاعه للحوار.

وفي هذا الميدان احذر من الخفة وادعوكم الى الاصالة المتجددة، واعرف من خلال تجربتي الطويلة اننا باستمرار كنا نواجه اراء ووجهات نظر كانت تتناول المستجدات والمتغيرات بخفة تدعو الى القلق. ففي بعض الفترات واجهنا تياراً مشدوداً الى النصوص وليس الى المنهج، كان يرى بأن مقياس تحولنا هو بمدى انسجامنا مع كل ما يقوله الاتحاد السوفييتي، بحيث بات التحول لتنظيم ماركسي مرهوناً بمدى التطابق مع الاتحاد السوفييتي، حتى بالنسبة للمواقف السياسية التي من المفروض أن نستخلصها من واقعنا وتجاربنا.

وعندما طرح غورباتشوف، موضع البريسترويكا، واجهنا من يسير في ركبها بدون أي اعتراض أو تدقيق ولدى فشل هذه البريسترويكا التي غطت جريمتها بأخطاء الماضي واجهنا من يقف بتساءل أمام صحة الماركسية بدون تدقيق وتمييز بين المنهج والجوهر الذي لم يستطع أحد دحضه بصورة علمية ومقنعة، وبين النصوص أو بعض الاستنتاجات التي برهنت الحياة عدم دقتها.

ان ما حصل على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة شكل زلزالاً كبيراً لا نستطيع أن نتعامل معه بعقلية جامدة بحيث نتصرف وكأن شيئاً لم يحدث، وبأن نغلق عيوننا عن رؤية وتحليل التطورات الانعطافية التي حصلت. ولكننا في الوقت نفسه لا نستطيع أن نتعامل معه بخفة وانفعال وكأنه لم يعد هناك أية ثوابت أو مبادىء.

ان مؤتمرنا ينبغي أن يقف وقفة جادة ومسؤولة وعلمية أمام هذا الموضوع الكبير، بهدف استخلاص الدروس والاستنتاجات التي تحدد فهمنا للماركسية. والتي نصر عن قناعة على الاستمرار في تبنيها والاسترشاد بها وفق الفهم الحي والنقدي الذي طرحه روادها ومؤسسوها.

ان التحدي الكبير الذي يواجهنا اليوم على الصعيد النظري، خاصة بعد أن أنجزنا الشوط الأساسي من عملية التحول هو اعادة انتاج النظرية النابع من واقعنا وبيئتنا وتربيتنا الوطنية، لأن القيمة الحقيقية لاسترشادنا وتبنينا النظرية الماركسية يتوقف على مدى قدرتنا على فلسطنتها وتعريبها، وهذا يعني دراسة تاريخنا دراسة علمية وتحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفلسطيني والعربي بالاستناد للمنهج المادي الجدلي والواقع الملموس وقراءة التناقضات الأساسية والرئيسية والثانوية ونستشعر الواقع والتكوين الطبقي واهمية النضال الاقتصادي وقراءة العملية التي يظهر من خلالها الاضطهاد القومي والطبقي الذي ترزح تحت وطأته الجماهير الفلسطينية والعربية وبدون ذلك لا يمكن تأمين التفاف الجماهير حول برنامج اليسار الفلسطيني والعربي.

ان مؤتمرنا مدعو لتوجيه الهيئات القيادية للقيام بعملية حوار نظري عميق، يجب أن تتواصل في صفوفنا خلال المرحلة المقبلة لكي نساهم بدورنا وواجبنا في دراسة الواقع الفلسطيني والعربي اي فلسطنة وتعريب الماركسية بهدف ترسيخ وتعميق وتوضيح أبعاد مشروعنا الكفاحي الوطني والقومي والطبقي الهادف الى تغيير الواقع المستند للرؤية العلمية والمنهج المادي والجدلي.

اننا نمر في فترة سياسية معقدة للغاية مما يولد في نفوس

البعض حالة من الشكوك واليأس والارتباك حول مصير قضيتنا وحقوقنا العادلة، وفي مثل هذه اللحظات الصعبة تبرز أهمية النضال على الجبهة الثقافية فقد نخسر الجبهة العسكرية والسياسية، ولكن لا يجوز أن نخسر الجبهة الثقافية، التي تتناول حقنا في الوجود والحرية والحياة، والتي تتناول حضارتنا وتاريخنا وتراثنا ومستقبل أجيالنا.

٢ – البرنامج السياسي:

على صعيد البرنامج السياسي فانني أعتقد أن رؤيتنا السياسية الاستراتيجية والتكتيكية تتوقف على فهمنا لحقيقة اسرائيل وحقيقة الصهيونية فالحقائق تفرض نفسها فوق كل شيء في نهاية المطاف، ان مشاهدتنا الواقعية المباشرة والملموسة منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى اليوم، تظهر بشكل واضح اننا امام غزوة استعمارية تهدد كياننا الوطني والقومي، فهل نحن امام ظاهرة اناس عانوا اضطهادا معينا وبدون العيش بامان وسلام مع الشعب الفلسطيني والشعوب العربية؟ ام نحن امام حركة سياسية مغرقة في رجعيتها وفاشيتها وعنصريتها، تعبر عن المصالح والاهداف الطبقية للبرجوازية اليهودية والتي ترتبط عضويا بمخططات ومصالح واهداف الامبريالية.

من هنا يتحدد جوهر برنامجنا السياسي لان خصوصية الجبهة الشعبية ومغزى وجودها، انها تتبنى هذا الخط السياسي وهذه الرؤية المتعارضة مع رؤية بعض القوى سواء كانت فلسطينية ام عربية والتي باتت تتعامل مع الواقع وكأنه قدر نهائي وبالتالي تبرر تراجعها وسياستها للانخراط في المشاريع الامبريالية الصهيونية في المنطقة.

ان علينا التمسك بخطنا ورؤيتنا وتصليب وتعميق هذه الرؤية لان الفهم الحقيقي لتاريخ الجبهة ومواقفها ينطلق من هذه الرؤية

بغض النظر عن اية اخطاء تكتيكية وقعنا بها وسجلناها في وثائق مؤتمراتنا الوطنية المختلفة او التقرير السياسي المقدم لهذا المؤتمر.

وانني كأمين عام ارى ان الابتعاد عن هذه الرؤية السياسية العلمية حسب اعتقادي يضع الجبهة في موقع يختلف كليا عما كانت عليه في ذهن مؤسسيها والاف الشهداء الذين ضحوا في سبيل برنامجها ومشروعها الوطني التاريخي.

ان تأكيدي على هذا الخط السياسي الاستراتيجي، لا يعني ان لا نتعامل مع التكتيك السياسي وهنا اود الاشارة، واعتقد ان الامانة العلمية تقتضي ذلك، ان الجبهة سابقا كانت تكتفي بتسجيل الموقف السياسي الاستراتيجي، بدون ان تربط هذا الموقف بالمواقف التكتيكية. والتي يتم تحديدها على ضوء جملة من العوامل، اهمها ميزان القوى على الصعيد الدولي والعربي والفلسطيني والمزاج الجماهيري والعامل الذاتي والتحالفات والظروف الموضوعية المحيطة وغيرها لكننا بدأنا بمعالجة هذا الموضوع منذ اواسط السبعينات، وتبلور لدينا بصورة اوضح بعد المؤتمر الوطني الرابع.

ان خصوصية ومضامين رؤية الجبهة السياسية تحتاج في اعتقادي الى تعميق وبلورة اكثر من اي فترة مضت، لاننا لو استعرضنا تجربة النضال الوطني الفلسطيني، قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة لوجدنا ان المعادلة السياسية، كانت تقوم بشكل عام على اساس التركيز على النضال القومي وخاصة في فترة عبد الناصر، حيث كانت المراهنة على الناصرية لتحرير فلسطين مما خلق حاجة في اساط فلسطينية وعربية، وترى في هذا الخط تغييبا للبعد الوطني للقضية الفلسطينية، ولا شك ان هذا الرأي يحمل بعض جوانب الصحة، لان التجربة والحياة افرزت اهمية ابراز البعد الوطني في

مواجهة الصهيونية واسرائيل التي رفعت شعار " ارض بلا شعب لشعب بلا ارض" واستهدفت تذويب وطمس الشخصية الوطنية الفلسطينية.

وبعد انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة واعلان الكفاح المسلح جرى التأكيد على اهمية العامل الوطني الفلسطيني ولكن في هذا المرحلة تم الوقوع بخطأ اخر لا يقل خطورة عن الخطأ الاول، وهو الغرق في النزعة الاقليمية واهمال البعد القومي للقضية الفلسطينية.

واذا كانت الجبهة قد تميزت عن قيادة البرجوازية المتنفذة في م.ت.ف بادراكها النظري لاهمية هذا الموضوع وطرحت برامجها بصورة واضحة، الا انها ام تعطه الاهمية الكافية والفعلية على صعيد التطبيق والترجمة العملية. وانصح بمعالجة هذه القضية المفصلية في مسيرتنا القادمة، بحيث نعمل ونسعى لان تكون الجبهة احد انوية العمل القومي على امتداد الساحة العربية، ليس بهدف زيادة الاعباء والمسؤوليات بل لان قضيتنا لن تنتصر ولن تحقق كل اهدافها بدون البعد القومي للقضية الفلسطينية.

لقد افرزت تجربة النضال الوطني الفلسطيني العديد من الدروس والاستخلاصات واهمها ان تغيب العامل الوطني خطأ كبير ولكن ردة الفعل عليه باهمال البعد القومي خطأ كبير كذلك، كما افرزت ان تغيب التكتيك خطأ جسيم، ولكن ردة الفعل عليه بالاكتفاء بالتكتيك وانتهاك الاستراتيجية خطأ جسيم كذلك.

لا بد من معادلات علمية سليمة تربط بعمق ما بين الوطني والقومي، وما بين التكتيك والاستراتيجية.

وحتى انتقل من المجرد الى الملموس، لا بد ان اوضح ما المقصود بالتكتيك بالنسبة لنا كجبهة في هذه المرحلة.

ان التكتيك لا يعني الانخراط بالعملية السياسية الجارية حاليا في واشنطن والقائمة على اساس مشروع الحكم الاداري الذاتي ولا يعني دخول اية مساومات سياسية بغض النظر عن طبيعة وشكل ومحتوى هذه المساومات.

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كما اراها بعد ربع قرن من النضال وعلى ضوء تطورها، يجب ان لا تكون ضد المساومات من حيث المبدأ، أو ضد التعاطي مع الحلول السياسية من حيث المبدأ، لان القضية الفلسطينية وبكل ما تحمله من تعقيد وفرادة اكتسبت طابعا دوليا متشابك المصالح والابعاد. وبالتالي لا بد من التكتيك، ولكن على اساس قرارات الشرعية الدولية التي تعطينا بعض حقوقنا والتي تشكل سلاحا هاما في ايدينا نستطيع الاستناد اليه في محاطبة كل العالم في هذه اللحظة السياسية الخطيرة والمعقدة.

صحيح ان الشرعية الدولية لا تعطينا كامل حقوقنا التاريخية والمشروعة في كامل الارض الفلسطينية والتي هي حق تاريخي وشرعي لنا. ولكن الشرعية الدولية، تعطينا حق تقرير المصير واقامة الدولة وحق العودة. والقدس وازالة المستوطنات، ولهذا ارجو ان نفكر جميعا بصحة تبنينا لهذا التكتيك الذي يمكن ان يوفر لنا عملية الربط ما بين التكتيك والاستراتيجية، لان عودة اللاجئين وحق تقرير المصير واقامة الدولة يفتح امامنا فرصة الربط هذه.

ان الجبهة الشعبية على ضوء قراءتنا لمسيرة الثورة الفلسطينية بقيادة البرجوازية المتنفذة في م.ت.ف وتتبعها للاخطاء الجسيمة التي تعرضت لها الثورة خلال هذه المسيرة، والتي تشكل عاملا اساسيا في تحليلنا وتشخيصنا للمأزق الذي تعيشه الساحة الفلسطينية اليوم، قد اتخذت الموقف السياسي الذي يعبر عن اعلى وتيرة من التعارض مع

القيادة المتنفذة ل م ت ف في اطار الوحدة الوطنية، وهذه اصبحت احد سمات الجبهة الشعبية وما تمثله في الساحة الفلسطينية.

انني اعتبر اقرار مثل هذه الخطوط اي تثبيت الربط ما بين الوطني والقومي وما بين التكتيك والاستراتيجية، وكذلك تحديد الموقف من قيادة البرجوازية المتنفذة في م ت ف حسب ما ورد اعلاه يشكل مقياسا اساسيا لنجاح اعمال هذا المؤتمر.

٣– التقرير السياسي

لقد بدأنا التقرير السياسي في نهاية عام ٨٩ وبعد ذلك حصلت تطورات عالمية وعربية وفلسطينية واسرائيلية نوعية، تفرض علينا التدقيق واعادة النظر في مفاصل اساسية من هذا التقرير وبالمناسبة هذه نقطة يجب اخذها بعين الاعتبار في قراءتنا للوضع السياسي وهذا هو الفارق الكبير بين البرنامج السياسي والتقارير السياسية.

ان تقريرنا السياسي المقدم لهذا المؤتمر يتركز بشكل اساسي حول الانتفاضة ويقدم التقرير رؤية وتحليل للانتفاضة فهل نبقى على نفس النظرة ونفس التحليل على ضوء التطورات السياسية العاصفة التي حصلت،على كافة الصعد؟

صحيح اننا لم نقع في التقدير السريع والخاطىء الذي قال ان الدولة اصبحت على مرمى حجر وقاب قوسين او ادنى، وسجلنا بوضوح ان هذه مهمة كفاحية شاقة وطويلة، غير اننا سجلنا كذلك ان الفارق ما بين المرحلة التي عقبت الانتفاضة والمراحل السابقة لها، وان شعار الدولة، انتقل من حيز الامكانية التاريخية الى حيز الامكانية الواقعية، فهل لا زال هذا التحليل سليما على ضوء التطورات الانعطافية التي

حدثت؟

ان شعار الانتفاضة هو الحرية والاستقلال ، وهذا الشعار يجب ان يستمر ويبقى مرفوعا ودائما طالما ان الانتفاضة قائمة ومستمرة وما عدا ذلك فان النظرة للانتفاضة وتحليل احتمالات تطورها واستكشاف افاقها ومستقبلها يصبح خاضعا للاجوبة والنتائج التي سيقدمها المؤتمر.

ان قضيتنا الوطنية، تتعرض في الظروف الراهنة لمخاطر جدية وحقيقية من خلال العملية السياسية الاستسلامية الجارية في واشنطن. فالادارة الاميريكية تقدم حلا تصفويا للقضية الفلسطينية، يقفز بصورة واضحة عن حق تقرير المصير والدولة والعودة ويتحدث بصورة مبهمة عن حقوق سياسية للفلسطينيين غير واضحة المعالم والابعاد، ويأتي هذا الحل التصفوي في مسلسل متغيرات وموازين قوى مائلة بصورة ساحقة لصالح الامبريالية والكيان الصهيوني، وبعد ان اصبحت امريكا القطب الاول في العالم على ضوء تكريس انتصارها في الحرب الباردة، ويأتي كذلك في ظل الهجرة اليهودية المتنامية وانهيار النظام العربي الرسمي والموقف المتخاذل للقيادة المتنفذة في م ت ف التي وافقت على انخراط في هذه العملية السياسية المدمرة.

على ضوء كل ما هو موقفنا وكيف يمكن مجابهة هذا المخطط؟ كيف نواجه هذه اللحظة السياسية الخطيرة التي تهدد بتصفية القضية الفلسطينية، وتدمير الانجازات والمكتسبات الوطنية الكبرى التي حققتها الثورة الفلسطينية المعاصرة؟

كيف يمكن ان نفرض على القيادة المتنفذة في م ت ف الخروج من هذا المجرى الخطير والعودة للالتزام ببرنامج الاجماع الوطني؟

كيف يمكن ان نعمل لحشد اطار وطني فلسطيني مناهض

لمشروع الحكم الاداري الذاتي الذي يراد فرضه على شعبنا كسقف للحل السياسي الامبريالي الصهيوني المطروح للقضية الفلسطينية؟

ان موقفنا من المشروع الاميركي الصهيوني، والذي اعلناه منذ البداية يقوم على اساس الرفض الكامل والجذري لهذا المشروع التصفوي ومقاومته بكل الوسائل المتاحة، وطرح البديل السياسي التكتيكي القائم على اساس التشبث بقرارات الشرعية الدولية المؤيدة لحقوقنا كأساس واطار لحل بديل لهذا الحل التصفوي.

ان مواجهتنا للمخطط المطروح وتصعيد مقاومته والذي يتجسد في اللحظة السياسية الراهنة بمحاولة تمرير مشروع الحكم الذاتي، يلقي على عاتقنا مسؤولية اساسية لتحشيد كافة القوى السياسية الفلسطينية المناهضة لهذا المشروع بهدف الحفاظ على م ت ف وحماية برنامجها الوطني وعودة قيادتها المتنفذة للالتزام بهذا البرنامج، وحتى نستطيع ذلك لا بد من اخراج قيادة المنظمة من المجرى السياسي الاميركي. ولكي نفرض على قيادة المنظمة الخروج، لا خيار امامنا الا تجميع وحشد كافة الفصائل المناهضة لهذا المجرى، وهذا يطرح علينا اسئلة من نوع: هل تجميع وحشد هذه القوى بدون ان نأخذ بعين الاعتبار الخط السياسي الذي تعتمده حركة حماس والذي يستهدف ايجاد بديل عن م ت ف؟

هل نستطيع ان نجمع ونحشد الفصائل العشرة متجاهلين تجربتنا السابقة في جبهة الانقاذ الفلسطينية؟

ان هذه الاسئلة والاجابة السليمة عليها تفرض علينا الاهتمام بالتحالف الديمقراطي والهيئة القيادية الموحدة مع الديمقراطية

واخذين بعين الاعتبار بتجربة القيادة المشتركة والدروس المستخلصة من هذه التجربة.

ان مواجهتنا وتصعيد مقاومتنا لمشروع الحكم الاداري الذاتي يتطلب تحشيد كافة القوى الفلسطينية الرافضة لهذا المشروع وفق دوائر التحالفات الثلاث: الهيئة القيادية الموحدة، التحالف الديمقراطي، والفصائل العشرة مستهدفين في نهاية الامر بلورة موقف شعبي فلسطيني مناهض للاستسلام وحامي للانتفاضة ويضغط على القيادة المتنفذة في م ت ف للعودة الى الالتزام بالبرنامج الوطني برنامج العودة وتقرير المصير والدولة او على الاقل تعطيل الحل الاميركي الصهيوني وافشال مؤامرة الحكم الاداري الذاتي.

ويجب ان نعمل على اساس الاستبسال في افشال مخطط التصفية وان هذا المخطط ليس قدرا محتوما لا مناص منه بل افشاله واحباطه اذا عرفنا كيف نستثمر ونستنهض طاقاتنا وطاقات شعبنا من خلال استمرار التصادم مع العدو وتصعيد الانتفاضة وتعبئة الجماهير ضد الخط السياسي المهادن.

واذا لم ننجح في ذلك وتمكن الحلف المعادي من تمرير مشروع الحكم الذاتي الاداري، فاننا سنصبح في هذه الحالة امام مرحلة جديدة تتطلب قراءة الواقع الجديد ورسم استراتيجية وتكتيك جديدين للمرحلة الجديدة باستحقاقاتها المختلفة، لان التناقض التناحري بين شعبنا وثورتنا واسرائيل لن ينته بل سيأخذ تجليات واشكال جديدة للصراع.

ان مواجهتنا وتصدينا للواقع السياسي المعقد بات يتطلب العمل الجاد لايحاء واستنهاض حركة الجماهير العربية من خلال اعادة الاعتبار نظريا وعمليا لشعارات الوحدة العربية والديمقراطية والتقدم

الاجتماعي، والعمل على اقامة اوسع جبهة عربية، من خلال تحالف عريض يضم كافة التيارات والاتجاهات السياسية المناهضة لما يسمى بالنظام العالمي الجديد. اي التيار الوطني والقومي والماركسي والاصولي الديني المتنور. ومن خلال ذلك اي من خلال حركة الجماهير العربية يمكن ان نؤمن الحماية للخط الرافض والمناهض للمخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي.

٤– التقرير التنظيمي:

على صعيد هذا التقرير اريد ان اسجل النقاط التالية:

ا- اهمية وخصوصية البعد التنظيمي في عملنا وكفاحنا كحزب فبدون توفر الاداة التنظيمية الصلبة والنواة الكفاحية والتي تتوفر فيها اشتراطات عالية المستوى، يصبح الحديث عن المواجهة والتصدي والمشروع الوطني التاريخي ضربا من الكلام غير المستند لاسس واقعية صلبة، وهنا سيواجهنا التحدي التاريخي الكبير، وهنا ستقرر نتائج الكثير من المعارك والطموحات.

هل كان بامكاننا ان نكون في وضع افضل تنظيميا وبالتالي جماهيريا عما نحن عليه الان؟

جوابي نعم، طبعا لن اغفل الظروف الموضوعية والصراعات والمواجهات التي عشناها كما لن اغفل الايجابيات الكبيرة التي حققناها بفضل المسار التطوري والنضوج المتدرج الذي مررنا به بكل ما حفل به من الام وتضحيات ولكن بالرغم من ذلك كان بامكاننا ان نكون في وضع افضل.

وحتى نخرج من دائرة تفسير الواقع الذي نعيشه الى دائرة تغيير هذا الواقع بصورة فعالة، نصبح امام واجبات وشروط اساسية

وكبرى اولها ما يتعلق بنا كحزب، وهل نحن مستعدون فعليا للانقضاض على الذات ومعالجة السلبيات بكل عزم ولكن بعلمية، ومن خلال ممارسة عملية البناء بوتائر متصاعدة ولكن ثابتة وصلبة لكي نصبح واثقين بان مشروعنا الثوري يخطو بثبات على الطريق الذي حلم به مؤسسو الجبهة والذي شكل عنوانا لاستقطاب عشرات الاف من الاعضاء والجماهير وشكل عنوانا استشهد تحت راياته قوافل الشهداء.

اننا امام فرصة راهنة حيث تحتدم التناقضات مع البرجوازية المتهافتة والمتلاعبة في البرنامج الوطني، وتتحرك لوحدة ميزان القوى وطنيا، حيث يتنامى فعل وتأثير الجبهة الشعبية داخل الوطن المحتل، كما يتنامى فعل وتأثير الاتجاه الاصولي الديني. لهذا نصبح امام استحقاقات البديل الثوري فاما نحن واما غيرنا، فلا مكان للفراغ في الطبيعة كما في الظواهر الاجتماعية.

اذا ما اقررنا بكل ما تقدم، تتضح امامنا معالم الطريق لتصفية مرحلة سابقة، بالمعنى الايجابي للتصفية، ان تحقيق قفزة نوعية للامام تعيد التوازن بين طروحاتنا وبرنامجنا وبين واقعنا ومستوى وضوح ممارستنا وترجماتنا.

ب- ان كل المنعطفات الهائلة التي حصلت على الصعيد العالمي، وانهيار المعسكر الاشتراكي وما طرحه من اشكاليات بالنسبة للماركسية لا يقلل من ايماني وقناعتي بالقفزة النوعية التي حققناها على صعيد التحول.

هذا الموضوع واضح في ذهني كما يجب ان يكون واضحا في ذهن الرفاق الذين عرفوا الجبهة منذ بداية تأسيسها كفرع لحركة القوميين العرب.

لقد انتهت مرحلة التناقضات بين اليمين واليسار داخل الجبهة والتي رافقت عملية التحول. وانتقلنا الى المرحلة التي اصبحت فيها الجبهة ككل تنظيم يساري ماركسي لينيني تنطبق عليه تناقضات من نوع اخر تعيشها الاحزاب الماركسية اللينينية، و بهذا المعنى فان الجبهة انجزت عملية التحول بكل وضوح، لكننا سنخطىء اذا ما اعتبرنا ان هذا يعني ان الجبهة لم تعد بحاجة لتعميق مهمتها وتملكها للماركسية واللينينية وتطبيقها على واقعنا بشكل خلاق، عملية ذات صيرورة دائمة ومتواصلة باستمرار.

انني بكل الوضوح وبكل المسؤولية اود ان اسجل امامكم لاننا لم نفهم عملية التحول على اساس ان نصبح نسخة كربونية للاحزاب الشيوعية العربية، فأي مراقب لمسيرة الجبهة بشكل عام ومسيرتها السياسية بشكل خاص يستطيع ان يستنتج صحة ما اقول.

لو فهمنا عملية التحول، انها تعني الانضواء تحت مظلة الاحزاب الشيوعية والاتحاد السوفيتي لكان من الضروري كما اعتقد ان نقف امام تقييمم موضوع التحول اعلاه. الا انني وعلى ضوء الفهم الذي اشرت اليه اظن ان موضوع التحول بالمعنى العلمي الذي فهمناه ومارسناه شكل نقلة نوعية ايجابية بالنسبة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ان عملية التحول تمثلت في انتقالنا الى الفكر الجدلي، اي فهم الظواهر والتناقضات والحركة وتحليل الواقع على اساس مادي-جدلي-تاريخي.

اصبح لدينا رؤية للحركة الصهيونية وارتباطها العضوي بالامبريالية، واصبح لدينا رؤية علمية للوحدة العربية، والعقبات والمصالح المادية التي تعترضها او التي تؤيدها. كما اصبح لدينا رؤية

جدلية لفهم الواقع وبتحليل التناقضات في الساحة الفلسطينية والعربية والعالمية. وفهم التحالفات الاستراتيجية والتكتيكية.الخ من موضوعات عديدة ومتنوعة، وبهذا المعنى فان عملية التحول قد انجزت وشكلت بالنسبة لنا قفزة ايجابية ملموسة.

ج- اهمية العمل السري كخط اساسي صارم من خطوط عملنا في المرحلة القادمة:

على ضوء الواقع السياسي الراهن والمستقبلي المحفوف بالمخاطر والتعقيدات وعلى ضوء رؤيتنا السياسية والتوقعات التي نستشفها وانهيار النظام العربي الرسمي وانخراط قيادة عرفات في مجرى التسوية الاميركية الاسرائيلية، هل سنطرح المحافظة على وجودنا العلني السياسي والعسكري القائم حاليا؟

لا شك اننا يجب ان نعمل بكل طاقاتنا للاستمرار في المحافظة على المكتسبات والانجازات التي حققتها الظاهرة العلنية للثورة الفلسطينية لكن المحافظة على هذه الانجازات والمكتسبات لا يجوز ان يتعارض مع بناء منظماتنا الحزبية السرية حيث اصبح هذا الوضع من الموضوعات الاساسية التي يجب ان نعمل على تجسيدها في المرحلة القادمة.

لقد كنا نؤكد باستمرار في برامجنا ومهامنا على اهمية وضرورة بناء المنظمات السرية، ولكننا على صعيد الترجمة العملية لم نستطع تجسيد ذلك باستثناء الارض المحتلة، اعتقد ان هذا خطأ استراتيجي وقعنا به، يتطلب المعالجة والمحاسبة الصارمة في المرحلة القادمة.

"ان حزبنا لا يستطيع الدفاع عن نفسه لا يستحق ان يعيش"

-على حد قول لينين- وارى انه ان الاوان لبناء ذاتنا وحزبنا بطريقة جديدة نستطيع من خلالها مواجهة كافة الظروف والاحتمالات المتوقعة.

ان الجبهة الشعبية لم تكن بمعزل عن كافة الامراض التي لحقت بجسم الثورة من جراء العمل العلني والظاهرة العلنية وتأثرها الى حد كبير بالقيادة المتنفذة ل م ت ف وامراضها مما ترتب على العديد من المظاهر السلبية المؤلمة الملموسة في واقعنا كجبهة كالبيروقراطية والمراتبية والخمول، والابتعاد عن الجماهير وشعور قواعدنا بشكل عام بان الاوضاع القيادية في الجبهة لا تمثل النموذج المحفز والاحساس بالفارق الكبير بين شعاراتنا وبرامجنا وقدرتنا على تنفيذها وبالتالي فانني ادعو هذا المؤتمر للمعالجة الحازمة لكل هذه الامراض، وان لا يكون مناسبة احتفالية تشكل امتدادا للوضع القائم.

انني ادعو المؤتمر بكل وضوح لاتخاذ قرار حازم وملزم لكافة المنظمات الحزبية للالتزام الصارم بعملية البناء السري في المرحلة القادمة.

د- اهمية العمل الجماهيري والمنظمات الديمقراطية:

ان القوة لا تصارعها الا القوة المادية، و"النظرية تصبح قوة مادية على -حد قول ماركس- حين تتغلغل في قلوب الجماهير".

تحدثنا كثيرا في ادبياتنا ووثائقنا حول اهمية العمل بين صفوف الجماهير وتحسس الامها ومعنوياتها ومعرفة مزاجها، الا اننا وبكل صراحة اقول تأثرنا بأمراض الظاهرة العلنية وامراض المقاومة بشكل عام بحيث اصبحنا نعاني من البيروقراطية والمكتبية والمراتبية،

وهي امراض فتكت بالعديد من الاحزاب الشيوعية الحاكمة وغير الحاكمة، وساهمت كعامل رئيسي في انهيار اهم التجارب الاشتراكية.

ان فهمنا لموضوع اليسار، يجب ان لا يقوم على اساس تمييز خطنا السياسي فقط رغم اهميته، لان حجم الالتفاف الجماهيري حولنا لا يتحدد على هذا الاساس فقط بل يتحدد كذلك من خلال وجودنا الفاعل والملموس بين صفوف الجماهير، وممارسة ذلك بصورة عملية وعدم الاكتفاء بالحديث عن اهمية هذا الموضوع على الملأ او في اجتماعاتنا الحزبية.

ان مهمتنا الاساسية تتلخص في بناء الحزب الجماهيري الذي يتغلغل وسط الشعب بقواعده وكوادره وقياداته، يعيش حياته بين صفوف الجماهير مشكلا النموذج والقدوة المثل في الاخلاقيات والسلوك الثوري.

ان مقياس العطاء الجدي للحزب ليس تواجد غالبية المتفرغين والثوريين في المكاتب، ومقياس الالتزام والانتماء المخلص والاستراتيجي للحزب لا يتم من خلال التفرغ، لان اساس الاحتراف الثوري هو حاجة الحزب للتفرغ وليس حاجة العضو للتفرغ، وهو المفهوم المشوه للاحتراف الثوري الذي مارسته فصائل المقاومة ونحن جزء منها.

ان تحولنا الى حزب جماهيري محاط بمنظمات جماهيرية عريضة، يجب ان يشكل مفصلا اساسيا من مفاصل عملنا للمرحلة المقبلة.

ان ادواتنا لتحقيق اهدافنا لا يمكن ان تتم الا من خلال الحزب والتنظيم السري- والمنظمات الديمقراطية-والمنظمات الجماهيرية-والجهاز العسكري بطبيعة الحال، وبدون هذه الادوات لن

نستطيع تجسيد برامجنا وطموحاتنا التاريخية الكبيرة.

هـ - تناقضات الجبهة وكيف اراها في هذه المرحلة:

لا شك ان تطور الجبهة الملموس بكوادرها وقياداتها واعضائها من جهة، وتعقد الظروف الموضوعية المحيطة بنضالنا من جهة اخرى، تجعل من الطبيعي ان نكون امام وجهات نظر متنوعة ومختلفة للتعاطي مع المهام الصعبة للغاية التي تواجهنا في مسيرتنا النضالية.

ان التنوع والاختلاف، الجدل والتناقض في صفوفنا هو مظهر قوة وليس ضعف وبدونه من الصعب تصور تطورنا والارتقاء باوضاعنا شرط ان يرتبط هذا التنوع والاختلاف بوحدة الارادة والعمل والتجسيد الامين لبرنامج الحزب ووثائقه المقرة من مؤتمراته وفق الالتزام الواعي والعميق بمبدأ المركزية الديمقراطية.

كيف تعاطينا كجبهة، كمؤسسة وكأفراد مع التطورات والاحداث الكبرى التي حصلت في العالم؟ من واجبي ان اشير وبكل مسؤولية وطنية لجميع الرفاق ان البعض لم يتمكن من التوغل والتفكير بعمق فيما يجري، وهذا خطأ كبير لان معناه الجمود وعدم القدرة على مواكبة الاحداث والبعض الاخر يتصرف وكأنه لم يعد لدينا اية ثوابت وليس هذا فقط بل بدأ يعبر عن ذلك بطريقة ليبرالية وهذا ايضا يقود الى النقاش والفوضى.

انني اقول وعلى ضوء تجربتي الطويلة ان مصلحة الجبهة تقتضي امام هذا المنعطفات ان تكون عقول مفتوحة الى ابعد الحدود، نستقرىء ونستوعب ونستخلص ونعمم ونطور رؤيتنا ونتحرك مع الاحداث لكن ضمن اطار الحفاظ على الثوابت الاساسية التي لم تؤكد الحياة خطأها وبطلانها.

انني كأمين عام اريد واستهدف الحفاظ بل تعميق وحدة الجبهة وضمان تطورها وتصاعد نفوذها وقوتها واستهدف بحرص شديد التقاط الايجابيات وجوانب الصحة في وجهة نظر كل رفيق من الرفاق وبهذا تقوى الجبهة وتتصلب وحدتها وتتصاعد فاعليتها.

انني ادرك جيدا ان هناك تناقضات سياسية تكتيكية في صفوفنا كجبهة سواء على صعيد الهيئات القيادية او على صعيد الكادري، وهذه التناقضات السياسية التكتيكية تشمل موضوعات عديدة، اهمها وتيرة الموقف السياسي الذي تتعاطى به مع قيادة م.ت.ف وبالتكتيك الاسلم في التعامل مع مؤسسات المنظمة ومدى فعلنا وتأثيرنا في الحركة السياسية. موضوع التحالفات مع الفصائل الفلسطينية المتواجدة خارج اطار المنظمة.الخ. من موضوعات سياسية تكتيكية مختلفة. من ناحيتي وبكل مسؤولية اقول انني لا اخشى مثل هذه التعارضات السياسية التكتيكية، خاصة في ظل الظروف والتعقيدات الهائلة التي نواجهها في هذه اللحظة السياسية. لكن ما يهمني التأكيد عليه بهذا الصدد نقطتين اساسيتين:

الاولى: اهمية وضرورة ربط التكتيك بالاستراتيجية، فقد نتفق او نختلف حول صحة هذا الموقف التكتيكي او ذاك، فهذا طبيعي لكن ان نتفق ان اي تكتيك قد نمارسه يجب ان لا ينتهك الاستراتيجية ويضرب خط الجبهة ومنطلقاتها الاساسية.

الثانية: هيبة الحزب ولغته الموحدة امام الجماهير اي بعد ان يأخذ حوارنا الداخلي الديمقراطي مداه حول صحة هذا التكتيك او ذاك يجب ان نلتزم جميعا بترجمة التكتيك المقر من الحزب وهيئاته

المركزية.

كذلك فانني ادرك انه بدأت تبرز لدينا تناقضات حول فهم مبدأ المركزية الديمقراطية وكيفية تطبيقه في الجبهة وهل نطبقه في الارض المحتلة مثلا كما نطبقه في لبنان او الفرع الخارجي، وما هي الصيغ والاليات التي تضمن فعلا تطبيق هذا المبدأ بشكل سليم يضمن الديمقراطية وتجنبنا الاخطاء الكبيرة التي وقعت بها غالبية الاحزاب الشيوعية.

وبهذا الصدد فانني اود التأكيد على نقطة واحدة وهي تخطأة اي وجهات نظر او ممارسات تؤدي سلبا الى الانفلاش والفوضى والتسيب في الحزب تحت شعار تعميق الديمقراطية.

وكذلك تخطأة اي وجهات نظر او ممارسات تؤدي عمليا الى تضيق وخنق الديمقراطية تحت شعار المركزية وهيبة الحزب وصلابته.

انني على قناعة راسخة بأن الجبهة تميزت بديمقراطيتها بشكل عام، لكنني على قناعة ايضا بضرورة واهمية توسع وتعميق الديمقراطية الى ابعد مدى وسأكون مع كافة الاقتراحات والاراء التي تدعو لتوسع الديمقراطية، شرط ان يرتبط ذلك بوحدة ذلك وهيبة الحزب ووحدة برنامجه ومواقفه السياسية ولغته الموحدة امام الجماهير.

٥ – التقرير العسكري:

كل ما تحدثنا عنه على الصعيد السياسي والتنظيمي والايديلوجي من الممكن ان يتعرض لعملية احباط، ما لم ننجح في معالجة الموضوع العسكري.

ان المواجهة الجادة للمشروع الامبريالي الصهيوني واحباط الحكم الاداري الذاتي ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية، تكتسب

مصداقيتها وقدرتها على الفعل في اواسط الجماهير من خلال ايقاع اكبر عدد ممكن من الخسائر في صفوف العدو وتصعيد الفاعلية العسكرية ومعالجة الازمة التي نعيشها على هذا الصعيد.

لا شك ان هناك صعوبات عديدة وعقبات كبيرة ترتسم في وجه عملنا العسكري من خلال الحدود العربية.

ولكن هذا الموضوع بات يتطلب رؤية جديدة واساليب عمل جديدة وتشكيلات جديدة ومختلفة مستفيدة من التجارب العسكرية بمعنى التركيز على العمل العسكري السري والمجموعات القتالية الصغيرة، وهوالتكتيك الذي وضع بعد خروجنا من بيروت. بالنسبة للداخل فان الواقع الموضوعي القائم على ضوء الانتفاضة وطبيعة الظروف المحيطة وميزان القوى، يتطلب ممارسة كافة اشكال العنف الثوري الذي يشمل الكفاح المسلح، ولكن لا يقتصر عليه فقط، بل يشمل العمليات العسكرية، والعمل الشعبي والعمل التخريبي، والعمل الانتفاضي وكافة اشكال العنف الممكنة.

ان تأكيدنا على اهمية وخصوصية العمل العسكري لا تقبل بأي شكل من الاشكال ضرورة التأكيد على اهمية كافة اساليب النضال السياسي والايديلوجي والاقتصادي والدبلوماسي على ضوء التطورات والمستجدات الكبيرة التي يواجهها النضال الفلسطيني في الظروف الراهنة.

على ضوء خصوصية واهمية العمل العسكري وضرورة تجاوز الازمة التي نعيشها على هذا الصعيد فانني اقول ان الرفاق الذين سيتولون المسؤولية العسكرية يجب ان يخضعوا للمحاسبة والمسائلة والتغيير في حال عدم تمكنهم من معالجة هذا الموضوع، بهدف التخلص من هذه الازمة، ومن الطبيعي ان نعتبر ذلك مبدأ عام سيشمل

كافة جوانب العمل على ضوء خصوصية المرحلة التي نمر بها.

٦– التقرير المالي:

على صعيد التقرير المالي، اجد من واجبي ان اكون صريحا معكم، واقول بان تجربتنا المالية، لم تكن ناجحة تاريخيا، وهذا يعود لعوامل موضوعية وذاتية ينبغي دراستها والعمل الجاد لمعالجتها.

ان نظرتنا لاهمية واساسية الموضوع المالي يجب ان تتغير جذريا، قد برهنت التجربة الاهمية الخاصة لهذا الجانب وضرورته في تأمين متطلبات اساسية تتعلق بعملنا وتنفيذ برامجنا وتغطية الاعباء والمسؤوليات الكبيرة التي اصبحنا نتحملها بعد ٢٥ عاما من تأسيس حزبنا. اننا نفتح صدورنا لكافة الانتقادات بشكل بناء على خططنا المالية المستقبلية.

صحيح ان الهيئات القيادية تتحمل المسؤولية الاولى في عدم قدرتنا على النهوض باوضاعنا المالية، الا ان هذا لا يعفي كافة الفروع والجبهة ككل من تحمل مسؤولياتها على هذا الصعيد.

لذا آن الاوان للجبهة ان تستقل اقتصاديا بما يمكنها من تغطية الاعباء والمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقها بعيدا عن ضغوطات هذا الطرف وذاك.

املي كبير ان يتمكن هذا المؤتمر من اخذ كافة القرارات والتوجهات التي تمكن حزبنا من شق طريق مالي جديد يضمن لنا تجاوز الوضع الصعب الذي نعيشه، وما استطيع ان اقترحه واقدمه على صعيد التجربة بالنقاط الاساسية التالية:

١) فرز وايجاد الاداة الكفوءة والمتخصصة في الجوانب المالية

والاقتصادية وادارة المشاريع بطرق اقتصادية هدفها الاول زيادة المداخيل، واعطاء هذه الاداة صلاحيات واسعة ومرونة في الحركة، والمحاسبة الصارمة وتحمل المسؤولية باشراف ومسؤولية رفاق قياديين وكوادر للعمل المالي والاقتصادي.

٢) سياسية الاعتماد على النفس بالنسبة للفروع، واعطاء استقلالية واسعة لها لممارسة دور انتاجي وان تتحول من فروع مستهلكة الى فروع منتجة تسد حاجاتها وتزود الحزب بدعم متواصل.

٣) التركيز والاهتمام بالمشاريع التجارية الصغيرة والكبيرة بمختلف انواعها بعد الدراسة والتدقيق.

٤) يجب ان نكون برجوازيون مهرة في الانتاج، وبروليتاريون ثوريون في الانفاق.

بعد ان حددت الموضوعات والمفاصل الاساسية في كل تقرير من التقارير المقدمة لكم، يبقى هناك موضوعان رئيسيان، وجدت ضرورة تناولها بصورة مستقلة نظرا لاهميتها الخاصة، وهذان الموضوعان هما:

اولا: انتقال مركز النضال الوطني الفلسطيني للداخل ومغزى ودلالات هذا الموضوع.

ثانيا: التجديد وضرورته في حياة الحزب الداخلية والخارجية.

١– انتقال مركز النضال الوطني الفلسطيني للداخل:–

بعد اندلاع الانتفاضة وتواصلها واستمرارها، حصلت تطورات نوعية على صعيد النضال الوطني الفلسطيني، كان ابرزها واهمها

انتقال الموضوعي لمركز ثقل النضال الوطني الفلسطيني الى داخل الاراضي المحتلة لاسباب عديدة ومتنوعة، اهمها صعوبة بقاء الظاهرة العسكرية العلنية الفاعلة في الخارج على ضوء استعادة الجيوش والانظمة العربية في دول الخليج لهيمنتها ونفوذها.

ان هذا التطور الكبير والنوعي يفرض علينا استحقاقات على المستوى الوطني العام وعلى المستوى الحزبي، لان استعراض العمل السياسي والعسكري والتنظيمي في الخارج واقامة مقارنة مع الداخل تجعل من الضروري الوقوف امام هذه الاستحقاقات.

لقد تجاوزت الانتفاضة مرحلة الثورة من الخارج، وبدأت مرحلة الثورة من الداخل، بمعنى ان حلت مشكلة قاعدة الانطلاق ولا شك ان في هذا التطور الموضوعي تترتب عليه نتائج على المستويين الوطني والحزبي.

فعلى المستوى الوطني تركز الصراع داخل الارض المحتلة، ومخططات العدو الامبريالي الصهيوني يراد تجسيدها في الداخل من خلال مشروع الحكم الذاتي الاداري، اي ان صيرورة الصراع ونتائجه ستتوقف على ما سيدور ويجري داخل الوطن المحتل خلال الاعوام القادمة، وهذا ما جعلنا في الجبهة الشعبية نرفع شعار (الانتفاضة محور عملنا)، وهذا ما جعلنا اليوم نؤكد على ضرورة الاستمرار في رفع هذا الشعار ومحاولة ايجاد كافة الترجمات والخطوات التي تساعد على تجسيده سواء على المستوى الوطني العالي اي النضال الجاد لكي نجعل من هذا الشعار محور عمل الساحة الفلسطينية.

ان انتقال مركز ثقل الوطني للداخل يطرح امامنا وبقوة اكثر من اي فترة مضت موضوع الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة عام ٤٨، وضرورة الوقفة الجادة امام هذا الموضوع بمعنى ما هي

الدروس المستخلصة من تجربتنا السابقة؟ وما هو شكل الاداة التنظيمية التي نحتاجها هناك وتستجيب للواقع الموضوعي في مناطق الـ٤٨، ما هي الشعارات السياسية والمطلبية المناسبة؟ وباختصار ما هي استراتيجييتنا وتكتيكنا هناك؟

كذلك وعلى ضوء اندلاع الانتفاضة وانتقال مركز النضال الوطني الفلسطيني الى الداخل فان ساحة الاردن يصبح لها خصوصية معينة تطلب الوقفة امام الحركة الوطنية الاردنية وبرنامجها المساند للانتفاضة والثورة الفلسطينية.

اما على المستوى الحزبي فانني بداية اود ان اشير الى اعتزازنا وفخرنا بتجربة رفاقنا بالداخل التي شكلت نموذجا ففرض نفسه ما بين المؤتمرين الرابع والخامس، ومثلت تجربة فرضت نفسها واحترامها على صعيد الحزب اولا وعلى الصعيد الوطني العام ثانيا، وعلى صعيد العدو الصهيوني نفسه ثالثا.

طبعا هذا لا يعني ان التجربة لا تحمل ثغرات ونواقص، وهذا ما يشير له الرفاق بالداخل بانفسهم ولكن المظهر الرئيسي يدعو لاعمق الارتياح والتقدير.

ان تجربة رفاقنا في الداخل تتطلب العديد من الدروس التي يمكن الاستفادة منها في عموم الحزب وابرز هذه الدروس:

- بناء الكادر بصورة مستمرة ومنهجية منظمة.
- الصمود والقدرة على حماية التنظيم.
- روح المبادرة والانتاجية العالية المستوى.
- الجمع الخلاق بين انماط العمل السري والعلني.
- التوسع التنظيمي وزيادة العضوية.
- بناء الاطر الجماهيرية والمنظمات الديمقراطية المحيطة بالحزب.

- المحاسبة الجادة على الاخطاء والمرتبة يبررها الانجاز.

وكل هذا ما كان يمكن ان يتحقق بدون توفر النواة الصلبة والاداة القيادية الكفوءة التي تتوفر فيها المواصفات القيادية العالية المستوى.

٢- التجديد وضرورته في حياة الحزب:

ينعقد مؤتمرنا الخامس بعد فترة طويلة نسبيا تفصلها عن المؤتمر الرابع وفي هذه الفترة عاشت الجبهة تطورات ملموسة على كافة الاصعدة السياسية والتنظيمية والايديلوجية والعسكرية، وتطور في ظل مسيرتنا عدد لا بأس به من الكوادر الذين برهنوا على درجة عالية من الكفاءة والوعي والكفاحية والالتصاق بالحزب، وبالتالي فانني على قناعة راسخة بأهمية التجديد الملموس والواسع في هيئاتنا القيادية واعطاء الكوادر الشابة والواعدة في حزبنا.

ان فهمي للتجديد لا يقوم على اساس انه موضة لا بد ان نمارسها ولا يقوم على اساس شكلي او ردة فعل على احداث جرت في هذا العالم.

ان التجديد ضرورة موضوعية وعملية دائمة ومتواصلة يفرضها منطق الحياة والتطور، وصيرورة تشمل كافة جوانب عملنا، والتجديد ليس كلمة تقال بل هي مضامين وتغيير جذري لاسلوب وعادات وطرائق عمل اصبحت بالية تحتاج للتغيير، لاننا لا نستطيع مواجهة المرحلة الجديدة بنفس الاساليب والادوات والطرق القديمة.

ان التجديد منهج حياة وممارسة شاملة تطال كافة جوانب العمل بهدف التطوير والتقدم الدائم للامام، والتجديد في جوانب العمل يشترط بالضرورة التجديد في الهيئات القيادية التي يجب ان يتم

ضخها باستمرار بالدماء والافكار الجديدة. ولا بد ان اشير في هذا السياق الى ضرورة مشاركة الداخل الفاعلة في الهيئات القيادية المركزية للجبهة وبما يتناسب مع حجمهم ودورهم الكفاحي البارز والملموس في مسيرتنا النضالية.

ان ما يجب ان يثير الفخر والاعتزاز بالنسبة لقيادات الجبهة ان تجد قيادات جديدة تستطيع ان تواصل حمل وعبىء المسؤولية بامانة واخلاص وكفاءة.

انني على ثقة بان الرفاق المركزيين الذين لن يجدوا اسماءهم في الترشيحات الجديدة للهيئات القيادية للجبهة سيدركون جيدا الدوافع الكامنة وراء ذلك، وهم يعرفون مدى محبتي واحترامي وتقديري لكل فرد منهم، لتاريخهم النضالي وكفاحهم المخلص ودورهم في بناء جبهتنا المكافحة، واثق باستمرار بدورهم وعطائهم داخل الحزب من مواقع حزبية مختلفة وبطبيعة الحال فان اي رفيق لن يجد اسمه في القائمة المركزية يستطيع الاحتكام للمؤتمر.

لقد تميزت الجبهة باخلاقياتها وقيمها ومبادئها وهذا محك للبرهنة على عمق وصدق ايماننا بهذه القيم والاخلاقيات التي كنا وما زلنا نؤكد من خلالها اننا نناضل من اجل قضايانا واهدافنا العادلة وليس من اجل المواقع.

اننا امام واقع جديد ووضع جديد وبداية معالم مرحلة جديدة تتطلب استراتيجية جديدة على ضوء المتغيرات الكبرى في العالم من ناحية، وعلى ضوء تجربة الثورة الفلسطينية وما افرزته المرحلة السابقة من دروس، وهنا ارى اهمية تسجيل بعض النقاط والاستخلاصات الاساسية التالية:

١) التطورات السياسية النوعية التي حدثت على الصعيد العالمي

والعربي والفلسطيني والاسرائيلي، والتي ادت الى وضع يهدد فعلا بتصفية القضية الفلسطينية، تفرض علينا ان نقف امام هذا الوضع الجديد ورسم الاستراتيجية والتكتيك السليمين على صعد السياسية والتنظيمية والعسكرية والمالية والايديلوجية وهذه المهمة المطروحة امام مؤتمركم.

٢) اننا على ضوء انخراط القيادة المتنفذة في حتف في مجرى التسوية الاميركية الصهيونية، وعلى ضوء انهيار النظام العربي الرسمي وسيرة في طريق تطبيع علاقات مع العدو الصهيوني نصبح امام مرحلة جديدة تطرح امامنا بقوة وجدية مسألة البديل الديمقراطي الذي يسقط مشروع التصفية ويسير بالثورة و حتف نحو تحقيق وانجاز البرنامج الوطني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة وهذا هو التحدي التاريخي الذي يواجهنا.

٣) ان النضال الوطني بعد قيام الثورة الفلسطينية المعاصرة يقام على اساس التركيز على الشعب الفلسطيني والكفاح المسلح وهذا ليس خطأ يجب ان نحافظ عليه ولكن في المسيرة العملية للثورة الفلسطينية ترجم الاعتماد على الشعب الفلسطيني، بالاعتماد على جزء من هذا الشعب ففي المرحلة الاولى اعتمدنا على القاعدة الاساسية في الاردن، وفي المرحلة الثانية على القاعدة الاساسية في لبنان وفي المرحلة الثالثة على القاعدة الاساسية في الداخل وكل هذا كان على حساب التفكير الجاد بتجديد وتعبئة كافة طاقات الشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده.

٤) ضرورة الربط بين النضال الوطني والقومي واعتبار ذلك قضية اساسية وخط سياسي اساسي للمرحلة القادمة. ام ان التركيز على الشعب الفلسطيني لا يجوز ان يعني اغفال البعد القومي، وبذات

الوقت فان التأكيد على اهمية العامل القومي لا يعني التقليل من اساسية العامل الوطني حتى لا نعود للخطأ الذي وقعنا به ما بين عامي (٤٨-٦٥).

ان تسجيلنا لهذا الخط وتبنينا له لا يعني ان الجبهة ستنوب عن الجماهير العربية في تحقيق اهدافها الوطنية والقومية، كذلك لا يجوز ان ننسى تجاربنا بهذا الصدد سواء مع حزب العمل الاشتراكي العربي على الصعيد القومي او تجربتنا مع حزب الشعب على الصعيد الاردني.

ان فهمنا الجديد لهذا الخط يقوم على اساس ضرورة التنسيق والتفاعل المستمر مع كافة القوى السياسية والتقدمية والقومية العربية المؤمنة بتحرير فلسطين والوحدة العربية والعمل على ايجاد صيغ عمل تنسيقية فاعلة ربما تمهد على ضوء التجربة لعمل مشترك.

لا يجوز ان ننسى ان مثل هذا الخط هو الذي يؤمن الحماية لوجودنا في الخارج في هذه الظروف الصعبة والمعقدة.

٥) ان الاستناد الى اسلوب الكفاح المسلح لا يجب ان يعني اهمال اساليب النضال الاخرى من نوع العنف الثوري والعمل التخريبي ضد العدو والعمل الانتفاضي لان التركيز على اسلوب الكفاح المسلح كان على حساب الاخرى وتحديدا النضال الاقتصادي.

٦) ان قرارات الشرعية الدولية تشكل اكبر سند وافضل تكتيك يمكن ان نستند له في مواجهة مرحلة الانهيار الصعبة.

ان قرارات الشرعية الدولية اخذت في ظل وجود الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وفترة الناصرية، وهذه القرارات بالامكان لقيادة وطنية صلبة ان تربط بينها وبين النضال من اجل الهدف الاستراتيجي.

٧) يجب ان نخوض معركتنا ضد المشروع الاميركي الصهيوني والنهج الاستسلامي على اساس امكانية النجاح في احباطه وليس على اساس ان التصفية قادمة لا محالة وقدر لا يرد.

٨) التأكيد على الاهمية الخاصة للبعد التنظيمي لعملنا في المرحلة القادمة، لانه بدون تصليب البنية التنظيمية والتخلص من امراض الظاهرة العلنية والبيروقراطية والجمع الخلاق بين العمل السري والعلني وتعميق الديمقراطية والتجديد لن نستطيع انجاز برامجنا ومهامنا.

٩) تغيير نظرتنا جذريا للموضوع المالي واعطاءه اهمية خاصة في برامج عملنا اللاحقة والاستفادة من كافة الدروس والاخطاء والتجارب التي مررنا بها على هذا الصعيد.

١٠) التأكيد على اهمية الجبهة الثقافية فقد نخسر الجبهة العسكرية والجبهة السياسية، ولكن لا يجوز ان نخسر الجبهة الثقافية.

ان الجبهة الثقافية على اساس العدالة والحق وبالتالي انتصارنا على هذه الجبهة يجب ان يكون مؤكدا.

ان الفترة الفاصلة ما بين المؤتمرين الرابع والخامس كانت حافلة بالانجازات والاخفاقات، بالنجاح والفشل، بالتقدم والتراجع، واعتقد بأن التقارير الموجودة بين اياديكم توضح اين اصبنا واين اخطأنا، اين تقدمنا واين تراجعنا.

ان القيمة الحقيقية لهذا المؤتمر ان يحدث ثورة في اوضاعنا، ان يردم الهوة ما بين خطابنا السياسي وواقعنا وممارستنا، وهذا غير ممكن الا اذا استطعنا النهوض بواقعنا نهوضا شاملا وهذا هو التحدي الذي يواجهنا، فهل سنكون بمستوى هذا التحدي؟ نتائج مؤتمركم ستعطى الجواب.

اتمنى لمؤتمرنا النجاح، واثق بأنكم على مستوى المسؤولية والامانة التي وضعها في اعناقكم حزبكم المجيد وشعبكم المكافح.

المجد للشهداء والنصر للثورة.

جورج حبش

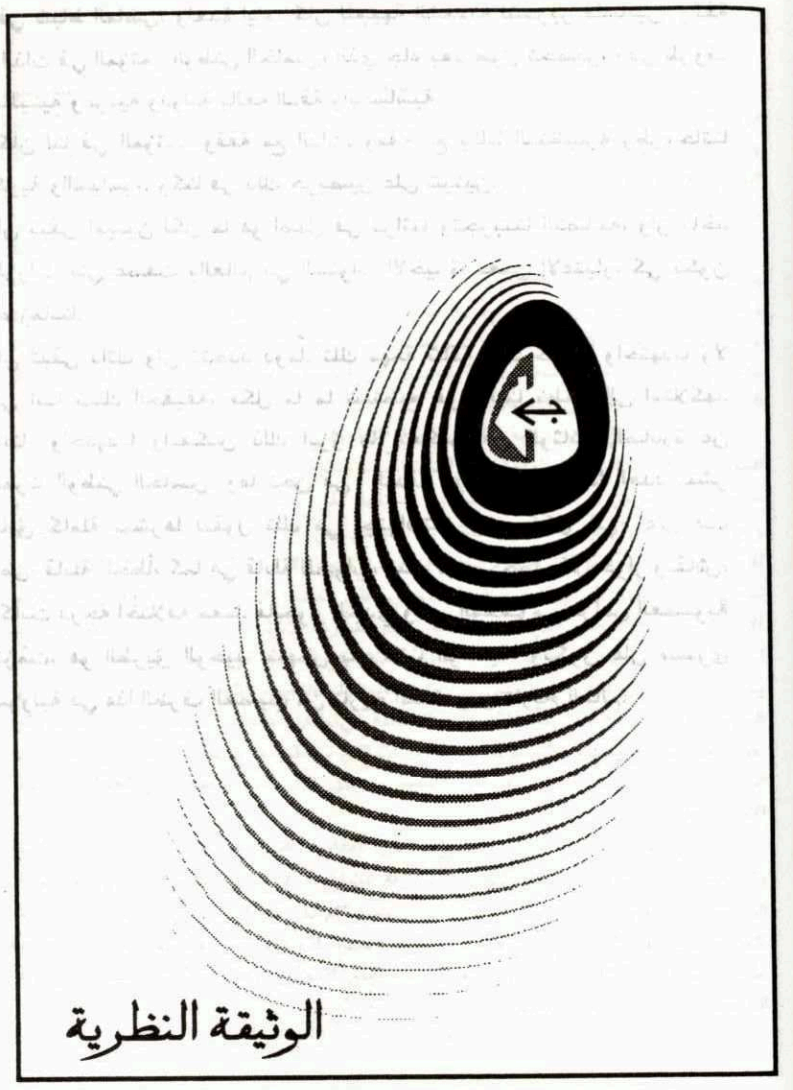
الوثيقة النظرية

في شباط الماضي، ولعدة ايام، كان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقفة مع الذات في المؤتمر الوطني الخامس، الذي جاء بعد طول تحضير، وفي ظروف فلسطينية وعربية ودولية بالغة الدقة والحساسية.

كان لنا في المؤتمر وقفة مع الذات. وقفة مع بنانا التنظيمية وطروحاتنا الفكرية والسياسية. وكنا في ذلك حريصين على شيئين:

ان نبقى امينين لكل ما هو اصيل في تراثنا وتجربتنا النضالية، وان نأخذ التطورات التي عصفت بالعالم في السنوات الاخيرة، بعين الاعتبار، كي نكون ابناء زماننا.

ان تبقى ذاتك وان تتجدد دوماً، تلك مهمة شاقة. لقد حاولنا واجتهدنا ولا ندعي اننا نملك الحقيقة، فكل ما ما نستطيع قوله اننا نطمح الى امتلاكها. حاولنا، واجتهدنا وانعكس ذلك ابرز ما انعكس في الوثائق الصادرة عن مؤتمرنا الوطني الخامس. وها نحن في "الهدف" وابتداءً من هذا العدد ننشر الوثائق كاملة ننشرها لتقول تلك هي اجتهاداتنا. وهي ككل شيء على هذه الارض، قابلة للخطأ، كما هي قابلة للصواب، ننشرها ونرحب بكل حوار ونقاش، ايا كانت درجة اختلافه معنا. فالحوار الجدي وغير المحكوم بأمراض العصبوية والتزمّت، هو الطريق الوحيد لننهض بحركتنا الوطنية، ونكون على مستوى المسؤولية في هذا الظرف العصيب من تاريخ امتنا، ومن تاريخ العالم.

الوثيقة النظرية

عصفت بالعالم الاشتراكي في السنوات القليلة الماضية تغيرات نوعية ناتجة اساساً عن وجود ازمة عميقة في النظام الاشتراكي ادت الى انهيار الاتحاد السوفييتي واغلبية البلدان الاشتراكية وسقوط الاحزاب الشيوعية الحاكمة فيها، ودخول بلدان اوروبا الشرقية والدول التي قامت على انقاض الاتحاد السوفييتي في مرحلة تاريخية جديدة وضعته على طريق العودة الى الرأسمالية والخضوع لعلاقاتها.

وقد اثارت عملية الانهيار بنتائجها وتفاعلاتها جدلاً واسعاً حول الاشتراكية المحققة والماركسية وضرورة التجديد. كما اثارت العديد من الاسئلة والتساؤلات التي طالت الفكر والسياسة والتنظيم على المستويين النظري والتطبيقي فقد طرحت الانهيارات والاسئلة والتساؤلات، وعمليات التجديد والتغيير التي جرت وتجري امام الماركسيين والاشتراكيين تحديات كبيرة. تفتضي اعطاء اجابات واضحة ومعللة للوصول الى الحقيقة بما يمكن من اعادة الاعتبار للفكر العلمي والخيار الاجتماعي التاريخي.

وقبل الدخول في طرح وجهة نظرنا بمجمل التطورات الجارية والادلاء بدلونا في اطار عملية الجدل والنقاش الدائر حول الماركسية والاشتراكية وعملية التجديد والتغيير تجدر الاشارة الى ان هذه الورقة ستركز في مفاصلها الاساسية جميعها على اشكاليات النظرية الماركسية واسباب وظروف وعوامل انهيار النظام الاشتراكي المحقق في الاتحاد السوفياتي .وبلدان المنظومة الاشتراكية وعملية التركيز هذه لا يجب ان تعني بأي حال من الاحوال اهمالاً او تغييباً لدور النظرية الماركسية في عملية التغيير الثوري التي شهدها العالم مع انطلاقة ثورة اكتوبر الاشتراكية وخلال العقود التي سبقت عملية انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي. كما ان تناول العوامل التي ادت الى انهيار النظام الاشتراكي المحقق في اغلبية البلدان الاشتراكية لا يجب ان تعني ان هذه التجربة لم يكن لها ايجابياتها. فالتقييم الشامل والمتكامل لدور النظرية الماركسية ولمنجزات التجربة الاشتراكية المحققة في بلدان الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية هو بدون شك تقييم عالي المستوى، ان الانجازات التي تحققت خلال بضعة عقود من الزمن كانت انجازات عظيمة رغم الحصار وسباق التسلح ومجمل الظروف الصعبة التي احاطت بالبلدان الاشتراكية.

بعد كل ما تقدم يهم حزبنا ان يؤكد بأن المقاربة التي يقدمها بصدد ازمة الماركسية والتطبيقات الاشتراكية ليست اكثر من محاولة متواضعة لا تدعي لنفسها الكمال ولا امتلاك الحقيقة او احتكارها او تأويلها. وان حزبنا على يقين تام بان المسائل المطروحة تحتمل الاجتهاد كما تحتمل تعدد الاراء، وهي تتطلب بحوثاً ودراسات جادة ومعمقة واكثر تفصيلية وان الاجابة على الاسئلة والاشكاليات المطروحة هي مهمة العقل الجماعي وتفاعل الاراء المتنوعة وتضافر الجهود المخلصة لكل الماركسيين.

ومهمة كهذه في الظروف المستجدة هي على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة للعملية الثورية خاصة ان انهيار الصيغ الاشتراكية المحققة قد يفتح الباب واسعاً لنقد التجربة وتقييمها ولاعادة النظر بمجمل الطروحات النظرية حولها وحول العملية الثورية وعملية التقدم الاجتماعي برمتها لقد استغلت الاوساط الامبريالية والمعادية للاشتراكية والماركسية ظروف الانهيار ومفاعيله لتسخير المعطيات الموضوعية لمعضلة طروحاتها الايدولوجية، كما صورت انهيار النظام الاشتراكي المحقق باعتباره مبدئياً ونهائياً واعتبرته دليلاً على عجز واخفاق وانهيار الماركسية كنظرية وكمنهج ومن الطبيعي ان تسعى الة الدعاية التضليلية الامبريالية لاذكاء روح الضبابية والفوضى والارباك حول الاشتراكية والماركسية ومصائرهما وان تدفع باتجاه تجميل النظام الرأسمالي وتأييده.. والتأكيد على اعتباره بديلاً للاشتراكية المنهارة ونموذجاً يحتذى به في الحرية والديمقراطية ونمط الحياة والتقدم. فهل صحيح ان الاشتراكية سقطت كفكرة وكخيار وان النظرية الماركسية مأزومة بنيوياً وهل الازمة هي ازمة في النظرية ام هي في التطبيق ام في كليهما. وهل صحيح ان النظام الرأسمالي هو بديل النموذج الاشتراكي المنهار وهو خيار البشرية ومن البديهي القول ان السؤال حول الازمة وما اذا كانت ازمة في النظرية ام في التطبيق ام في كليهما معاً يشكل مدخلاً ملائماً وصحيحاً من ناحية منهاجية للاجابة على بقية الاسئلة، وبهذا الصدد تباينت وتعددت ازاء المجتهدين الماركسيين في الاجابة على هذا السؤال. ويمكننا تمييز فريقين اساسيين على هذا الصعيد. الاول الذي ذهب الى حد القول بأن النظرية مأزومة، والثاني الذي صب جام غضبه على التطبيق باعتباره مشكلة المشاكل وفي اطار هذين الفريقين نستطيع ان نلاحظ العديد من التلاوين والاجتهادات المتباينة ففي اطار الفريق الاول انبرى البعض للتأكيد بأن الازمة هي في جوهر النظرية الماركسية، بينما رأى اخرون انها لا تمس الا بعض المفاهيم والمقولات والطروحات النظرية، وفي اطار الفريق الثاني اقتصر نقد البعض على تجربة البناء الاشتراكي في عهد ستالين واعتبره مصدر المصائب جميعها، في حين عظم اخرون النقد ليطلى تبرير ثورة اكتوبر نفسها وكل تجربة البناء الاشتراكي والحركة الشيوعية في العالم بأسره.

ونحن في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين معنيون بهذ الطروحات، فمن موقع الاسترشاد بالفكر الماركسي والانحياز له. نحن حريصون كل الحرص على وضوح الموقف مما هو مطروح وتبيان الحقيقة. لكننا لسنا مع التسرع في اتخاذ المواقف دون تمحيص ودراسة عميقة. لذا فاننا نقدم وجهات النظر المطروحة جميعها. ونعتبر تفاعلها وتبادل الرأي بشأنها بعقل مفتوح وعلمية وديمقراطية هو الطريق الاسلم، من اجل الخروج من حالة التساؤل والتشكك والضبابية الفكرية وصولاً الى اعادة الاعتبار للفكر الماركسي وتجديده، والتخلص من اية انحرافات او افكار مريضة انتجتها او نتنتجها حالة الانهيار والازمة والاشكاليات المطروحة.

وانطلاقاً من هذه الرؤية فاننا ندعو الماركسيين الفلسطينيين والعرب وكل حملة الفكر الاشتراكي والمناضلين من اجل التقدم الاجتماعي والتحرر الانساني ومجتمع العدالة والمساواة، ندعوهم جميعاً لتعزيز التفاعل الديمقراطي والجدل العلمي، ولتبادل الرأي والبحث الجاد في اشكاليات الفكر والنظرية والتطبيق على طريق التجديد الثوري للخروج من الازمات ومواجهة التحديات على كافة الصعد.

ويرى حزبنا ان المنهج العلمي في بحث هذه القضايا يستدعي معالجة نقدية وملموسة وموضوعية بعيداً عن اية قوالب جامدة وعن اية سلطة الا سلطة العقل والمنطق والجدل الموضوعي والحقائق العلمية، وان بحثاً كهذا هو بحث في التاريخ في الماركسية والاشتراكية والتقدم الاجتماعي والتحرر الانساني. وهو ما يتطلب قراءة نقدية جديدة للماركسية تعيد انتاج الادراك النقدي الماركسي ذاته لدراسة الاشتراكية والفكر الاشتراكي. والكشف عن اسباب وعوامل الخلل في الممارسة والتطبيق. والوقوف على التطورات والظواهر الجديدة في العالم المعاصر وصولاً الى صياغة الاستخلاصات والاستنتاجات والتعميمات النظرية والفكرية- السياسية. التي تؤسس للتجديد الثوري المطلوب.

الماركسية منهج حي وليست عقيدة جامدة

لم تكن نشأة الماركسية في اواسط القرن التاسع عشر بداية الفكر الانساني التقدمي، ولم تدع لنفسها انها نهايته وختامه. فقبل نشأة الماركسية عرفت البشرية وابدعت حصيلة واسعة وغنية من الافكار والنظريات والعلوم في شتى المجالات، شكلت تراثاً لأي ابداع مادي او روحي في مسار الحضارة الانسانية المتطورة في المجرى التاريخي لها وزينة كل ما هو انساني وتقدمي وايجابي وعلمي فيه وبعبارة اخرى فقد شكلت الماركسية نتاجاً طبيعياً لتطور فكر البشرية. ولذا فهي - كما قال لينين حقاً- ليست انعزالية.. ليست عقيدة جامدة. بل فكراً حياً ومبدعاً حيث اعطت الردود على المسائل التي طرحها فكر البشرية التقدمي (الذي سبقها) فنشأت كاستمرار مباشر وصريح لتعاليم اعظم ممثلي الفلسفة والاقتصاد السياسي والاشتراكية، وكان عليها كي تتطور ان تعطي الردود على المسائل الجديدة التي يطرحها هذا الفكر وتطرحها الحياة المتطورة باستمرار وان تبقى وريثاً لكل ما يبدعه العقل البشري. وبالفعل استطاعت الماركسية ان تحيا وتتطور وترتقي، بخطى ملموسة واسعة وعديدة من الاراء والافكار والمفاهيم والمقولات والنظريات والمناهج العلمية المنسجمة، التي شكلت بمجموعها نظرة جديدة للعالم وطريقة خلاقة ومبدعة لدراسة وفهم الظواهر والعمليات المختلفة في الطبيعة والمجتمع والفكر الانساني. وبهذا غدت الماركسية سلاحاً جباراً واداة نضالية تغييرية ثورية في ايدي الطبقات والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في التقدم الاجتماعي وخاصة الكادحين وفي مقدمتهم الطبقة العاملة.

فعلى الصعيد الفلسفي صاغت الماركسية الديالكتيك المادي، الذي شكل ثورة حقيقة في المعرفة والتفكير، واسس لبلورة منهج علمي لا غنى عنه في دراسة وتحليل وتفسير الظواهر والعمليات في الطبيعة والمجتمع والفكر والتأثير عليها. وتميز الديالكتيك الماركسي بعلميته وثوريته ومنطقه الخلاق. مما سمح له بالتجلي كوحدة عضوية متناغمة بين والجدلي والتاريخي فاكتسب وجوده الملموس في الفهم المادي للتاريخ وبهذا اصبح قادراً على الكشف عن القوانين الموضوعية لعملية انتاج واعادة انتاج الحياة الاجتماعية وقوانين تطور التاريخ البشري ودور الجماهير الحاسم فيه. وكذلك تبيان جدل العلاقة بين مستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، والتي على اساسها تحدث الثورات الاجتاعية ناقلة المجتمع من تشكيلة الى اخرى.

وعلى اساس هذا المنهج المادي الجدلي التاريخي استطاعت الماركسية ان تكشف عن الجوهر الاستغلالي البشع للراسمالية وان تنتقد شرورها. وان تبين محدوديتها التاريخية وتعلل حتمية زوالها، وذلك على اساس الصياغة المبدعة لقانوني القيمة والقيمة الزائدة اللذان سمحا بالكشف عن اليات نمط الانتاج الرأسمالي وتناقضاته الداخلية.

اما على صعيد الفكر السياسي، فقد ارست التأسيس لنظرية علمية عن الاشتراكية كبديل للمجتمع الرأسمالي وكشفت عن قوانين وسبل نشأة التشكيلة الشيوعية وبناء المجتمع اللاطبقي لصالح الطبقة العاملة ولصالح كل القوى ذات التوجه التقدمي، اي انها طرحت ذاتها كأيديولوجيا للتغير الثوري.

وهكذا، فان الماركسية شكلت مسبقاً منظومة فكرية متكاملة ومترابطة عضوياً لحصيلة واسعة من النظريات والمفاهيم والمقولات والاحكام والقوانين المنسجمة مع موضوعها وفق منهج علمي محكم.

وبالرغم من هذه الوحدة وذلك الترابط وضرورة اخذهما بعين الاعتبار في دراسة الماركسية، الا اننا نستطيع ان نميز في الماركسية مستويات كالمنهج المادي الجدلي التاريخي. والمفاهيم والمقولات والقوانين المرتبطة به. وتلك المرتبطة بالنظريات الفلسفية والاجتماعية العامة في دراسة وتحليل الطبيعة والمجتمع والفكر اليساري والتغيير الاجتماعي، وتلك مجموع الافكار والانشاءات والاستنتاجات والتعليلات الفكرية الاكثر ملموسية وتفصيلية والاكثر تعييناً وقرباً من ميدان التطبيق العملي.

ولا يعني هذا التمييز فصلاً تعسفياً، او عزلا للنظرية عن المنهج فمكونات الماركسية مترابطة فيما بينها. والمنهج يقوم على اساس التعميمات النظرية من منظومة المفاهيم والمقولات والقوانين، لذا فان التمييز هذا ليس الاّ تسهيلاً للدراسة والمعالجة، وخاصة لجهة الوقوف على العناصر الاكثر ثباتاً والأقل تغيراً كالمنهج والتعميمات النظرية والتعميمات النظرية الاكثر تجريداً، وعلى تلك الاقل ثباتاً والمتغيرة بشكل اسرع كالافكار والتحليلات الاكثر ملموسية وتفصيلية والاقرب للتطبيق العملي. وفي اطار هذا التمييز نستطيع القول بأن المنهج هو الاكثر ثباتاً وعلى الرغم من اعتماده على المقولات والمفاهيم الديالكتيكية العامة، والمناهضة للتغيير وغيرها من المفاهيم والمقولات باعتبارها تاريخية وعابرة يجب ان تؤخذ دائماً بارتباطها بالبشر ونشاطهم المادي كما يقول ماركس- الا انها اقل تغيراً من غيرها، الامر الذي يعطي المنهج ثباته النسبي.

وتمييزنا للمنهج ينبع من ايماننا بأنه الاساس النظري الجوهري للماركسية الذي يشكل روحها الحية ويستند هذا الفهم على كون المنهج هو الذي جعل ويجعل الماركسية دليلاً وموشداً للعمل وليست عقيدة جامدة، وهذا ما أعلنه واكده ماركس وانجلز مراراً وهو ما اكده من بعدهما لينين ايضاً الذي اشار في معرض تناوله لخصائص تطور الماركسية التاريخي ان هذه الصيغة الكلاسيكية تبين بقوة رائعة وبصورة اخاذة هذا المظهر من الماركسية الذي يغيب عن البال في كثير من الاحيان واذ يغيب هذا المظهر عن البال، يجعل من الماركسية شيئاً وحيد الطرف، عديم الشكل،

شيئاً جامداً لا حياة فيه. ونفرغ الماركسية من روحها الحية وننسف اسسها النظرية الجوهرية ونعني بهذا الديالكتيك ان مذهب التطور التاريخي يعني بقضايا العصر العملية والدقيقة التي من شأنها ان تتغير لدى كل منعطف جديد في التاريخي.

انطلاقاً من هذا الفهم وعلى اساس المنهج لم تعلن الماركسية افكاراً او نظرية مكتملة ونهائية، بل على العكس من ذلك حيث اكدت على انها نظرية النمو الدائم التي تعكس الحركة الابدية للحياة وقد اعطت الماركسية بهذا المنهج حلاً مبدعاً لعلاقة الفكر بالواقع، علاقة النظرية والمعرفة بالممارسة والتطبيق العملي، فصاغت مفهومها العلمي لنسبية المعرفة الانسانية باعتبارها عملية اجتماعية تاريخية اي جزء من الممارسة وباعتبار الممارسة في ذات الوقت هي اساسها ونقطة انطلاقها وهي هدفها، حيث ان المعرفة تتكون وترتقي عبر الطريق الديالكتيكي من التأمل الحي الى التفكير المجرد ومنه الى الممارسه. وبهذا فان الماركسية اعلنت الممارسة والتطبيق العملي معياران دقيقان لصحة او عدم صحة الفكر والنظرية وتعبيرها عن القيمة الموضوعية.

تطبيقاً لهذا المنهج الخلاق اخضع ماركس وانجلز افكارهما وطروحاتهما النظرية للديالكتيك المادي التاريخي وامتثالاً دائماً للحقيقة ونتائج البحث العلمي لم يتخلفا عن الاعتراف بخط نظري او استنتاج او تحليل سجلات هنا او هناك كما لم يتوانى عن تعديل اطروحاتهما وافكارهما ومفاهيمها حينما افرزت الممارسة عدم دقتها، وتخليا عن بعض الافكار والطروحات التي اثبتت الحياة بأنها شاخت ولم تعد صالحة ومن يراجع المقدمات التي كتبها انجلز لطبعات البيان الشيوعي المختلفة يتبين مدى تمثل ماركس وانجلز للمنهج الديالكتيكي وروحه المتحركة التي لا تعرف السكون وكما سجل انجلز في رسالة الى رومبارت ان كل رؤية لفهم العالم لدى ماركس ل تتلخص في النظرية بل في الطريقة، انه لا يقدم نظريات جاهزة، بل نقاط انطلاق للبحث اللاحق وطريقة لهذا البحث، واشار انجلز نفسه في موضوع اخر الى انه لا يوجد بالنسبة للفلسفة الديالكتيكية اي شيء معطى ثابت غير مشروط ومقدس الى الابد، انها ترى في كل شيء اثر الانهيار الحتمي ولا يمكن لشيء ان يصمد امامها الا العملية المتواصلة للظهور والزوال والصعود اللانهائي من الادنى الى الاعلى؟؟

وبهذا المعنى فان الفهم الصحيح للماركسية يتطلب النظر اليها في نسبيتها وتاريخيتها اي انها بالرغم من عظمتها الكبيرة الا انها تخضع للقوانين ذاتها التي تحاكم نشأة وتطور المعرفة والفكر والنظريات، وعلى هذا الاساس فان الحفاظ على علميتها ومتابعة رسالتها الانسانية الثورية لا يكمن في تقديسها والدفاع اللاهوتي عنها، وانما بنقدها الدائم وتجديدها واعادة انتاجها ارتباطاً بمعطيات الممارسة الاجتماعية والذي ملك المعرفة للواقع الاجتماعي التاريخي بتطوره المستمر.

وبالانطلاق من هذا الفهم يتعامل لينين مع الماركسية واستطاع ان يطور الكثير من تعاليمها فعلى ضوء الوقائع الجديدة في تطور الرأسمالية صاغ مفهوم الامبريالية باعتبارها رأسمالية احتكارية واكتشف وصاغ قانون التطور المتفاوت للبلدان الرأسمالية الذي أسس لفكرة انتصار الاشتراكية في بلد واحد، واسس لنظرية الحزب من الطراز الجديد وطور التعاليم عن الاممية وعن التحرر الوطني، كما دقق وطور مفهوم الاشتراكية ومبادىء بنائها. وكان له اسهامه المبدع في الفلسفة وخاصة في تعريف المادة والمنافحة عن الديالكتيك المادي والمثابر.

وكما سخر ماركس وانجلز من تعميم الصيغ غيبا، سخر لينين بدوره من ذلك، وانتقد بحدة الاستشهادات العشوائية بماركس وانجلز التي لا تأخذ بعين الاعتبار ظروف وحقائق العصر الذي عاشا وعملا فيه، كما سخر ايضاً ممن انبرى للهجوم على ماركس وانجلز اعتماداً على هذا النص او ذاك مقطوعاً من سياقه بدون الاخذ بعين الاعتبار للواقع والبيئة التاريخية الاجتماعية والسياسية والثقافية التي انتجت الفكر والمفاهيم وحددت صياغتها الملموسة.

وبالانطلاق مما تقدم فان حزبنا يؤكد بأن المنهج المادي الجدلي التاريخي هو جوهر النظرية الماركسية وهو الشيء الاكثر ثباتاً فيها والذي يتضمن في شموليته منهج التحليل الطبقي العلمي والمقاربة الانسانية العميقة والرؤية العلمية للكون والعالم وتناقضاته.

واذ يتمسك حزبنا بالمنهج ويسعى لتمثله في الممارسة العملية فانه ينطلق في ذلك من كون الماركسية هي النظريةعن التغيير والحركة وان منطق المنهج المادي الجدلي التاريخي ينسجم كل الانسجام مع الطبيعة الموضوعية للظاهرا والعمليات الخاضعة لجدل التغير والحركة، ولذا فان المنهج ذاته يخضع للتطوير وخاصة على ضوء تطور العلوم. وهو ما دعا له ماركس بوضوح، لقد شهدت الماركسية في زمن لينين ازمة خطيرة، فتصدى للدفاع عنها معترفاً بوجود الازمة، واعتبر ان السبب الرئيسي في ذلك يعود الى الفهم الخاطىء للماركسية والتعامل اللاهوتي معها كعقيدة جامدة، وكتب لينين بهذا الصدد يقول ، وبالضبط لأن الماركسية ليست عقيدة جامدة ميتة، مذهباً منتهياً جاهزاً ثابتاً لا يتغير بل مرشد حي للعمل لهذا بالضبط كان لا بد لها من ان تعكس التغير الفريد السرعة في ظروف الحياة الاجتماعية، فقد ادى هذا التغيير الى تفسخ عميق، الى البلبلة الى ذبذبات متنوعة، وبالتالي الى ازمة داخلية خطيرة في الماركسية، واضاف ولينس بامكاننا ان ندير ظهورنا للمسائل التي تثيرها هذه الازمة وليس ثمة ما هو اشد ضرراً من اللجوء الى المهرب منها بالثرثرة الفارغة، ومن اجل الخروج من الازمة اكد لينين على ضرورة اتحاد جميع الماركسيين للدفاع عن اسس الماركسية ومبادئها الجوهرية واعتبر فهم هذا التفسخ واسباب حتميته، في تلك الفترة والتجمع لمكافحته بحزم هي المهمة التي يفرضها العصر على الماركسيين وقد كرس لينين حياته لهذه المهمة واستطاع ان يعيد الاعتبار للماركسية كفكر حي ومتطور يواكب تطور التاريخي، وعلى هذا الطريق وارتباطاً بمهمات العملية الثورية الملموسة استطاع ان يشق طريق الانتصار لثورة اكتوبر والبدء لأول مرة في التاريخ بمحاولة بناء المجتمع الاشتراكي بشكل عملي كبديل للرأسمالية وتجاوز لها.

وهكذا فان مؤسسي الماركسية تعاملوا مع النظرية كمنهج ومرشد للعمل واعتبروا ان تطورها الدائم سمة قانونية لها. فأين الماركسية الان من هذا الفهم وكيف جرى التعامل معها في التجربة التارخية التي انتهت بانهيار الاشتراكية المحققة.

الماركسية بين الجمود العقائدي واشكاليات التطبيق في البناء الاشتراكي

شكل الاختراق التاريخي للعالم الرأسمالي من قبل ثورة اكتوبر امكانية ثورية كبيرة لتطوير الماركسية ونظرية الثورة الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكي وتطور العملية الثورية العالمية وذلك استناداً الى المادية التاريخية الجديدة الا ان غياب لينين مفكر حزب البلاشفة وقائد ثورة اكتوبر اثر سلباً على امكانية تطوير النظرية وخاصة ان وفاته ترافقت مع تعقد الظروف المحيطة وتزايد الصعوبات الذاتية والموضوعية التي واجهتها الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ومن غير شك فقد ساهمت هذه الظروف والصعوبات الذاتية والموضوعية في اجهاض امكانية تطوير الماركسية نظرية الثورة الاشتراكية ففي ظروف الحصار الامبريالي وموجة الحروب الاهلية سيطرت على الحزب والدولة الناشئة البيروقراطية الستالينينة. فقامت بتحويل افكار ماركس وانجلز ولينين الى منظومة فكرية منغلقة واداة ايديولوجية متزمتة للحزب وللدولة الاشتراكية، الامر الذي ادخل الفكر الماركسي في غياهب الجمود العقائدي.

وقد تبين بالفعل ان الكثير من الممارسات الايدولوجية لم تعبر فعلياً -كما كان يطرح- عن مصالح الطبقة العاملة والحزب الشيوعي والبناء الاشتراكي والتقدم الاجتماعي. بل عن مصالح البيروقراطية التي نشأت وترعرعت في اجهزة الحزب والدولة والدوائر القيادية. والتي تزايد دورها بشكل خاص في عهد بريجينيف فمن فكر حي مبدع واداة معرفية وتعبيرية ثورية جبارة تم تحويل الماركسية الى دوغما نوعان هما الاول والاخير تبرير مصالح البيروقراطية والدفاع عنها وقد ارتبط تطور الماركسية بدور سيادة الحزب الامر الذي جعل منها ايديولوجيا تبريرية للسلطة واسهم في خنق اي محاولة لتجديدها عن طريق الحاق تهم التحريفية والانتهازية وغيرها بمن حاول الاجتهاد والتجديد.

واذ استطاعت الستالينية ان تصفي خصومها مع ممن كان لهم اسهامهم النظري في انتاج واعادة انتاج الفكر الماركسي والاشتراكي وخاصة تروتسكي وبوخارين وكامنييف فقد تم توطيد سلطة ستالين كقائد فرد وولدت عبادة الشخصية التي لم تعرفها الماركسية قبل ذلك، وفي ظل عبادة الفرد تم التخلي عن الكثير من اسس الفكر الماركسي الاكثر نضجاً لبناء الاشتراكية الذي طوره لينين في الفترة ما بين ١٩٢١ و ١٩٢٤ والذي عبر عنه بسياسة "النيب" السياسة الاقتصادية الجديدة. ففي ظل ستالين سادت النزعة الارادوية وجرى ادارة الظهر للقوانين الموضوعية فاسس ذلك سياسة حرق المراحل وقد تجلى ذلك في العمليات القسرية الواسعة لأشركة الريف وبناء التعاونيات عن طريق القهر والقمع والاجبار بديلاً لطوعية الموقف الواعي والتدرج وتبيان الافضلية عبر الحوافز المادية والمصلحة الاقتصادية كما تجلى في عمليات القطع القسرية المتسرعة مع نمط الانتاج السابق وتأميم الملكية ووضعها كلها بيد الدولة قبل ان تستنفذ اشكال الملكية الاخرى دورها وخاصة الملكية الخاصة الصغيرة وراسمالية الدولة الاشتراكية، وقد شوهت الماركسية ونظرية البناء الاشتراكي شر تشويه من خلال سياسة قمع حرية الرأي والتعبير وغياب الديمقراطية وتغييب اليات ومؤسسات المجتمع المدني ودولة القانون، ومن خلال تأجيج

التناقضات وتبسيط المسألة القومية وحلها الشكلي بطرق الديمقراطية. ومن خلال المركزة المفرطة للقرار والخطة الاقتصادية والتوزيع وتحويل الجماهيز من ذات للسلطة السياسية الى موضوع لها يخضع للجهاز السلطوي التسلطي والتمركز بقرارته.

ولم يقتصر التشويه والسطوة على ذلك بل طال لب والحركة الشيوعية العالمية والممارسة الاممية، كما طال العلماء والمثقفين والمبدعين حتى ان علوم السياسة والنفس والاجتماع (السوسيولوجيا) اعتبرت علوماً برجوازية لا مكان لها في القاموس الستاليني.

وبالرغم من توسع محاولات بناء الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية الا ان النموذج الاشتراكي الستاليني فرض ذاته على البلدان الاشتراكية الاخرى فانتج فيها نماذج كاركاتورية لصورته ذاتها، ولم تسمح السطوة الستالينية بتجاوز نموذجها في التفكير والممارسة. وبذلك تشكلت منظمة اشتراكية بيروقراطية. يمكننا تسميتها بالاشتراكية الدولانية -اشتراكية الدولة- وهي تشبه كثيراً ذلك النموذج الذي تنبأ به ماركس ذاته عن امكانية قيام محاولات لبناء اشتراكية الثكنات.

غير ان الحديث السابق عن الستالينية ومسؤوليتها الاساسية عن نشوء وسيطرة البيروقراطية على اجهزة الحزب والدولة وادخال الفكر الماركسي في دائرة الجمود العقائدي، لا يجب ان يغيب الجوانب الايجابية المشرقة في التجربة الستالينية. فقد قاد ستالين البلاد في ظروف داخلية وخارجية غاية في الصعوبة والتعقيد. وبرغم الحروب الشعواء التي شنتها الدوائر الرجعية والامبريالية على النظام الاشتراكي تمكنت القيادة الستالينية من حماية الثورة الاشتراكية الوليدة ووضع الاسس لتطوير البلاد والنهوض بأوضاعها على مختلف الصعد ويكفي الاشارة، مجرد الاشارة، هنا الى دور الاتحاد السوفياتي في انقاذ البشرية من وحش النازية الفاشية في الحرب العالمية الثانية حيث ساهم الاتحاد السوفايتي تحت قيادة ستالين مساهمة اساسية في الحاق الهزيمة بالجيوش النازية التي اجتاحت البلاد السوفياتية وحاصرت موسكو ليس هذا فحسب، بل فقد لفت الانظار تمكن القيادة الستالينية من اعادة بناء البلاد بسرعة هائلة بعد تدميرها وفي فك حصار الدوائر الامبريالية.

وبطبيعة الحال فان تاريخ الاتحاد السوفياتي لا يمكن اختزاله بأخطاء ستالين. فاذا كانت الاخطاء المرتكبة كبيرة فان الانجازات المحققة هي الاخرى كبيرة وعظيمة على المستويين الداخلي والخارجي، فبالاضافة الى ما تحقق لشعوب بلدان الاتحاد السوفياتي فقد قدم هذا البلد دعماً مادياً وعينياً وتسليحياً هائلاً للشعوب المناضلة من اجل الحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعي.

وبعد وفاة ستالين جرت محاولات لتجاوزه ولاعادة الاعتبار للفكر الماركسي ونظرية البناء الاشتراكي اللينينة الا انها لم تفلح واستمر الفكر الماركسي يعاني من الجمود والنمذجة التي اسهمت في انتشار الفساد وتوطد سلطة البيروقراطية وسادت في الماركسية الصيغة السوفيتية المرتبطة بالنموذج السوفييتي في بناء الحزب والدولة والمجتمع وسياساته وريادته للعالم وللعملية الثورية والتقدم الاجتماعي. وبهذا استمرت الماركسية اداة ايديولوجية تبريرية لهذا النموذج وممارسته. وبحكم استمرار الاتحاد السوفياتي كمركز للحركة الشيوعية العالمية ساد

الجمود العقائدي في الحركة نتيجة تقليد النموذج النظري في المركز وسياسة التكيف مع اطروحاته، فغدت قيادات الاحزاب وامناؤها العامون هم مرجع النظرية الوحيد والحكم فيها، وبالطبع فان هذا الحكم لا يعني ان الماركسية بطابعها الكوني الشمولي قد اقتصرت على الصيغة السوفيتية المحققة. وانه لم تكن هناك محاولات لتطويرها خارج المدرسة السوفيتية او على شاكلتها، فقد وجدت اتجاهات اخرى وجرت محاولات لتطوير الماركسية وقدمت اسهامات على هذا الصعيد ويمكننا تمييز تيارات ثلاث في الحركة الشيوعية العالمية تيارات من المفكرين الماركسيين عموماً تميز الاتجاه او المدرسة الاوروبية الغربية والصينية والامريكية اللاتينية وظهرت مجموعات ومساهمات فردية في العالم الثالث. ولا يسعنا في معرض حديثنا عن هذا الموضوع الا ان نسجل المساهمات الغنية لتطوير الفكر الماركسي على يد غرامشي وتولياتي ولوكاش والتوسير والغير تأثر بهم عدد كبير من مفكري ومثقفي العالم الثالث.

وعلى الرغم من هذا التطور الذي شهدته الماركسية الا ان مركز الثقل والمظهر السائد في التعاطي مع الماركسية تمثل بالصيغة السوفياتية والاتجاه المحافظ. الامر الذي جعل الماركسية والفكر الشيوعي يتسم بالجمود في طابع كوني شامل، ما عدا بعض الاستثناءات التي لم تستطع ان تغير من الصورة العامة وبهذه الطريقة تبلورت العقيدة الماركسية- اللينينة، بوصفها امتيازاً خاصاً للبيروقراطية السوفيتية ومرجعية فكرية رسمية للحركة الشيوعية العالمية بقيادة الحزب الشيوعي السوفييتي. وقد ادى هذا الواقع الى تفاقم الجمود العقائدي وتخلف الماركسية عن حركة الحياة ومتطلبات العملية الثورية والبناء الاشتراكي والتقدم الاجتماعي الامر الذي ادى الى بروز مظاهر ازموية تجلت في تجربة البناء الاشتراكي وتفاقمت في هذا المجال الى اقصى حد وأوصلت النموذج الاشتراكي المحقق الى الانهيار وبالرغم من ان البيرويسترويكا قد عبرت عن ضرورة موضوعية لاخراج الاشتراكية من حالة الركود والازمة وتجديدها الا انها بفعل آلياتها وسبل تطبيقها والقائمين عليها وبفعل الدور التآمري الذي تعاظم في ظلها من قبل الامبريالية والرجعية العميلة تحولت من استراتيجية ومنهج للبناء والتجديد الى معول هدم فحسب. فاخفقت في تحقيق اهدافها. والذي اتضح جلياً في الانهيار المريع للاشتراكية القائمة.

اما في البلدان الرأسمالية المتطورة فلم تتمكن الصيغة السائدة للماركسية من تقديم اجابات علمية ودقيقة عن الظواهر والعلميات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي افرزها تطور الراسمالية على ضوء الثورة العلمية - التكنولوجية العاصفة. ولم تسعف الاحزاب الشيوعية فيها مواقف المركز الشيوعي وتنظيراته لأنه اثبت بالملموس انه اكثر تخلفاً منها في مواكبة المستجدات واللحاق بركب الثورة - التكنولوجية واستيعاب مفاعيلها وتأثيراتها العميقة.
وفي العالم الثالث. تخبط الماركسيون في فهم واقعهم وادراك دورهم، فلم يفلحوا في انتاج واعادة انتاج فكرهم الماركسي تبعاً لخصوصية بلدانهم وواقعهم الملموس وتراث شعوبهم. وتعثرت محاولات حرق المراحل والقفز عن الاطوار الطبيعية المتطور التي عبر عنها نظرية التطور اللارأسمالي والتوجه الاشتراكي. وقد تشكلت في البلدان التي سعت للانتقال الى الاشتراكية والتقدم الاجتماعي نماذج مشوهة للدولة السوفيتية والحزب الشيوعي السوفييتي ومثيلاتها في البلدان الاشتراكية الاخرى وقد انهارت هذه الصيغ مع انهيار مثالها.

ومن الجدير بالاشارة الى ان الفكر الماركسي قد دخل المنطقة العربية في بداية هذا القرن. وفي اوساط غير عمالية اساساً وخاصة الفئات الديمقراطية الثورية المتأثرة بأفكار الثورة الفرنسية، وثورةاكتوبر الاشتراكية. وترعرعت الحركة الشيوعية العربية في اوساط الاقليات - المسيحيين،الارمن، الاكراد، البربر/ اليهود- واعتمدت بشكل كبير على المركز الشيوعي في موسكو - الاممية الشيوعية- في تنظيراتها وسياستها. واجمالاً فانها نمت وتطورت كحركة نخبوية مبنية على اساس النموذج الاشتراكي السوفياتي. ولم تستطع ان تعبر في تحليلاتها وبرامجها وسياستها واساليب كفاحها عن المتطلبات الموضوعية للواقع العربي الملموس فاخفقت في تحقيق طليعيتها وقيادتها للجماهير ووقعت في اخطاء فادحة وخاصة فيما يتعلق بالمسألة القومية.
اما الحركة الشيوعية في فلسطين. فلم تنشأ اصلاً في صفوف السكان العرب الفلسطينيين بل في صفوف الاقلية اليهودية واستمرت كذلك حتى اواسط الثلاثينات، وتحت تأثير ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ والحرب العالمية الثانية جرى الانقسام القومي الكبير في صفوفها فخرج الشيوعيون العرب الفلسطينيون من الحزب الشيوعي واسسوا عصبة التحرر الوطني في عام ١٩٤٣. كتنظيم يساري وطني يمثل الطليعة السياسية للطبقة العاملة وعموم الكادحين الفلسطينيين وعلى اثر نكبة عام ١٩٤٨ تشتت اعضاء العصبة ففي الضفة الفلسطينية والاردن اندمجوا مع الحلقات الماركسية الشرق اردنية وشكلوا الحزب الشيوعي الاردني وفي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ عملوا باسم الحزب الشيوعي الاسرائيلي. ومن قطاع غزة تمسكوا بهويتهم الوطنية فعملوا تحت اسم الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة ومن الشيوعيين الفلسطينيين من عمل لاحقاً في صفوف احزاب شيوعية عربية اخرى او في صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية وفي عام ١٩٨٢ اعيد تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي غير اسمه اخيراً الى حزب الشعب الفلسطيني.

وقد وجدت الماركسية اجمالاً مناخاً رحباً للانتشار في صفوف المقاومة الفلسطينية ولعب دوراً اساسياً في ذلك انتقال حركة القوميين العرب وتفرعاتها من موقع الديمقراطية الثورية الى مواقع الماركسية - اللينينة وخاصة بعد هزيمة حزيران وقد ورث حزبنا هذا التحول وتبناه على ضوء تحليل علمي عميق لأبعاد ودروس هزيمة حزيران وازمة حركة التحرر العربية بتياراتها القومية المختلفة ولذلك نشأت وتطورت متمايزة عن التيارالشيوعي الكلاسيكي. والى جانب الجبهة الشعبية برزت فصائل فلسطينية اخرى تأثرت بالماركسية- اللينينية كالجبهة الديمقراطية. كما تأثرت به واسترشدت تنظيمات اخرى واوساط واسعة في صفوف المقاومة.

وبهذا الصدد نرى من واجبنا ان نشير الى ان الماركسيين الفلسطينيين والعرب قد اخفقوا في انتاج ماركسيتهم وفكرهم الاشتراكي الخاص وعلى الرغم من محاولات البعض التمايز عن النموذج السوفيتي الا انه طالها ما طاله من تشويهات واشكاليات وان بنسب متفاوتة. ولسنا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خارج هذا الاطار، على الرغم من اننا قد عبرنا في بداية نشأتنا عن رؤية نظرية اقرب الى الصحة فيما يتعلق بفهم الماركسية باعتبارها مرشداً للعمل وليست عقيدة جامدة واكثر من ذلك فقد اكدنا على منهجها المادي الجدلي التاريخي باعتباره الجوهري فيها واكدنا على ضرورة تمثله في تحليل وتغيير الواقع الملموس وفي فهم تطور النظرية ذاتها بنظرية حية ومتطورة كما طرحنا مواقف متميزة بخصوص القضية الوطنية والمسألة القومية العربية والعلاقة بين الوطني والقومي ومع ذلك وبدلاً من الاستمرار في عملية تطوير المواقف النظرية التي عبرنا عنها في بداية نشأتنا تأثرنا في مسارنا اللاحق بطروحات مركز الحركة الشيوعية العالمية في موسكو. وبدأت بعض الاحكام النظرية والسياسية والمقاييس المتعلقة ببناء الحزب تأخذ مكانة هامة وبارزة في رؤيتنا وسياساتنا. وعلى الرغم من تمتع حزبنا في تطوره بجراة النقد تجاه مواقفه واوضاعه الداخلية وتجاه السوفييت وغيرهم من الشيوعيين والماركسيين وعلى الرغم من المحاولات الجادة للتحول الى مواقع الماركسية على صورة مثالها النظري وليس صيغها المحققة وخاصة العربية منها، ومع تسجيلنا لاستمرار تميز حزبنا في رؤيته وفهمه للقضية الوطنية والمسألة القومية العربية ولبعض قضايا العالم الثالث. الا اننا تعرضنا لبعض التشوهات التي لحقت بغيرنا وان بشكل اقل بكثير. ولم نستطع تمييزها المشخص ارتباطاً بخصوصية واقعنا وامتنا العربية وتراثنا العربي والاسلامي.

ولذا فاننا وغيرنا من الماركسيين والشيوعيين العرب وفي العالم الثالث وفي العالم الرأسمالي اجمالا لنتحمل قسطنا من المسؤولية في الازمة الراهنة.

في اسباب وعوامل انهيار الاشتراكية المحققة

على ضوء التحليل السابق ومن خلال الدراسة النقدية لتجربة البناء الاشتراكي في النموذج الذي اقيم نستطيع القول بأن ظروفاً وعوامل واسباب عديدة ومتنوعة قد اسهمت في خلق ازمة النموذج وانهياره وعلى ضوء تحليلها ومن اجل المزيد من التوضيح، فاننا نميزها الى عوامل واسباب موضوعية واخرى ذاتية نلخصها بالتالي:

اولاً: الظروف والعوامل والاسباب الموضوعية

١- ضعف التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري العام، اي الاساس المادي لبناء المجتمع الجديد في البلدان التي انتصرت فيها الثورة الاشتراكية وبالأخص في روسيا ومحيطها الاسيوي.

٢- غياب التجربة العملية الملموسة للبناء الاشتراكي سابقاً الذي أدى الى فقر نظرية البناء الاشتراكي وتخلف مفهوم الاشتراكية المصاغة نظرياً بسب محدودية الظروف التاريخية والمادية الاجتماعية - التاريخية المتوفرة.

٣- الدور الكبير للعامل الخارجي في تسلم الشيوعيين للسلطة في بلدان اوروبا الشرقية، الامر الذي جعل المنظومة الاشتراكية تقوم اساساً بفضل تحرير الجيش السوفييتي لهذه البلدان من سيطرة الفاشية، أي دور توفر العوامل الذاتية المحلية القادرة على خلق الاشتراكية في تربتها الاصلية.

٤- الاعتداءات والضغوطات الامبريالية الهائلة على الاشتراكية التي بدأت منذ اليوم الاول لانتصار ثورة اكتوبر، والتي استمرت بوتائر متعاظمة عبرت عنها سياسة الانتقام التاريخي، والحرب الباردة والحرب النفسية والتخريب المنظم واستنزاف طاقات الاشتراكية عن طريق تسيير عملية سباق التسلح والحصار الاقتصادي والتكنولوجي والتخريب والغزو الايديولوجي والثقافي. والتي عبرت عنها بشكل صريح المقولة الحاقدة للاوساط والدوائر المحافظة والرجعية في الولايات المتحدة الامريكية الداعية الى ازالة مملكة الشر، وازالة خطأ التاريخ، ويمكن الاشارة هنا الى الدور التخريبي الكبير الذي كانت تقوم به الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني الذي استهدف تقويض اسس النظام الاشتراكي.

٥- قدرة الرأسمالية على التكيف مع مستلزمات ومفاعيل الاختراق الاشتراكي لمنظومتها العالمية ومع متطلبات التطور الاقتصادي الاجتماعي وظهر هذا خاصة على اثر ما شهدته البلدان الرأسمالية من تطوير هائل للثورة العلمية-التقنية التي انتجت قفزات نوعية في العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي والاتصالات ووسائل الاعلام واليات الادارة والتنظيم الاجتماعي والبرمجة والتخطيط والمراقبة وغيرها وقد سمحت هذه التغيرات للراسمالية بان تدخل تعديلات واسعة على اشكال علاقات الانتاج الرأسمالية السابقة وان تطور القوى المنتجة والانتاجية، وان تمضي قدماً في عمليات التدويل وخلق الاليات المتجددة للاستمرار في نهب العالم الثالث والابقاء على تبعيته واندماجه في محيط الراسمالية وقد سمح كل ذلك بتخفيف

حدة تناقضات الرأسمالية وافسح في المجال لسياسة اجتماعية محافظة ساهمت في تمويه وتائر الاستغلال المتصاعدة واشاعة قسط من الحياة والقيم الاستهلاكية وتحسين مستوى المعيشة وتمويه حدة الصراعات الطبيقية. ونقل فعل التناقضات الى مجالات اخرى لم تسمح لها بالتجلي الصريح والتفاقم كتناقض جوهري بين العمل ورأس المال وقد عني كل هذا التحول وادى الى الحيلولة دون حصول اية تغيرات ثورية باتجاه الاشتراكية في البلدان الرأسمالية المتقدمة فحرم الاشتراكية المحققة من العون اللازم لتطورها ومع هذا التفوق للرأسمالية على الاشتراكية المحققة التي دخلت الازمة. ثم حسم المباراة بين النظامين لصالح الراسمالية الامر الذي افقد الاشتراكية قوة المثل وسهل سعي الامبريالية للنيل منها والدفع باتجاه انهيارها.

ثانياً العوامل والاسباب الذاتية:

١- الجمود العقائدي وتشويه الماركسية وتحويلها الانتقائي الى نصوص مقدسة الامر الذي تجلى في عدم التعامل معها بالاساس كمنهج يتطور مع تطور الحياة والعلوم وفي الفهم الخاطىء للمنهج نفسه واستخدامه بشكل مشوه وشكلاني، وفي ادلجة العلوم وتسييسها وعدم احترام حقائقها ودور ونتائج البحث العلمي. والتخلف عن متطلبات التطور على المستويين المادي والروحي في الداخل والخارج.

٢- الفهم الخاطىء لعملية البناء الاشتراكي نتيجة العامل السابق والتخلف عن تطوير وتدقيق نظرية البناء الاشتراكي والصياغة العلمية الخلاقة لمفهوم الاشتراكية وقد ادى ذلك الى تطبيقات وممارسات خاطئة لم تنسجم مع جوهر الاشتراكية والى سياسة تنكرت لقوانين البناء الاشتراكي وعجزت عن رؤية وادراك تجلياتها واليات فعلها الموضوعية مما فسح المجال لسماسرة النزعة الارادوية وحرق المراحل ووضع مقاييس ومعايير نظرية شكلانية لاسس انتصار الاشتراكية ومبادئها ومراحلها والانتقال الى الشيوعية. والتي اثبتت التجربة بطلانها وطوباويتها.

٣- الفهم الخاطىء للملكية في الاشتراكية وللادارة العلمية للاقتصاد ولعملية الانتاج والعلاقات الانتاجية، وهو ما عبر عن نفسه بالاجراءات السريعة للتأميم ونزع الملكية الخاصة بشكل مطلق وتركيز الملكية بيد الدولة وبقرطتها، وحينما نشأت ملكية تعاونية او عائلية وشخصية مساعدة افرغت من محتواها وبهت دورها وهمشت واتخذت يافطة للادعاء والتجميل. وقد ادى ذلك لسيادة المركزية البيروقراطية في الادارة والتخطيط وطغيان النظام الاداري- الاوامري والى سياسة اقتصادية بعيدة عن العلم لم تأخذ في الحسبان فعل القوانين الموضوعية وخاصة قانون القيمة ومتطلبات العلاقات البضاعية-النقدية وأليات السوق. ودور الحوافز المادية والمصلحة الاقتصادية والحساب الاقتصادي ونتيجة لذلك وفي ظل غياب الديمقراطية والانحرافات عن عدالة التوزيع كان التأسيس لخنق ديمقراطية المنتجين الاحرار وبالتالي لزيادة اغتراب المنتجين عن الانتاج ووسائله، مما خلق بعض الاختناقات والتناقضات

والمعوقات التي احدثت خللاً في علاقات الانتاج وحدت من تطور القوى المنتجة فساهمت في الوصول الى الركود فالأزمة ومن ثم الانهيار.

٤- غياب وتغييب الديمقراطية وسيادة نظام السيطرة البيروقراطي التسلطي في الحزب والدولة، والذي طال كل النظام السياسي والحياة السياسية والمجتمع باسره حيث اقتصرت الديمقراطية على الجانب الاجتماعي، فيما جرى تعطيل الديمقراطية السياسية والحريات الشخصية والعامة ولم تجد تعاليم الماركسية عن الديمقراطية الاشتراكية الاكثر اتساعاً ومباشرة ديمقراطية الاغلبية لصالح الاغلبية، الديمقراطية المطردة باستمرار والتي تسمح بالمشاركة المتزايدة للجماهير في الحياة السياسية والسلطة والرقابة الشعبية عليها، لم تجد تلك التعاليم تطبيقها الفعلي بل شوهت ولم يتم الوصول الى الديمقراطية الاجتماعية التي رفعت الى المطلق، وجرى قمع الرأي المعارض وابطلت اليات ومؤسسات المجتمّع المدني وغابت سلطة القانون الحر والمستقل تحت وطأة البيروقراطية وجهاز الدولة المتضخم وعبادة الزعيم الفرد وهي الامور التي حدت من الابداع والتطور الحر للأفراد والشخصية الانسانية ولم تجعل منها اساساً لتطور المجتمع ككل.

٥- النظرة الخاطئة للمسألة القومية ولدور العامل القومي ولجدل العلاقة بين الاممي والقومي وبين العام والخاص وهو ما تجلى في الفهم الخاطىء لجدل العلاقة بين القومي والاممي مما ادى الى اهمال دور القومية وخصوصية الشعوب ورؤية تميزها واصالتها وحقها في تقرير مصيرها بكامل حريتها وفي تصدير الثورة، والتسرع في الحكم على عملية الاندماج بين القوميات وتكون الامة الاشتراكية والحلول غير الموفقة لمسألة الجماعات القومية وهو ما وجد انعكاسها ايضاً في سيادة مفهوم خاطىء ومنشود للاممية جعل من موسكو مركزاً ونموذجاً يتهم من يحيد عنها بالشوفينية القومية البرجوازية المتعصبة وقد ادى ذلك الى تعامل خاطىء في السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي تجاه البلدان الاشتراكية الاخرى ومن قبله ومعه بقية المنظومة تجاه الامم والشعوب والبلدان المختلفة وقد انتج ذلك نظرة وممارسة اطلاقيتين للعام، المشوه اصلاً على حساب الخاص والى استصغار دور العامل القومي الوطني والخصائص القومية الملموسة لتطور نضال الشعوب في داخل كل بلد وعلى الرغم من تسجيلنا وتقديرنا للدور الكبير الذي لعبه الشعب الروسي والدولة السوفيتية تجاه الشعوب الاخرى والذي كان يتم على حساب رفاهية وازدهار الشعوب السوفييتية الا ان تفكك الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية وانفجار الصراعات القومية المريع فيه يدل بوضوح على الاستخلاص المسجل اعلاه.

٦- الفهم الخاطىء لطبيعة عناصر ومكونات واشكال البناء الفوقي وعلاقتها بالبناء التحتي ودورها في عملية التحول الاجتماعي واليات تفاعلها في عملية انتاج نمط الحياة في البلد الاشتراكي، اذ جرت المبالغة في دور البناء الفوقي السياسي وخاصة جهاز الدولة والحزب والايديولوجيا السياسية، الامر الذي ادى الى سيطرة النزعة السياسية الايديولوجية الشمولية على كامل الحياة الروحية للمجتمع وبهت دور الثقافة والابداع الثقافي والروحي وحولت الى تابع وملحق للسياسة. كما تم نكران دور الدين والعامل الروحي في حياة الافراد والجماعات والشعوب وبهتت مكانة التراث والتقاليد والذاكرة الشعبية واستبدل تفاعلها مع الفكر الشيوعي واخلاقياته

بتناقض عقائدي عكس نفسه بممارسات خاطئة الحقت ضرراً كبيراً في عملية البناء الاشتراكي وبسبب غياب الديمقراطية وانطفاء روح العاطفة الثورية والحماس لدى الجماهير تولد فراغ روحي لدى الناس وزاد اغترابهم في المجتمع الذي تحول الى عامل نقمة واداة هدم سعت للتخلص من النظام القائم.

٧- تحويل الحزب الشيوعي الحاكم الى جهاز بيروقراطي فوقي بديلاً للطبقة والجماهير، وبناء الحياة الحزبية الداخلية على اساس اليات النظام الاداري الاوامري القمعي الذي حد من تطور الفكر والابداع واحل قيادات الحزب محل مجموع اعضائه وصولاً الى اختصار الحزب بقيادته العليا وامينه العام واطلاق صلاحياتها وتأييدها كزعامة تاريخية. وقد سحب هذا التحول والفهم نفسه على علاقة الحزب بجهاز الدولة وبالنقابات والمنظمات الشعبية والمؤسسات الانتاجية والهيئات المختلفة. فبهت دورها وافرغت من محتواها وتحولت لواجهات شكلية وهكذا استبدلت الطليعة الواعية والمنظمة للجماهير التي تشكل قدوة لهم وتحمل على عاتقها شرف المسؤولية والتضحيات في سبيل مصالح الجماهير واهداف القضية العظيمة. استبدلت بجهاز فوقي سلطوي متعالي وبفئة اجتماعية طبقية ذات امتيازات خاصة.

٨- عدم مواكبة تطور الرأسمالية وادراك واستيعاب تحولاتها والظواهر والعمليات الجديدة في العالم المعاصر، والتخوف عن اللحاق بركب الثورة العلمية-التقنية الامر الذي عكس نفسه سلباً على كل اوجه ومجالات البناء الاشتراكي. وادى الى تخلف الاشتراكية المحققة عن مسيرة الحضارة الانسانية علماً انه من المفروض ان تكون درجة اعلى في سلم التطور التاريخي وان تتمتع بمزايا وخصائص تسمح لها بابراز افضلياتها والتفوق على الرأسمالية وتجاوزها تاريخياً وفعلياً في كل المجالات.

وتجدر الاشارة الى ان فهم ظروف وعوامل واسباب الانهيار المذكور بشكل اكثر عمقاً وصحة يتطلب رؤية العلاقة الجدلية بين ما هو موضوعي منها وما هو ذاتي وخاصة ان العوامل الذاتية تنشأ على تربة الظروف والعوامل الموضوعية وانها تتحول اليها وتشكل جزءً عضوياً منها في المنظور العام الواقع الموضوعي ولكن يجب ان لا يغيب عن الذهن بأن للعامل الذاتي دوراً نشيطاً وفاعلاً في التأثير على الظروف والعوامل الموضوعية وعلى الموضوع اجمالاً وذلك باعتباره عنصر التنظيم والوعي في الحياة الاجتماعية وهو الذي يتوسط بين النظرية والممارسة ويكون ذاتها الفاعلة وقد برهنت ثورة اكتوبر بما لا يدع مجالاً للشك على اهمية هذا العامل ودوره الحاسم وعلى ضوء هذا الفهم فاننا نعتقد بأن العامل الذاتي متمثلاً بالحزب والدولة - وخاصة في ظل البيروسترويكا الغورباتشوفية التي لعبت دوراً تهديمياً هائلاً- قد تحملت وتتحمل مسؤولية كبيرة في عملية الانهيار.

واجب تجديد الماركسية
والدفاع عن الخيار الاشتراكي

في البحث عن اشكال ووسائل العمل لتجديد الماركسية والدفاع عن الخيار الاشتراكي لا بد من الانطلاق اولاً من الاعتراف بوجود ازمة تتجلى بوضوح شديد في عملية الانهيار التام الذي شهده النظام الاشتراكي المحقق في الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان اوروبا الشرقية ولكن لا بد في الان ذاته من التمييز بين النظرية والنظام الاشتراكي فانهيار الاشتراكية القائمة لا يعني على الاطلاق انهياراً للماركسية كما يحاول ان يروج لذلك خطاب الامبريالية والرجعية في اشكاله وصنوفه المختلفة. فالماركسية كما هي وكما نفهمها اوسع من نظرية الاشتراكية والتعاليم عنها. وهي نظرية ومنهجاً كونياً شاملاً ليست مرتبطة بهذا البلد او ذاك في هذه الحقبة الزمنية او تلك واذا كانت ازمة النظام الاشتراكي المحقق قد بينت انها ازمة في تطبيق النظرية الماركسية لا تمس جوهرها ومنهجها المادي-الديالكتيكي- التاريخي ولذا فانها تعتبر ازمة نمو ناجمة عن الجمود العقائدي والممارسات والتطبيقات الخاطئة والاستحكام الخاطىء للمنهج والتنكر لروحه القلقة. وناتجة عن التخلف عن مواكبة التطورات التي شهدها العالم خلال العقود الماضية وفي رؤيتنا لبعض الاقسام التي شاخت في النظرية لا يجب ان يغيب عن بالنا ما لعبته النظرية من دور تنويري تحويلي وما اسهمت به من صياغات علمية ومفاهيم ومقولات فلسفية واقتصادية وسياسية وجمالية وفنية وغيرها. وما كشفت عنه وما تحتويه من قوانين ومبادىء اغنت العلوم الطبيعية الدقيقة والاجتماعية الانسانية. اما المنهج المادي-الديالكتيكي فقد نشأ وتطور وما زال كمنهج علمي يتزايد الاعتراف بنجاعته وقوة منطقه المتماسك وصحة قوانينه العامة والخاصة وصلاحية مفاهيمه ومقولاته التي لم يستطع احدا ان يتجاوزها او يدحضها.

اما ازمة الاشتراكية المحققة وانهيارها، فانها بالنسبة لنا، لا تعني ويجب ان لا تعني انهيار الفكرة الاشتراكية او انهيار الخيار الاشتراكي لنا ولشعوب المعمورة كافة، بل العكس إذ أن الأزمة والانهيار اكدا الفكرة والخبرة فالنقد الموجه للصيغة الاشتراكية التي كانت قائمة بالفعل هو نقد يمس بالاساس قضية التحرر الانساني والحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة، وازالة الاضطهاد والاستغلال والازدهار الشامل للانسان والتطور الجبار للقوى المنتجة وللانتاج وازدهار العلم والثقافة والتكنولوجيا وغنى الحياة الروحية والعلاقة المتكافئة بين الامم هذه القضايا يرى انها هي ذات القضايا التي يعبر عنها الحلم الانساني تاريخياً، والتي سعت وتسعى البشرية للوصول اليها. وان الحلم الاشتراكي والمشروع الاشتراكي العالمي يصبان في صلب هذا المسار. وان المتبع للتطور التاريخي للبشرية يرى انها تتقدم تدريجياً نحو الاشتراكية ومجتمع العدالة وان تطور الرأسمالية المعاصر يؤكد على ذلك، ولذا فان فشل صيغ البناء الاشتراكي الماضية شكل ويشكل تجربة غنية ومادة حية ملموسة تغني تصوراتنا عن المثال الاشتراكي وتدقق مفاهيمه، وفي هذا الاطار، وعلى الرغم من عمرها التاريخي القصير الذي لم يتجاوز السبعين عاماً، فان الثورات

الاشتراكية والنظم الاشتراكية المحققة استطاعت تحقيق العديد من الانجازات للعالم اجمع عموماً ولشعوبها بخاصة، وهي انجازات يجب الاعتزاز بها والدفاع عنها في عملية التجديد رغم الانهيارات والتحولات الدراماتيكية التي شهدناها.

ان عملية النقد والتطوير هي منهاجية صحيحة بمجملها ترث الايجابي والقيم والعلمي والتدقيق في الماضي ويتحسس الجديد وتحمله في الحاضر متطلعاً نحو المتسقبل على الطريق الديالكتيكي للمعرفة والحقيقة ومملكة الحرية والعدالة.

واذ يتصدى حزبنا لهذه المهمة، ويدعو كل الماركسيين للتصدي لها والارتقاء الى مستوى التحديات التي تفرضها ويفرضها الواقع المستجد، فانه يؤكد على ضرورة اعادة الاعتبار للفهم الخلاق للنظرية، كما سجله في وثيقة الاستراتيجية السياسية والتنظيمية الصادرة عن المؤتمر الوطني الثاني للجبهة عام ١٩٦٩ والذي ظل نصاً ولم يتحول الى وعي جماعي في صفوف الجبهة الشعبية رغم وضوحه الشديد جداً، فقد جاء في الوثيقة المذكورة، ان النظريةفي المفهوم الماركسي هي باستمرار على علاقة جدلية متصلة مع الواقع والممارسة وكونها على علاقة جدلية مع الممارسةمعناه انها في حالة نمو دائم وارتقاء وتعديل وليس في حالة جامدة وبدون شك فان المرجعية العملية لهذا الكلام يعني ضرورة ادراك واستيعاب ما ثبت خطأه في النظرية وما شاخ منها وما يحتاج لتدقيق او تعديل، وما هو بحاجة لاعادة انتاج بالاجابة عن اسئلة العصر والتملك المعرفي العلمي لمستجداته في البلدان الرأسمالية المتطورة والعالم الثالث. كذلك الواقع الجديد في بلدان الاشتراكية المنهارة وما احدثه او قد يحدثه من تفاعلات وتأثيرات.

ومثل هذه الرؤية تتطلب احياء روح النظرية انطلاقاً من البحث الدؤوب عن الحقيقة في الواقع وليس في النظرية نفسها، وهو ما يضمنه تملك المنهج الماركسي العلمي وتطويره واغنائه على ضوء الاستخلاصات والتعميمات النظرية وعلى ضوء القوانين والمقولات والمفاهيم الجديدة المكتشفة والمصاغة وعلى ضوء احدث مناهج العلوم وبهذا الصدد فان حزبنا يؤكد مرة اخرى على القضية الاساسية التي جرى التأكيد عليها في صفحات سابقة وهي ان المنهج المادي الجدلي التاريخي هو جوهر النظرية الماركسية وهو الشيء الأكثر ثباتاً في الماركسية الذي يتضمن في شموليته منهج التحليل الطبقي العلمي والمقاربة الانسانية العميقة والرؤية العلمية للكون والعالم وتناقضاته، وقد جاء في وثيقة الاستراتيجية السياسية والتنظيمية الصادرة عن مؤتمر الجبهة الثاني عام ١٩٦٩ ان جوهر النظرية الماركسية للمجتمع البشري انه في حركة متصلة، تغير متصل، وبالتالي فان اي تحليل قدمته الماركسية لمرحلة معينة وواقع معين، لا يمكن ان يبقى هو التحليل ذاته لمرحلة اخرى وواقع جديد ينشا باستمرار عن الواقع القديم ان الثابت في الماركسية هو منهجها العلمي الجدلي في رؤية الامور وهي في حالة الحركة والتغير المتصل (المصدر السابق ص ١٢٧) واذ يؤكد حزبنا هذا الفهم وضرورة تمثله في الممارسة اللاحقة وفي عملية التجديد التي يتصدى لها فانه ولنفس رؤيته لمناحي التجديد في المسائل التالية:

اولاً: التجديد النظري العام:

ويتلخص بالانشداد لمنهج النظرية الماركسية العلمي والتاكيد على ضرورة اعادة النظر بكل ما شاخ في المقولات والمفاهيم والافكار والانشاءات التي ارتبطت بزمان محدد وظروف محددة، وهو الامر الذي اكده ماركس وانجلز ولينين كما أشرنا في صفحات سابقة، وهذا يعني ان هناك ضرورة للتحرر من مسالة التعامل مع منظومة الافكار والمقولات والمفاهيم بصورة مغلقة وشاملة وكأنها تصلح لكل زمان ومكان، والاعتراف بابداعات المفكرين وبتعدد التيارات والاتجاهات في الماركسية. والاشتراكية وضرورة الاستفادة من كل ما هو قيم في رؤيتها وطروحاتها والسعي من اجل وحدتها.

وفي هذا الصدد فان التطورات المتتالية باتت تستوجب اعادة دراسة وتدقيق مواقفنا السابقة من الشيوعية الاوروبية ومن مجمل التيارات الماركسية والاشتراكية الاخرى. والعمل على استيعاب كل ما هو قيم وايجابي في النظريات الاخرى بما فيها البرجوازية والقومية والدينية بغض النظر عن منابعها الفكرية، وهو الامر الذي لا يعني ولا يجب ان يعني انتاج نظرية جديدة او توليف انتقائي نظري جديد بل تجديد نظري علمي للماركسية ذاتها يبقى على تطورها وحيويتها ومناعتها الدائمة ويجعلها باستمرار وريثاً شرعياً لابداعات البشرية من هذا المنطلق فاننا نؤكد على ان الماركسية التي تعبر عن المصالح الجذرية للعمال والشغيلة وعموم الكادحين، هي ملك للبشرية التقدمية باسرها ايضاً، وعليه فانه من الواجب تخليصها من اية اطلاقيات طبقية او نزعات للادلجة المتزمتة وضرورة اغنائها بالعلم واحتكامها لحقائقه واستخدامها للمداخل والمقاربات العلمية والمنطقية الاكثر صواباً.

واذ يسعى حزبنا من اجل ذلك فانه يؤكد بأن منحى التجديد في فكره على هذا الصعيد يعني انه سيسترشد في رؤيته وتحليله ونضاله بالمنهج المادي الجدلي التاريخي وبكل ما هو ديمقراطي وتقدمي في تراثنا الوطني والقومي وكل ما هو ايجابي في التراث التقدمي للبشرية جمعاء، وعلى هذا الاساس تتحدد الوجهة الفكرية والايديولوجية لحزبنا.

وانطلاقاً من هذه الرؤية فان فهمنا للماركسية يقوم على اعتبار انها منهج علمي مادي جدلي تاريخي، يرتكز الى العلم، وفلسفة مبنية على الفهم المادي الديالكتيكي لتطور الطبيعة والمجتمع والفكر البري، وعلى انها فكر انساني كوني وشمولي منحاز لمصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين وانها ايديولوجية للتغيير الثوري للمجتمع وممارسة تستهدف تحويلة الجذري نحو مرحلة ارقى في التقدم الاجتماعي التاريخي.

وان الماركسية نظرية وممارسة ايضاً وهما عنصران لوحدة ديالكتيكية الامر الذي يشكل مبدأ اساسياً من مبادىء المنهج الذي نسترشد به.

ومنذ ماركس وانجلز تغيرت الظروف تغيراً نوعياً، مما يستوجب اعادة النظر بالكثير من طروحاتهم وانشاءاتهم النظرية والفكرية، بحيث يبقى الانشداد دائماً للمنهج باعتباره مرشداً للعمل وليس عقيدة جامدة.

اما بخصوص اللينينية فاننا نؤكد على عدم التخلي عن اسس الممارسة فيها وخاصة تلك المتعلقة بالتأكيد على الحزب الثوري وغيرها من القضايا الجوهرية، لكننا ورغم ذلك نؤكد في نفس الوقت ان بعض الافكار اللينينة قد شاخت او انها بحاجة لاعادة نظر والى دراسة معمقة وتمحيص وتدقيق، وخاصة تلك المتعلقة بالامبريالية.

واذ يؤكد حزبنا هويته الفكرية هذه فانه يشرع بالانفتاح على الماركسية بكل تياراتها محترماً كل من اسهم في تطويرها، كما يحترم حق الاجتهاد على ارضيتها والحوار الديمقراطي الذي يستهدف الاسهام في اعادة انتاجها. وسيبذل حزبنا كل ما في وسعه من اجل الاسهام في هذه العملقي، الامر الذي يعني انكبابه على تعريب الماركسية على ضوء ظروفنا الفلسطينية والعربية الملموسة.

وفي ضوء هذا المنهج فان عملنا الايديولوجي في الفترة اللاحقة يجب ان يكون على اساس دراسة علمية لتاريخنا وواقعنا من اجل انتاج النظرية وتمثل المنهج في واقعنا وبما يسهم بالاجابة على تساؤلات الواقع وحل اشكالياته واستنباط المهام والبرامج والوسائل النضالية الكفيلة بتعزيز نضال شعبنا وتحقيق مهام التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي.

ثانياً: في فهم الراسمالية المعاصرة وواقع العالم الثالث

لا نبالغ في القول عندما نعتبر ان النجاح في التجديد على هذا الصعيد هو الامر الرئيسي في هذه العملية، وخاصة بعد انهيار الاشتراكية المحققة وتحولها الى الرأسمالية الامر الذي افسح في المجال لسيادة الراسمالية على العالم بأسره.

فالرأسمالية التي تحدث عنها ماركس قبل ١٥٠ عاما والتي قدم بخصوصها تحليلاً لاكثر بلدانها تطوراً انذاك - بريطانيا وفرنسا والمانيا- ليست هي رأسمالية اليوم التي تشمل العالم بأسره والتي طرأت عليها تغيرات نوعية، فلم تعد هي ذاتها حتى مقارنة بما كانت عليه في بداية القرن الحالي.

فالرأسمالية المعاصرة وعبر سنوات طويلة شهدت تحولات نوعية نتيجة اندماج الاحتكارات بالدولة، وانتاج رأسمالية الدولة الاحتكارية التي جمعت جبروت العلم فيها لتطوير مجالات الانتاج وادارته وعززت من دور الدولة البرجوازية وتدخلها في الاقتصاد والحياة الاجتماعية وطورت دور البرمجة والتخطيط في الانتاج والحياة الاجتماعية وقد شهدت الرأسمالية في العقود الاخيرة عملية واسعة للعولمة والتدويل، شملت تدويل راس المال وعملية الانتاج والعلاقات الانتاجية والسوق وحتى العمل (وان بشكل اقل نسبياً وذو طبيعة خاصة) كما شملت تعميم نمط الحياة والقيم، وتشير البحوث العلمية الجادة على بداية تشكيل ما يطلق عليه الرأسمال العابر للقوميات، والذي في ظله تلعب الاحتكارات المصرفية والمالية دوراً كبيراً ويهيمن نظام البورصة في الاقتصاد الرأسمالي متحكماً بالاسعار والقيم والمواد الخام ونسب الفائدة وغير ذلك والى جانب التطور الكبير والهائل للثورة العلمية- التقنية التي بادرت لها الرأسمالية وقطعت لها اشواطاً واسعة استطاعت الرأسمالية ان تجدد نفسها وتتكيف مع التطورات العالمية كاشفة عن امتلاكها لاحتياطات كبيرة للاسهام في التقدم الاجتماعي والتغلب على ازماتها العميقة.

وإذ نأخذ التغيرات النوعية بعين الاعتبار فانه لا بد من اعادة النظر باستنتاجات ماركس ومن بعده لينين عن قرب احتضار الرأسمالية وقرب اندلاع الثورة الاشتراكية فيها ان هناك ضرورة لمراجعة النظرية عن الامبريالية كأعلى واخر طور للرأسمالية وعشية الثورة الاشتراكية والتدقيق فيما قيل عن تعفنها رغم ان مظاهر التعفن لا تزال قائمة في الرأسمالية لكنها ليس المظهر الرئيسي في الوقت الراهن.

اما بخصوص ما عكسته التغييرات من تأثير وتغيير على الطبقة العاملة والقوى المنتجة ونوعيتها ودورها في عملية الانتاج وادارتها وتنظيمها الاجتماعي، فان على الماركسيين ان يجيبوا على التساؤلات المطروحة حول دور الطبقة العاملة في الانتاج واقترابها واندماجها بالفئات الوسطى، فقد ثبت بالملموس ضرورة التدقيق بالاستنتاج الذي يقول بانها ستنحط وتزول وتندمج بالبروليتاريا، فعلى البرغم من ان بعضها قد زال فعلاً بفضل الثورة العلمية- التكنولوجية والتمركز العالمي لرأس المال الا ان فئات جديدة وعديدة منها تتكون وتتزايد عدداً على ضوء ذلك فان النضال من اجل الاشتراكية يتطلب توسيع القاعدة الاجتماعية للثورة وقواها المحركة وطليعتها، كما يستدعي تلمس واتباع الاشكال والاساليب والطرائق المناسبة لتحقيق الثورة، ولا شك فان هذا النضال لا بد له من ان يقوم على استيعاب الاليات والاشكال الجديدة لتجلي الصراع الطبقي وقد اثبتت الوقائع ان تناقضات الرأسمالية لا تزول وان استطاعت البرجوازية ان تخفف منها او تموهها او تبطل مفعول بعضها وتنقلها الى مجالات واشكال اخرى، ومن الهام بمكان على هذا الصعيد استيعاب التجليات والاشكال والاليات الجديدة للتناقض بين العمل ورأس المال ولفعل قانون القيمة والقيمة الزائدة ، واستيعاب وادراك تجلي قانون التوافق الضروري بين علاقات الانتاج ومستوى تطور القوى المنتجة والتناسب الجديد لعلاقة العملية الثورية بعملية التقدم الاجتماعي على المستوى التاريخي العام، وعلى ضوء هذه الرؤية نؤكد على ما دللت عليه الماركسية من زوال حتمي للرأسمالية وضرورة استبدالها بالاشتراكية رغم ان الرأسمالية المعاصرة ما زالت تساهم في التقدم الاجتماعي ولم ينتهي دورها بعد ولا يساقي ذلك مع اقترابها من الاشتراكية تاريخياً وصيرورتها عبر تناقضاتها الداخلية الى هذه الحتمية، وهو ما تؤشر عليه العناصر العديدة التي تتكون في رحمها والتي دلت التجربة والتطورات انها غير مقتصرة على البناء الفوقي فحسب بل وتشمل عناصر من البناء التحتي ايضاً.

ولقد تشكلت في منظومة الرأسمالية العالمية مراكز عديدة كانت العلاقات فيما بينها تتراوح بين التعاون والتكامل من جهة والتنافس والتناقض من جهة اخرى، ومع انهيار الاشتراكية والعالم ثنائي القطبية تتحول علاقات المراكز الامبريالية تدريجياً الى علاقات اقطاب وتتزايد حدة المنافسة والتناقضات بينها وهو الامر الذي يستلزم عملية متابعة لرؤية تجلياته وتأثيراته وبناء الاستراتيجية والتكتيك الثوريين الملائمين للتعامل معه والاستفادة منه لصالح عملية التقدم.

ولا شك في ان تقدم الرأسمالية المعاصرة يجد احد اسبابه في نهب العالم الثالث والنجاح في ربطه بعجلة الاقتصاد الراسمالي والسوق الرأسمالية عبر اليات متجددة لتبعية واعادة الانتاج التابع في بلدانه المختلفة، وقد عمق النهب الامبريالي للعالم الثالث من الهوة بين المركز الامبريالي واطرافه. الامر الذي ولد تناقضاً حاداً اصبح يؤثر على مصائر البشرية بأسرها ونتيجة هذا الامر ولأسباب عديدة اخرى استمرت قضايا التخلف والتبعية والفقر مستفحلة في العالم الثالث واضيفت اليها

معضلات جديدة كالتصحر وتلوث البيئة واستنزاف الموارد والمديونية وغيرها، وقد ناءت شعوب العالم الثالث تحت وطأة وثقل الاستعمار الجديد والدكتاتوريات من شتى الاصناف، ولم تفلح محاولات التنمية المستقبلية فيها. فاستمر تشوه اقتصادها وتخلف قواها المنتجة الا باستثناءات قليلة وقد باتت معضلة الديمقراطية وما تزال في هذا الجزء من العالم مسألة تفصيلية على درجة كبيرة من الاهمية، وتتضح اهمية هذه المسألة اكثر فأكثر على ضوء الانهيارات التي حصلت للاتحاد السوفييتي ودول اوروبا الشرقية والمتطلبات الجديدة التي استقدمتها تطورات الرأسمالية المعاصرة.

واذ يتحول العالم الى السيطرة الاحادية للرأسمالية ومحاولات بناء نظام دولي جديد تحت هيمنة وزعامة الامبريالية الامريكية في ظل الخلل الذي احدثه تفكك الاتحاد السوفييتي وانهياره، فان التناقض بين العالم الثالث والمراكز الامبريالية مرشح للتفاقم ولتصدر لوحة التناقضات العالمية في المرحلة الجديدةمن التطور التاريخي وهو ما سيكون له تأثير كبير على مصائر العالم والتقدم الاجتماعي.

ولا شك فان تجديد الماركسية يجب ان يعني استيعابها لواقع العالم الثالث وخصوصيته والتطورات التي شهدها اربتاطاً بالتطورات العالمية ككل، وعلى ماركسيي العالم الثالث الاستفادة من خبرة التجربة السابقة للعمل على انتاج الماركسية الوطنية المتميزة والتجديد النظري للترسانة الطفرة-السياسية بالكشف عن القوى ذات المصلحة في التنمية المستقلة والتقدم الاجتماعي وعلى الماركسيين في هذا العالم، ونحن من ضمنهم النضال من اجل الديمقراطية الحقيقية وبناء المجتمع المدني ونبذ سياسة حرق المراحل او القفز عن قوانين التطور الموضوعي، والبحث الجاد عن الطرق الخاصة للانتقال الى الاشتراكية بمفهوم خاص يخلق النموذج المتوافق مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتاريخية والقومية لشعوبهم ولتراثهم وعاداتهم وتقاليدهم.

واذا الانهيارات التي لحقت بلدان الاشتراكية المحققة قد دفعت للتفرد الإمبريالي بالعالم الثالث ومحاولة حشر شعوبه في خيار النموذج والصيغ الرأسمالية القائمة بالفعل، فاننا نؤكد هنا ايضاً، انه وعلى الرغم مما قد يحمله التطور الرأسمالي لبلدان العالم الثالث من تقدم اجتماعي موضوعياً، فان الرأسمالية وسيادتها ليست قدراً وانها ليست البديل عن الخيار الإشتراكي المتجدد، لأن التقدم الاجتماعي الذي تحمله موضوعياً لا يقوم الا على نهب شعوبنا وامتصاص دمائها والابقاء عليها متخلفة وملحقة خادمة للمراكز الامبريالية وهو ما يبرهن عليه النظام العالمي الاستعماري الجديد الذي يزيد له واشنطن ان يسود العالم. والذي لا يمت بصلة للديمقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار طرائق تطورها بحرية ولذا فان تضامناً اممياً جديداً يجب ان يجد طريقه للنور لمواجهة هيمنة الامبريالية ونظامها.

ثالثاً : تجديد مفهوم الاشتراكية نظرية البناء الاشتراكي:

ويتلخص التجديد على هذا الصعيد بضرورة صياغة مفهوم جديد للاشتراكية وتدقيق وتطوير نظرية البناء الاشتراكي على ضوء خبرة التجربة ودروس الانهيار وحقائق وظروف العالم المعاصر فلقد اثبتت الخبرة صحة الكثير من النقد الذي وُجه للاشتراكية المحققة من قبل الاشتراكية الديمقراطية والتروتسكية والشيوعية الاوروبية وغيرها. وخاصة فيما يتلعق بأهمية وضرورة الديمقراطية والتعددية الحزبية والعلاقات .الانسانية العميقة وضرورة عدم اقتصار المليكة الاشتراكية على ملكية الدولة وضرورة تنوعها وتعدد اشكالها. وعن الحل الخاطىء للمسائل القومية، وعدم صحة مقاييس تصنيف مراحل تطور الاشتراكية والخطأ في اعتبار المرحلة الانتقالية من الرأسمالية الى الاشتراكية مرحلة قصيرة يتم تجاوزها بسرعة، وعدم صحة اختصار الصيغ الاشتراكية في نموذج واحد ورفعه الى مطلق كما دلت التجربة ايضاً على ضرورة اخضاع مسائل مثل اضمحلال الدولة، الحاجة للعلاقات السلعية-النقدية، وغيرها من التنبؤات الى حوار وجدل عميق يسهم في تطوير هذه الاطروحات واغنائها. ارتباطاً بذلك، فان حزبنا يؤكد على ضرورة تمثل خبرة التجربة ودروسها، ويرى ان من واجبه البحث والماركسيين الفلسطينيين والعرب عن الاسهام الفعلي الخلاق في صياغة مفهوم علمي للاشتراكية يسمح بانتاج نموذج عربي لها يتوافق وخصائص شعوبنا وواقعنا، اما الاشتراكية التي سعى اليها فهي اشتراكية متلازمة مع الديمقراطية الاجتماعية والسياسة الفعلية التي تحترم التعددية الحزبية والحرمات الفردية والعامة، اشتراكية ذات مضمون انساني عميق.

رابعاً في تجديد الحزب:

ويتكثف التجديد على هذا الصعيد في اعادة الاعتبار للحزب الماركسي كطليعة واعية ومنظمة ومكافحة ترتبط وثيقاً بالجماهير ولا تتعالى عنها ولا تشكل منظمة انقلابية تسلطية، تستبدل دور الجماهير الشعبية في التغيير الثوري ومن اجل ذلك فان على الحزب الماركسي ان يقوم في بنائه الداخلي وحياته وعلاقاته الداخلية واليات عمله وعلاقاته مع الجماهير على اساس ديمقراطي اعلى، وبحيث تتحول الديمقراطية فيه الى نمط تفكير وحياة، اي الى منهج وان التجديد في الحزب يجب ان لا يقتصر على التجديد النظري في المفاهيم والمبادىء او في ديمقراطية بنائه وعلاقاته، بل يجب ان يشمل تجديد هيئاته والمسؤوليات فيه بشكل ديمقراطي. ولما كانت الديمقراطية في فهما الخلاق تعني عدم احتكار الحزب للنظرية وعدم اعتباره الحكم في صحتها او عدمها لوحده، كما تعني احترام التعددية الفكرية والتنوع وحق الاجتهاد في اطار الماركسية نفسها، فانها تستدعي الاقرار بوجود الاخرين والانفتاح الديمقراطي عليهم وتبادل الرأي معهم من اجل الوصول الى الحقيقة التي لا يمكن ادعاء امتلاكها كاملة. ولا شك ان حزبنا سيسهم فعلياً في هذا المنحى التجديدي وهو ما يجد تعبيره في النقد الجريء لمواقفنا السياسية ولواقعنا التنظيمي المعبر عنها في التقريرين السياسي والتنظيمي وفي التعديلات المقترحة على النظام الداخلي لحزبنا، وفي تأكيده على ضرورة الحوار الديمقراطي بين القوى الماركسية وضرورة السعي من اجل وحدة اليسار الفلسطيني والعربي وفي ضرورة وحدة القوى الثورية العربية من اجل بناء حركة شعبية ديمقراطية واسعة تضم كل القوى ذات المصلحة في النضال من اجل التحرر الوطني والديمقراطية والتنمية والتقدم الاجتماعي والاشتراكية والوحدة.

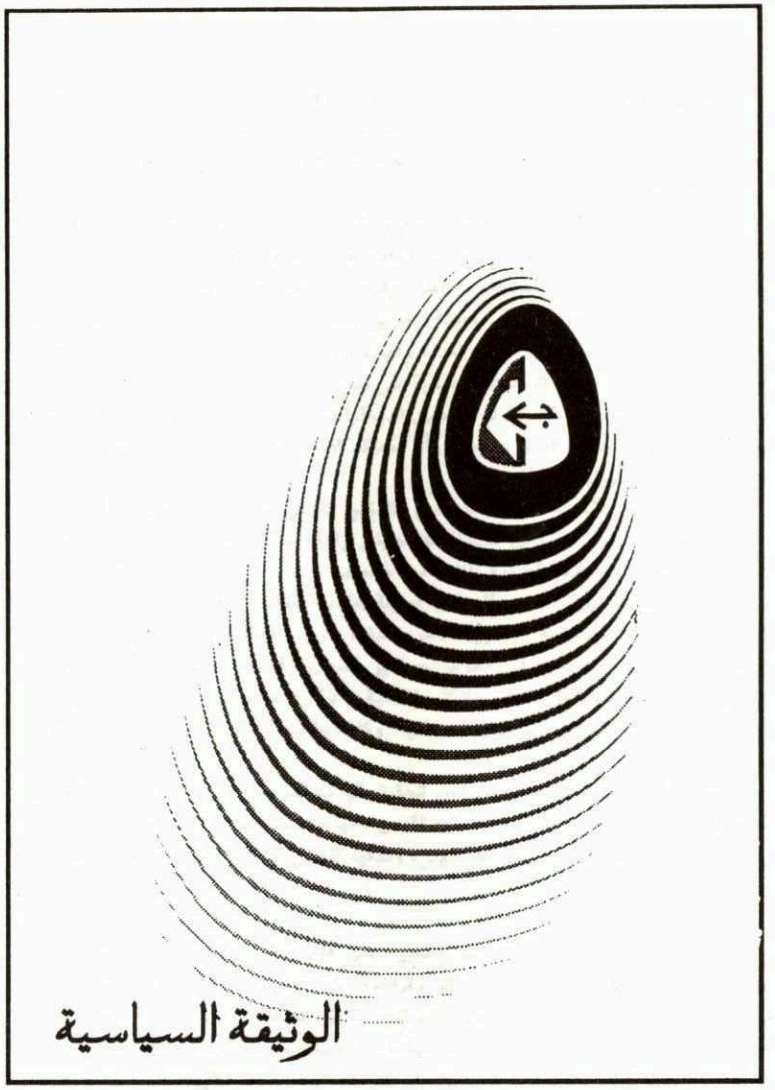

مقدمة ...

البرنامج بكلمة مختصرة هو الارادة العامة. وهو بهذا المعنى يعكس التطلعات والمصالح العامة للشعب ويعكس حاجة كلّ فئة من فئاته، ولذلك فبمقدار وضوح الأهداف التي يتضمنها البرنامج وانسجامها مع المصالح العامة للشعب، وبمقدار دقة التقييم للمرحلة والتنبؤ المقنع بتطور النضال تتسع دائرة متبني البرنامج والمدافعين عنه.

اذا البرنامج وباعتباره، "الاقرار العام" المطلوب تنفيذه يعتبر وثيقة هامة جدا، فهو يحدد الفكرة التي يقوم عليها الحزب، ويحدد الهداف العامة التي يرسمها لنفسه، وعلاقة النضال الراهن والمرحلي بالاستراتيجي، كما يحدد طبيعة العدو، والتحالفات التي تمكن من تحقيق الانتصار .

انطلاقا من كل ذلك، فان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهي تصوغ برنامجها تقدم نفسها باعتبارها حزبا سياسيا مقاتلا يستهدف تعبئة وقيادة الجماهير الفلسطينية في النضال من أجل العودة وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية على طريق دحر الكيان الصهيوني، وتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، واقامة دولة فلسطين الديمقراطية التي يتمتع جميع مواطنيها بحقوق متساوية بدون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو المعتقد الديني على طريق اقامة مجتمع اشتراكي ديمقراطي كهدف نهائي لها.

وتسترشد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالمنهج المادي الجدلي التاريخي، وبكل ما هو تقدمي في التراث الفكري والثقافي لشعبنا الفلسطيني وتقاليده النضالية المجيدة، وبكل ما هو تقدمي في التراث الثقافي للأمة العربية وللانسانية جمعاء.

وتعتبر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فصيلة طليعية متقدمة لطبقة العاملة الفلسطينية، تناضل مع الفصائل الفلسطينية اليسارية الأخرى لبناء حزب الطبقة العاملة، الذي يعبىء هذه الطبقة لتأدية دورها التاريخي في تحرير جماهير الشعب الفلسطيني من الاستعباد القومي والطبقي، وتضم في صفوفها العناصر الأكثر تقدمية والأكثر تصميما واستعدادا للتضحية من فلاحين وكادحين ومثقفين وبرجوازية وطنية وكل الطامحين للاستقلال الوطني والتقدم والديمقراطيةالاشتراكية.

ان الجبهة الشعبية وهي تناضل من أجل تحقيق الهدف المرحلي في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس فانها تتمسك بهدفها الاستراتيجي في اقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، وهدفها النهائي اقامة الاشتراكية الديمقراطية في فلسطين.

وتقوم الوحدة التنظيمية في الجبهة الشعبية على قاعدة المركزية الديمقراطية، والقيادة الجماعية والنقد والنقد الذاتي. فالمركزية الديمقراطية تؤمن صب كل طاقات وامكانات التنظيم باتجاه واحد موحد وفعال. بعد أن تكون الهيئات التنظيمية القاعدية والكادرية والقيادية قد ساهمت بطريقة ديمقراطية حقيقية في رسم سياسات الحزب ومواقفه وبرامجه الكفاحية.

وتؤمن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأن الوحدة الوطنية الفلسطينية في مرحلة التحرر الوطني تعتبر شرطا لازما وضروريا لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، لذا فانها تناضل دوما من

أجل تمتين وتعميق وحدة قوى الثورة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية. وارسائها على أسس ديمقراطية تضمن للطبقة العاملة موقعا يتناسب وحجمها ووزنها ودورها الكفاحي، كما تسعى في سبيل توحيد طاقات الشعب الفلسطيني بكافة طبقاته وفئاته وتياراته الأيديولوجية في وحدة وطنية متينة وراسخة رغم كل التعارضات في صفوف شعبنا الذي يواجه استعمارا صهيونيا استيطانيا توسعيا اجلائيا ارهابيا، لا يمكن قهره والانتصار عليه الا من خلال تعبئة طاقات وامكانات شعبنا بأسره لزجها في معركة التحرير.

وتمارس الجبهة الشعبية الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني بوصفه الأسلوب الرئيسي للنضال، وتخوض كافة أشكال النضال السياسية والأيديولوجية والاقتصادية التي كفلتها الأعراف والمواثيق الدولية من أجل الظفر بالحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة والمشروعة، وانطلاقا من ايمانها بأن الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وحركة التحرر الوطني الفلسطيني جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية. تناضل الجبهة الشعبية جنبا الى جنب مع سائر القوى والأحزاب العربية الوطنية والتقدمية والعمالية، من أجل الحرية والديمقراطية والاشتراكية والوحدة وتحرير فلسطين والأرض العربية المحتلة. كما تؤكد الجبهة الشعبية قناعاتها العميقة بمبدأ التضامن الأممي، وتعتبر نضال الشعب الفلسطيني جزءا لا يتجزأ من نضال قوى التحرر والتقدم والاشتراكية والديمقراطية والسلم في سبيل عالم خال من كل أشكال السيطرة والظلم والعدوان، عالم يسوده السلام والاخاء والتعاون والمساواة والعدل والقيم الإنسانية التي حلمت وناضلت من أجلها البشرية منذ فجر التاريخ.

الفصل الأول

مرحلة التحرر الوطني
طبيعتها، تناقضاتها، أهدافها، مهامها، قواها المحركة

منظمة التحرير الفلسطينية

ا ـ طبيعة المرحلة :

تتسم المرحلة الراهنة لكفاح الشعب العربي الفلسطيني بكونها مرحلة تحرر وطني، منذ نشأتها في مطلع القرن العشرين، وتتميز القضية الفلسطينية على غيرها، بطبيعة الاستعمار الاجلائي الاستيطاني الصهيوني المدعوم من أطراف امبريالية ورجعية عديدة استهدفت احتلال الأرض الفلسطينية وتشريد الشعب العربي الفلسطيني وتبديده والغاء وجوده وجمع اليهود من كل أصقاع الأرض لاقامة وطن قومي لهم في فلسطين.

وقد أسفرت أكبر وأوسع عملية تآمر شهدها التاريخ الحديث ليس فقط عن قيام دولة صهيونية عنصرية عدوانية على حساب الشعب العربي الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة. بل وعن وضع النضال الوطني الفلسطيني في اطار من التعقيدات الفريدة من نوعها اذا ما قورن بظرّوف كفاح الشعوب المستعمرة والتابعة من أجل حريتها واستقلالها.

فبينما يرزح حوالي نصف الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال الصهيوني الاستيطاني العنصري يعيش نصفه الآخر مشتتا مشردا في المنافي العربية والأجنبية تتوزع السيطرة عليه أنظمة عربية متباينة الميول والاتجاهات، ناهيك عن عملية الضم والالحاق التي قام بها النظام الأردني للضفة الفلسطينية وللفلسطينيين الذين نزحوا لشرق الأردن. وبالرغم من قسوة الشروط النضالية وصعوبة الظروف الذاتية والموضوعية المحيطة. لم يتوقف كفاح الشعب الفلسطيني دفاعا عن وجوده وهويته وشخصيته الوطنية المستقلة، ومن أجل حقوقه التاريخية الثابتة والمشروعة.

وبالانطلاق من هذا الواقع، ومن طبيعة العدو تبذل الجبهة الشعبية طاقتها القصوى لحشد وتعبئة وتنظيم جميع الطبقات والفئات الوطنية الفلسطينية المتضررة من الوجود الاستعماري الصهيوني لانجاز الأهداف الوطنية التحررية. وتخليص الشعب الفلسطيني من ربقة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، كما تؤكد بأن الطابع الوطني التحرري للمرحلة النضالية الراهنة لا يلغي ترابطها وتداخلها الوثيق مع مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية.

ب ـ تناقضاتها :

ان التناقض الأساسي الذي يحكم مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني يتجسد بالتناقض التناحري القائم بين الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين وجميع مواقع الشتات، والكيان الصهيوني المغتصب والمحتل لوطننا. في حين أن التناقض الأساسي في المنطقة العربية، فهو بين الأمة العربية المسنودة بقوى التحرر والتقدم والسلم والاشتراكية في العالم من جهة، والكيان الصهيوني والحركة الصهيونية والامبريالية والرجعية من جهة أخرى. أما التناقض الرئيسي

المطلوب حله في هذه المرحلة فهو التناقض بين الشعب العربي الفلسطيني والاحتلال الصهيوني لقطاع غزه والضفة الفلسطينية بما فيها القدس.

ج ـ أهدافها:

ـ الهدف الاستراتيجي :

ان الهدف الاستراتيجي للكفاح الذي تخوضه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جنبا الى جنب مع سائر قوى الثورة الفلسطينية، هو تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني الاستعماري الكولونيالي. واقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس تكفل الحقوق المشروعة لجميع مواطنيها، على أساس المساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو العقيدة أو اللون، وتكون معادية للصهيونية والامبريالية، وذات أفق وحدوي ديمقراطي مع سائر الأقطار العربية.

ان تحقيق هذا الهدف وايجاد حل جذري للقضية الوطنية الفلسطينية يستوجب الاستعداد لخوض نضال صعب ومعقد وطويل الأمد يشكل الشعب الفلسطيني رأس حربته وتشارك فيه الجماهير العربية بقيادة قواها الطليعية، بهدف الحاق الهزيمة بالكيان الصهيوني العنصري التوسعي الإجلائي والذي يشكل قاعدة متقدمة للدوائر الامبريالية يعمل في خدمة استراتيجيتها وهيمنتها الكاملة على المنطقة العربية بمجموعها، وهذا الأمر يستوجب توفير شروط فلسطينية وعربية ودولية جديدة ونوعية تفضي في محصلتها النهائية الى تغيير موازين القوى القائمة تغييرا جذريا وحاسما لصالح قوى الثورة، مما يستوجب نضالا ضاريا ومعقدا وطويلا وتضحيات جسيمة.

ـ الهدف المرحلي :

ان الهدف المرحلي للنضال الذي تخوضه الجبهة الشعبية جنبا الى جنب مع سائر قوى الثورة الفلسطينية هو انتزاع حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابنا الوطني وعاصمتها القدس، فخيار المواجهة تحقيقا للأهداف الاستراتيجية للشعب الفلسطيني يحتاج لرؤيا سياسية واقعية ترى الواقع كما هو وترسم تصورا علميا وعمليا لكيفية التعامل معه بما يمكن من تغييره. فالاختلال القائم في ميزان القوى والناجم أساسا عن قدر كبير من التعقيدات والتشابكات المحيطة بالقضية الوطنية الفلسطينية يجعل من امكانية تحقيق هدف اقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية على كامل التراب الوطني الفلسطيني دفعة واحدة أمرا في غاية الصعوبة والتعقيد في ظل الواقع والمعطيات العربية والدولية القائمة، لذلك كان لابد من اعتماد سياسة المراحل سبيلا لتحقيق أهداف شعبنا الاستراتيجية.

ان الصعوبات التي تعترض قدرة العدو الصهيوني على ضم القدس والضفة الفلسطينية وقطاع غزه الى كيانه العنصري تجعل من تحديد الهدف المرحلي والنضال من أجل تحقيقه مسألة في غاية الأهمية. فارتفاع كثافة السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، وقرارات الشرعية الدولية الداعمة لنضال الشعب الفلسطيني وبرنامجه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة، والكفاح المتواصل الذي يخوضه شعبنا ضد الاحتلال والذي تكلل مؤخرا بانتفاضته المجيدة عام ١٩٨٧، لتشكل بمجموعها عوامل قوة للنضال الوطني ولمسيرة الثورة الفلسطينية

نحو تحقيق أهدافها المرحلية .

ان خصوصية الظروف التي أحاطت بالقضية الوطنية الفلسطينية بعد نكبة عام ١٩٤٨، واستكمال احتلال فلسطين عام ١٩٦٧، أبرزت الأهمية القصوى للحفاظ على الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة بمواجهة كل أشكال الطمس والتبديد والضم والالحاق، كما جعلت من النضال لتحقيق أهداف شعبنا المرحلية في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة على الأرض الفلسطينية الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني التي ترتبط بها سائر حلقات النضال الأخرى لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للجماهير الفلسطينية.

واذا كان الشعب الفلسطيني قد استطاع خلال سنوات كفاحه المعاصر ترسيخ وتكريس كيانه الوطني وشخصيته الوطنية المستقلة، فان نضاله من أجل حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني قد راكم العديد من المكاسب على هذا الطريق. فالهدف المرحلي المحدد من الثورة يتميز بكونه هدفا واقعيا قابلا للتحقيق ويجتذب دعم وتأييد ومساندة أوسع قطاعات الرأي العام والمجتمع الدولي، ويستقطب شعبنا بأسره في المعركة الدائرة مع العدو، "كما سيكون بامكانه استقطاب قطاعات من الرأي العام الاسرائيلي" . ولذلك فان الهدف المرحلي هو الناظم لنضالات شعبنا الفلسطيني في الظروف الراهنة.

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهي تخوض النضال بأشكاله المختلفة من أجل تحقيق اهداف شعبنا بالعودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة، تؤكد بأن العلاقة بين أهداف شعبنا المرحلية والاستراتيجية هي علاقة جدلية، وأن أية محاولة لاستبدال الأهداف الاستراتيجية بالهدف المرحلي من بعض القوى الفلسطينية ستصطدم بالمقاومة الشديدة وبالاصرار على متابعة مسيرة الكفاح من أجل اقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

د ـ مهامها :

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اذ تخوض النضال على كافة الصعد والمستويات من أجل تحقيق أهداف شعبنا المرحلية، ترى بأن مهام الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده من أجل انجاز ذلك هي :

١) العمل على تعزيز دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في جميع أماكن تواجده، والاطار السياسي الذي يجسد الشخصية الوطنية المستقلة، والذي يضم كافة الطبقات والفئات الوطنية ذات المصلحة الحقيقية في تحقيق برنامج وأهداف الثورة الفلسطينية.

٢) العمل على تعزيز وتطوير وتوطيد الوحدة الوطنية الفلسطينية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية وفي صفوف الشعب الفلسطيني باعتبارها السلاح الفعال والأمضى في الكفاح من أجل تحقيق المهام الوطنية الفلسطينية في الظروف الراهنة والشرط اللازم لتحقيق الانتصار على القوى المعادية، غير أن العمل لتعزيز الوحدة لا يلغي الاختلاف والصراع بين الفصائل المنضوية في اطار م.ت.ف. بهدف تمتين وتعميق وتوطيد الوحدة الوطنية وارسائها على أسس العمل الجبهوي الديمقراطي.

٣) مقاومة كافة المخططات والمشاريع السياسية التصفوية والصفقات المنفردة التي ما انفكت

تطرحها الدوائر الامبريالية والصهيونية والرجعية لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية وللالتفاف على كفاح شعبنا في سبيل أهدافه الوطنية.

٤) تطوير وتعزيز كفاح شعبنا داخل الوطن المحتل وتوفير متطلبات ومستلزمات ادامته والارتقاء به الى أطوار نضالية أعلى، بما ينسجم مع اعتبار الداخل ساحة الصراع الأساسية ومحور عمل قيادة منظمة التحرير ومختلف هيئاتها ومؤسساتها وأجهزتها السياسية والاعلامية والعسكرية والمالية والادارية، حتى دحر الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال.

٥) تطوير مستوى العلاقة بين ركيزتي الثورة في الداخل والخارج باتجاه بلورة الوسائل الكفيلة بزيادة وزن ودور الداخل في صياغة القرار الوطني الفلسطيني بالنظر لدوره في المسيرة الكفاحية لشعبنا.

٦) النضال ضد سياسات المحتلين الاسرائيليين الرامية الى تدمير الاقتصاد الوطني بالمساهمة في الجهود المبذولة لتطوير المؤسسات الوطنية الانتاجية، وحمايتها من المحاولات الاسرائيلية الهادفة الى مزاحمتها وتفليسها وتخريبها وافقادها مبرر وجودها، وافشال الأهداف الصهيونية بدمج والحاق اقتصاد القدس والضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي.

٧) تعزيز النضال ضد سياسة الاستيلاء على الأرض وسرقة المياه، ومجابهة خطر الاستيطان وتغيير الطابع الديمغرافي لفلسطين بكافة الأشكال والسبل المتاحة.

٨) حماية التراث الشعبي والثقافة الوطنية الفلسطينية من محاولات العدو الصهيوني الرامية الى مصادرتها وتشويهها وتدميرها والعمل على صيانتها وتطويرها بالارتقاء بدور المثقفين في النضال الوطني الفلسطيني ودعم وتطوير اتحاداتهم ومؤسساتهم الثقافية والبحثية والنقابية.

٩) النضال ضد الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة، وكشف المخاطر الناجمة عنها، وأهمها تجديد المشروع الصهيوني بما يمكنه من تنفيذ مخططاته العدوانية التوسعية وتحقيق أحلامه التوراتية، وذلك بالعمل على تنظيم حملات سياسية واعلامية فلسطينية وعربية بهدف تكوين رأي عام عالمي يرفض أن تكون حرية الهجرة لليهود على حساب حرية وحقوق الشعب العربي الفلسطيني.

١٠) بذل المزيد من الجهود الكفيلة بوقف هجرة فلسطينيي الداخل الى الخارج، بحثا عن لقمة العيش، وتخلصا من سياسة البطش والارهاب والتنكيل الصهيونية وذلك بالعمل على توفير متطلبات صمود شعبنا وتمسكه بأرض وطنه.

١١) العمل على عودة من يستطيع من الفلسطينيين العاملين في الخارج الى وطنهم، وذلك بتكثيف الجهود المبذولة لاقناعهم بأهمية العودة والاستقرار الدائم في الوطن وبتوفير فرص عمل بديلة لعملهم في بلدان الشتات.

١٢) الجمع بشكل خلاق بين مختلف أشكال النضال، وتجنب الوقوع بخطأ اعتماد شكل واحد فقط في مواجهة العدو الصهيوني، فالطابع الشمولي للمواجهة الطويلة والمعقدة التي تخوضها تستوجب اجادة ادارة الصراع مع العدو على كافة الجبهات العسكرية والسياسية والاعلامية والاقتصادية والديبلوماسية والثقافية أما المهمة الدعاوية ضد الصهيونية فتبقى مهمة مركزية لنا ولكل القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية.

١٣) التمسك بالأهداف الاستراتيجية للثورة دوما، والعمل على الربط المحكم بينها وبين الأهداف

المرحلية وذلك بفضح الاتجاهات الساعية الى تغييب الأهداف البعيدة في غمرة البحث عن الأهداف الآنية والتصدي للاتجاهات العدمية والمغامرة.

١٤) وضع خطة شاملة لتصعيد وتطوير مختلف أشكال العنف الثوري ضد العدو الصهيوني من داخل فلسطين المحتلة وعبر الحدود العربية معها، وتكثيف النضال من أجل فتح الحدود العربية أمام الفعالية العسكرية، رغم امكانية طغيان بعض الأشكال النضالية الأخرى في بعض المراحل.

١٥) تنظيم أوسع عملية حشد لطاقات وامكانات جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج لزجها في مختلف ميادين الصراع مع العدو الصهيوني، وذلك لتأمين أوسع مشاركة شعبية في تحقيق أهداف شعبنا.

١٦) وكون أهلنا في المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨ جزءا من الشعب العربي الفلسطيني وكفاحه الوطني فان نمطا من المهام في مواجهة مخططات العدو الصهيوني تتحملها جماهير شعبنا في المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨، وذلك من خلال :

ا ـ النضال من أجل ترسيخ الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية ومقاومة كل أشكال ومحاولات تبديدها.

ب ـ التصدي لكل أشكال التمييز والاضطهاد وتصعيد النضال في كلفة مجالات الحياة.

ج ـ تعزيز الكفاح ضد سياسة نهب الأرض وتهويدها وتشريد سكانها الأصليين.

د ـ حماية الثقافة الوطنية من محاولات طمسها وتبديدها وتشويهها، وفضح عمليات السطو التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني على تراث الشعب الفلسطيني.

هـ ـ تطوير أشكال النضال الذي تخوضه الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ بما يؤمن الانتقال المتدرج من طور المساندة الى طور المشاركة التامة في الكفاح من أجل ممارسة شعبنا لحقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

و ـ السعي من أجل اقامة جبهة وطنية عريضة للقيام بالمهام السابقة والعمل على تعزيز وتمتين أواصر العلاقات السياسية والنضالية اليومية مع القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المؤيدة لحق شعبنا بالعودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

١٧) اعطاء المزيد من الاهتمام للعمل في صفوف الجماهير وذلك من خلال تنويع وتوسيع أطر العمل الجماهيري في الداخل والخارج وعبر توحيد الاتحادات والنقابات والمنظمات المهنية والجماهيرية وتجاوز حالة الانقسام التي عاشتها، والنضال لسيادة العلاقات الديمقراطية، ومبدأ الانتخاب الديمقراطي والتمثيل النسبي بما يجعلها أكثر ديمقراطية وبالتالي أكثر فعالية.

١٨) تعزيز الدور النضالي للمرأة الفلسطينية وتعزيز مستوى مشاركتها في العمل الوطني الفلسطيني، وجعل هذه المشاركة فعالة في مختلف الأطر والمستويات والعمل على تطوير وتوحيد المنظمات النسائية في اطار الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبذل المزيد من الجهود في سبيل تخليص المرأة الفلسطينية من القيود الاجتماعية التي تحد من مساهمتها الفاعلة في معركة التحرر الوطني.

١٩) العمل على تعبئة وتنظيم وتوحيد الطبقة العاملة الفلسطينية وتقديم كافة أشكال الدعم بما يمكنها من أداء دورها التاريخي.

٢٠) العمل على تطوير مستوى رعاية الثورة واهتمامها بالطلاب والشباب الفلسطيني، لتحسين

مستوى مشاركتهم في الكفاح الذي يخوضه شعبنا في الداخل والخارج. وذلك عبر دعم وتطوير لجانهم واتحاداتهم الطلابية والشبابية وزيادة عدد النوادي والمؤسسات الثقافية ودمقرطة التعليم ووطنيته وفتح أبوابه لأبناء شعبنا، وتأمين أعلى مستوى من التعبئة الفكرية والسياسية وحشد غالبية الشباب في صفوف الثورة.

٢١) الدفاع عن حقوق الانسان، والنضال لاطلاق سراح الأسرى والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين والعرب والأمميين العاملين في اطار الثورة الفلسطينية.

٢٢) العناية والاهتمام بقضايا الطفل الفلسطيني باعتباره جيل المستقبل.

٢٣) الاهتمام باقامة وتطوير المؤسسات المختلفة في الداخل والخارج، وتعزيز وتوحيد كافة المؤسسات الوطنية باتجاهاتها المختلفة.

٢٤) النضال لبناء علاقة صحيحة وسليمة بين العاملين الوطني والقومي في نعادلة الصراع مع العدو الصهيوني، صحيح أن العامل الوطني الفلسطيني هو الأساس، الا أن ذلك لا يجب أن يلغي رؤيتنا للبعد القومي للقضية الفلسطينية. فلتطوير منجزات ثورتنا وتحقيق الانتصار لشعبنا، لابديل عن تطوير وتعميق مستوى التفاعل والتعاضد والتكامل بين الخاص والعام، فالواقع الموضوعي يشير الى مدى الترابط الوثيق بين النضال الوطني والقومي الذي تمليه خصوصية القضية الوطنية الفلسطينية وقومية الصراع ضد العدو الصهيوني، وتفاقم الأخطار التي يمثلها الكيان الصهيوني على البلدان العربية جميعها.

٢٥) العمل على تعزيز وتطوير الجهود المبذولة في مجال تعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية ضد كامب ديفيد، واظهار المخاطر الفادحة التي تنطوي عليها الأهداف القريبة والبعيدة لهذا النهج الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي.

٢٦) توسيع وتطوير مستوى الاهتمام بتعبئة وتحشيد أوسع قطاعات الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي وكافة قوى الاشتراكية والتحرر والديمقراطية والتقدم والسلم والمساواة في معركتنا ضد العدو الصهيوني. بما يخدم تحقيق الأهداف المرحلية لشعبنا.

٢٧) العمل على اقامة وتطوير مختلف أشكال التعاون مع القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المعادية للصهيونية، بصرف النظر عن حجمها ووزنها ودورها في المعركة الدائرة لالحاق الهزيمة بالسياسات والممارسات الاسرائيلية وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني.

٢٨) العمل على اقامة علاقات التساند والكفاح المشترك مع الحركة الوطنية الأردنية الديمقراطية انطلاقا من العلاقات الخاصة بين الشعبين الفلسطيني والأردني ومن أجل أردن وطني ديمقراطي وتحقيق حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

٢٩) العمل على ضمان الحقوق المدنية والسياسية والنضالية للاجئين الفلسطينيين في كل أقطار اللجوء العربية وازالة كل أشكال التمييز في العمل والاقامة وحرية التنقل والعيش الآمن، والتصدي لكل محاولات التوطين والأوطان البديلة والتهجير، والعمل على صيانة حقوق الانسان الفلسطيني والجاليات الفلسطينية في بلدان الشتات كافة.

٣٠) العمل على مواجهة محاولات التطبيع الفلسطيني ـ الصهيوني.

هـ ـ القوى المحركة للثورة :

ان الاحتلال الصهيوني بطبيعته الاستيطانية العنصرية الاجلائية الالحاقية يوقع أشد الأضرار

وأفدحها بمصالح جميع طبقات وفئات وشرائح الشعب الفلسطيني، باستثناء قلة قليلة من كبار الملاك والرأسماليين والعملاء المرتبطين به.

لذلك فان القوى المحركة للثورة الفلسطينية في هذه المرحلة من نضال الشعب الفلسطيني باعتبارها مرحلة تحرر وطني، هي جميع طبقاته وفئاته وشرائحه. لأن لها مصلحة حقيقية في التخلص من الاحتلال وسياساته التدميرية الاقتلاعية العدوانية الارهابية. غير أن هناك تفاوتا بالطبع في درجة مشاركة كل طبقة وفئة وشريحة من شعبنا في معركة التحرر الوطني.

فالطبقة العاملة، تعتبر الأوسع في قاعدتها الاجتماعية وتتميز بالحزم والثبات وطول النفس وبالقدرة على تحمل أعباء النضال ضد المحتلين الغزاه بوصفها الأكثر تعرضا للظلم والاضطهاد الوطني والطبقي، وهي بحكم ارتباط مصالحها بالمصلحة العليا لمجموع الشعب الفلسطيني، نجدها الأكثر ثباتا وتماسكا والأشد عزما وتصميما على متابعة الكفاح. أما الفلاحون الفلسطينيون الذين تعرضوا للقمع والقهر والظلم جراء استيلاء المحتلين على الأرض التي تشكل مصدر قوتهم ورزقهم فانهم يشكلون قوة رئيسية من قوى الثورة. ان غالبية الفلاحين وخصوصا صغارهم وفقراءهم لهم مصلحة حقيقية في الثورة وفي التحالف الوثيق مع الطبقة العاملة، وان هذا التحالف يشكل أساس التحالف الوطني الطبقي العريض القادر على حسم المعركة لصالح الشعب وايصال الثورة لأهدافها النهائية.

كما وتعتبر الفئات المختلفة للبرجوازية الصغيرة من القوى الطبقية الرئيسية المحركة للثورة، ويشير الواقع الموضوعي الى الدور الفعال والنشط الذي تلعبه في قيادة الثورة وصفوفها الكادرية والقاعدية بالنظر الى كبر واتساع حجمها.

أما البرجوازية الوطنية فلها مصلحة في المشاركة بالثورة تخلصا من الاحتلال البغيض الذي يحرمها من السلطة والسوق، حيث يعمل على تدمير الاقتصاد الوطني الفلسطيني والحاقه باقتصاده. مما جعل لمختلف شرائح البرجوازية الوطنية مصلحة في دحر الاحتلال والاستقلال الوطني، باستثناء شريحة الكومبرادور المحدودة والتي ارتبطت مصالحها بالاحتلال، ورغم تذبذب البرجوازية وخشيتها من حركة الجماهير المعبأة والمنظمة والثورية، الا أن خصوصية العدو الصهيوني وسياساته الاقتصادية التدميرية الالحاقية وآثارها المترتبة على البرجوازية الفلسطينية يجعلها من القوى المحركة للثورة في مرحلة التحرر الوطني.

وفيما يخص المثقفين الديمقراطيين والثوريين الذين يشكلون فئة اجتماعية ذات أصول طبقية متباينة فلهم مصلحة حقيقية في التحرر الوطني، وهم يتميزون بحكم واقعهم بالقدرة على الاضطلاع بدور متزايد الأهمية يخدم الثورة المعاصرة ويفيدها في ميادين النضال السياسي والاعلامي والأيديولوجي. فبفضل ثقافتهم النظرية واطلاعهم على تجارب الشعوب المكافحة في سبيل حريتها واستقلالها، يستطيعون أن يلعبوا دورا هاما في تصويب مسار الثورة وفي نشر الفكر والثقافة الثورية والتقدمية والانسانية، وفي التصدي لمختلف أشكال التخريب الفكري ومجابهة الغزو الثقافي الامبريالي ومساعدة الطبقة العاملة على احتلال مواقعها الحقيقية في الثورة.

وتبقى الاشارة أخيرا الى خاصية المخيمات الفلسطينية داخل الوطن المحتل وفي مناطق الشتات من حيث كونها تجمعات فلسطينية تتميز بالفقر والكدح والمعاناة وبطاقة كفاحية عالية تمد الثورة بكل أسباب القوة والاستمرار.

منظمة التحرير الفلسطينية

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الكيان السياسي المعنوي الذي يمثل ارادة الشعب الفلسطيني والاطار الذي يجسد هويته الوطنية وشخصيته المستقلة.

ان الجبهة الشعبية انطلاقا من هذه الحقيقة ترى بأن الحفاظ على الاطار الكياني الفلسطيني مجسدا بمنظمة التحرير التي نالت الاعتراف الرسمي عربيا ودوليا، وحظيت بأوسع التفاف جماهيري قد حولها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني باتت تحتل موقعا هاما في المواجهة مع العدو الامبريالي - الصهيوني في الظروف الراهنة. فطبيعة المخطط المعادي وخصوصيته الفلسطينية تجعلان من التأكيد على الكيانية الفلسطينية والسعي لابراز وترسيخ الهوية والشخصية الوطنية المستقلة، والاصرار على بناء الدولة الفلسطينية المستقلة، ثوابث أساسية في استراتيجية الجبهة وفي نضالها من أجل تحقيق أهداف شعبنا المرحلية والاستراتيجية. لقد تعرضت منظمة التحرير وفصائلها المسلحة لسلسلة متصلة من الهجمات الاسرائيلية والرجعية العربية، التي استهدفت القضاء عليها ومنع تكريسها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني. وقطع الطريق على ترسيخ الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة، غير أن الكفاح الصعب والمرير الذي خاضته الثورة، والتضحيات الجسيمة التي قدمتها دفاعا عن وجودها وفي سبيل تحقيق أهدافها، مكنت منظمة التحرير من حماية وتطوير منجزاتها ومكتسباتها، ومن زيادة وزنها وفعالياتها السياسية وأكسبتها أوسع دعم وتأييد حظيت به على المستويين العربي والدولي.

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اذ تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية اطارا تحالفيا جبهويا يضم ممثلي جميع الطبقات والفئات الوطنية الفلسطينية ذات المصلحة الحقيقية في النضال ضد الاحتلال، تؤكد بأنها ستواصل النضال من أجل تعزيز وحدة كافة القوى والفصائل والأحزاب والتيارات والشخصيات الوطنية في اطار منظمة التحرير، وفي سبيل تكريسها ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني، تجسد كيانه السياسي وتعبر عن ارادته الوطنية في التحرر والاستقلال الوطني، وتشكل سدا منيعا بوجه مؤامرات تصفية القضية الوطنية الفلسطينية.

وفي هذا الاطار تسعى الجبهة الشعبية بكل ما في وسعها من أجل انضاج الظروف الموضوعية الملائمة لوحدة القوى والتيارات والشخصيات الديمقراطية الثورية (في اطار منظمة التحرير الفلسطينية) وترى أن السبيل لبلوغ هذا الهدف يستوجب تعزيزا للعلاقات ورفعا لمستوى التنسيق والتعاون بين القوى الديمقراطية الثورية لتقريب وجهات النظر وخلق المناخات الملائمة لتوحيد جهودها.

وبدون شك فان تعزيز مختلف أشكال التعاون والتنسيق بين القوى الديمقراطية الثورية يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتصليبها وتوفير مستلزمات تعميق وتطوير النهج الوطني المعادي بحزم وثبات للتحالف الامبريالي - الصهيوني - الرجعي وسياساته المتنكرة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحماية وصيانة وتعزيز منجزات منظمة التحرير واعادة تنظيم أجهزتها ومؤسساتها واقامة هيئاتها على أسس ديمقراطية.

ان الوحدة الوطنية الفلسطينية بما هي السلاح الأمضى في مواجهة محاولات تصفية القضية الوطنية الفلسطينية وشطب منظمة التحرير، لا يمكن أن تترسخ وتتوطد بغير انجاز الاصلاح

الديمقراطي لأجهزة منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها السياسية والعسكرية والادارية والمالية والاعلامية والنقابية والجماهيرية.

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، انطلاقا من هذه الوقائع والحقائق تؤكد بأنها ستواصل النضال من أجل:

أولا : تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتوطيدها، والعمل على الارتقاء بمستواها بما ينسجم ومتطلبات النضال الوطني. وتشكيل هيئات ومؤسسات منظمة التحرير القيادية والتحتية على أسس جبهوية ديمقراطية، وقيام قيادة جماعية ملتزمة تضمن اتخاذ القرارات وتطبيقها بما يؤمن انهاء عملية التفرد والهيمنة والاستئثار وبما يكفل الالتزام الحازم بالبرنامج الوطني.

ثانيا : ترسيخ العلاقات الديمقراطية بين مختلف القوى المؤتلفة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية وحل كافة التعارضات الناشئة بينها بالحوار الديمقراطي واستبعاد تحويل أي شكل من أشكال التعارضات الى تناقضات تناحرية يجري حلها بالعنف وذلك بتطبيق قانون "وحدة - صراع - وحدة" في العلاقة بين قوى الثورة. فالوحدة هي الخط الناظم أما الصراع فيكون ضروريا عندما تخرج البرجوازية عن برنامج القواسم المشتركة.

ثالثا : العمل على احداث اصلاح ديمقراطي حقيقي في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها المختلفة بما يضمن مشاركة القوى الديمقراطية، واستجابة المنظمة للمهام المطروحة عليها، وبما يؤمن التخلص من أشكال العمل البيروقراطي الفوقي والهيمنة والتفرد والعصبوية التنظيمية والالتزام بالعمل الجماعي.

رابعا : تكريس شرعية ووحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني على المستويين العربي والدولي، ومقاومة كل محاولات احتواء المنظمة والالتفاف على دورها، بترسيخ اليقظة الوطنية الفلسطينية والحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة نضاله في كافة أماكن تواجده لتحقيق أهدافه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني.

خامسا : مواصلة العمل من أجل تعزيز مكتسبات م.ت.ف. وتطويرها فلسطينيا وعربيا ودوليا وتوسيع الاعتراف بشرعية وعدالة الكفاح الوطني الفلسطيني، بالتصدي للمشاريع الامبريالية - الصهيونية الرامية الى تصفية القضية الوطنية الفلسطينية وضرب المنجزات المتحققة على مدار السنوات الماضية.

سادسا : تعزيز الجهود المبذولة للحفاظ على مكانة منظمة التحرير ودورها في الصراع العربي - الصهيوني وتصليب خطها السياسي بالحفاظ على طابعها التحرري المعادي للامبريالية والصهيونية، وبالتصدي لأي خروج عن برنامج القواسم الوطنية المشتركة.

سابعا : تكريس وترسيخ استقلالية القرار الوطني الفلسطيني المستقل كجزء من النضال في سبيل تكريس وترسيخ الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة، وصيانة حق كل تنظيم بالاحتفاظ باستقلاليته الأيديولوجية والتنظيمية واستقلالية موقفه السياسي بما لا يشكل عائقا أمام ترسيخ أوسع وأصلب وحدة وطنية فلسطينية في اطار م.ت.ف. وتطوير النزوع نحو اخضاع المصالح الذاتية والفئوية للمصلحة الوطنية العليا.

الفصل الثاني

القوى المعادية للثورة الفلسطينية
الكيان الصهيوني، الحركة الصهيونية، الامبريالية العالمية،
والقوى الاجتماعية المرتبطة بالامبريالية

مع نهاية القرن التاسع عشر، شرعت الحركة الصهيونية المولودة في رحم النظام الرأسمالي العالمي المتحول الى مرحلة الامبريالية، بالعمل على اقامة كيانها الاستيطاني العنصري في فلسطين، ليكون ركيزة أساسية استراتيجية تحمي المصالح الامبريالية والصهيونية المتنامية في المنطقة العربية. وقد بذلت في سبيل تحقيق هذا الهدف جهودا مكثفة على غير صعيد ومستوى، امتدت لعشرات السنين ونتج عنها قيام "دولة اسرائيل" في العام ١٩٤٨. وقد أولت الحركة الصهيونية اهتمامها، وركزت جهدها الرئيسي وسط التجمعات اليهودية في بلدان أوروبا، فاقترفت الجرائم بحق اليهود أنفسهم لدفعهم على الهجرة ولتاليب الرأي العام العالمي بما يخدم الفكرة الصهيونية، واستغلت المآسي الناجمة عن العداء للسامية "والجرائم النازية" لانجاح مشروعها السياسي وتنفيذ مخططها الاجرامي. كما اعتمدت منهجا يقوم في جوهره على تعبئة يهود العالم بالأفكار الرجعية والعنصرية عبر الترويج "للأمة اليهودية" و "الوطن القومي" و "أرض الميعاد" و "شعب الله المختار".

ولأن فكر الحركة الصهيونية هو فكر رجعي في طابعه وجوهره ويخدم المصالح الاحتكارية للدوائر الامبريالية والصهيونية. فقد تعرض منذ نشأته للادانة والتنديد، فالأدب الاشتراكي والتقدمي شن في فترات مختلفة هجوما عنيفا ضد فكرة "الأمة اليهودية" واعتبرها فكرة رجعية وخاطئة تماما. ومحاولة الحركة الصهيونية تمويه جوهر المشروع الصهيوني ووظيفته الامبريالية بالادعاء أنه الحل الوحيد "للمسألة اليهودية" هي محاولة ديماغوجية ومضللة، وقد أثبتت الحياة زيف هذه الطروحات بشكل ملموس، فالحركة الصهيونية ليست حركة تحرر وطني، والكيان الصهيوني الذي أنشأته بدعم واسناد الدوائر الاستعمارية البريطانية والأمريكية لم يحل المسألة اليهودية. واليهود الذين تجمعوا في فلسطين المحتلة من مختلف أصقاع العالم لم يستطيعوا تشكيل قومية أو أمة متجانسة يسودها الانسجام، ولم يهنأوا بالاستقرار والسلام، وهذا ما يؤكد زيف الخرافات والادعاءات التي تحاول تشويه التاريخ وتزويره، وبطلان الطروحات القائلة بوجود قومية يهودية أو أمة يهودية في طور النشوء والتكون. فالمسألة اليهودية كما كان قد أكد قادة الفكر التقدمي العالمي يمكن حلها فقط عبر اندماج اليهود مع الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها.

وقد كشفت الوقائع المادية الملموسة بأن اقامة الكيان الصهيوني في فلسطين لم يكن بغرض ايجاد حلول للمسألة اليهودية، بقدر ما كان يرمي الى تحويل هذا الكيان الى قاعدة للامبريالية بهدف ضرب القوى التحررية الوطنية والقومية العربية المناضلة في سبيل الاستقلال والوحدة، والمكافحة ضد محاولات فرض الهيمنة والسيطرة الاستعمارية الأوروبية الغربية على المنطقة، بديلا عن الامبراطورية العثمانية المتفسخة والمتهاوية.

وقد جاء احتضان وتبني الحكومة البريطانية للمشروع الصهيوني ليكشف حقيقة هذا المشروع

وطبيعته ووظيفته الامبريالية في المنطقة العربية، فالحكومة البريطانية باعلانها "وعد بلفور" عام ١٩١٧. وسعيها الحثيث طوال فترة انتدابها على فلسطين لتمكين الحركة الصهيونية من اقامة دولتها، عبر تشجيع الهجرة اليهودية وتسهيل عملية الاستيلاء على أراضي الفلاحين الفلسطينيين وتقديمها لكل أشكال الدعم والاسناد للحركة الصهيونية الاستيطانية الارهابية، قد كشفت عن طبيعة هذا المشروع وحقيقته الاستعمارية.

كما أن قيام الادارة الأمريكية باحتضان الكيان الصهيوني فور قيامه، بالدعم السياسي والاقتصادي والعسكري والبشري يشير هو الآخر الى الأهمية الاستثنائية للدولة الصهيونية في خدمة المخططات الامبريالية المرسومة للمنطقة العربية.

وقد تأكدت الأهمية الاستثنائية للدولة الصهيونية خلال العقود الأربعة المنصرمة، بقيامها بوظائف الامبريالية. حيث شنت سلسلة من الحروب العدوانية التوسعية ضد البلدان العربية المحيطة بفلسطين، وقامت فضلا عن ذلك بسلسلة من النشاطات التخريبية المتعددة الأشكال في العديد من البلدان العربية بهدف ضرب واضعاف حركة التحرر الوطني العربية. وساهمت مساهمة جدية في ابقاء المنطقة العربية مجزأة، وفي منع تطورها وتقدمها الاجتماعي، وفي تعزيز السيطرة والهيمنة الامبريالية عليها بوجه عام، كما اتسع دورها التآمري والتخريبي ليشمل العديد من الدول الأفريقية والأمريكية اللاتينية والآسيوية، فطال العديد من حركات التحرر الوطني والقوى الديمقراطية والتقدمية ولم تسلم البلدان الاشتراكية نفسها وبضمنها الاتحاد السوفييتي من أعمال التخريب الصهيونية.

وبنتيجة اتضاح طبيعة الوظائف الامبريالية للكيان الصهيوني وتماديه في رفض الانصياع للارادة الدولية ولقرارات الاجماع الدولي، وانكشاف طبيعته العنصرية الارهابية تصاعدت حملات الادانة والتنديد بالحركة الصهيونية فكرا وعقيدة وممارسة، وتوجت بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم "٣٧٧١" عام ١٩٧٥ الداعي الى اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري.

ومنذ صدور هذا القرار لم تدخر الادارة الأمريكية جهدا لالغائه وشطبه من سجلات الأمم المتحدة بالضغط أحيانا وبالتلويح بأشكال مختلفة من الابتزاز أحيانا أخرى. وذلك تجسيدا للعلاقة التحالفية والاستراتيجية الخاصة القائمة بينهما. وقد نجحت في الغاء هذا القرار بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وفرض هيمنتها كقوة أولى في العالم.

وتأكيدا على الأهمية الاستراتيجية للدور الصهيوني المتعاظم اقليميا ودوليا، أبرمت الادارة الأمريكية مع "اسرائيل" الاتفاقات السياسية والعسكرية والمنية الاستراتيجية وأقامت معها أشكالا متعددة من التعاون العلمي والتقني. وقدمت وتقدم لها دعما سياسيا واقتصاديا وعسكريا يجاوز كل الحدود المألوفة.

والامبريالية الأمريكية، لا تجد غضاضة أو حرجا في الاعلان بصراحة أن الكيان الصهيوني يمثل بالنسبة لها كنزا استراتيجيا وقاعدة أساسية متقدمة لضمان أمنها ومصالحها. كما لا يتردد هو الآخر في الاعراب دوما عن ابراز ارتباطه الوثيق بالاستراتيجية الامبريالية على النطاقين الاقليمي والعالمي. وهكذا فان وظائف وخصائص الكيان الصهيوني العنصري تجعله في موقع المتناقض تناقضا جذريا وتناحريا مع الشعب الفلسطيني وجميع الشعوب العربية من المحيط الى

الخليج. فوظيفته الامبريالية تملي عليه البقاء مستعدا ومستنفرا لضرب أي نهوض لحركة التحرر الوطني العربية، تأمينا للمصالح الامبريالية الاستراتيجية في المنطقة وخصائصه الاستيطانية التوسعية تملي عليه التمسك باستراتيجيته القائمة على نفي وجود الشعب الفلسطيني باعتباره نقيضا لوجوده وكيانه المصطنع.

ان هذه الوظائف والخصائص للكيان الصهيوني تجعل من امكانية التعايش معه امكانية غير واقعية، بل هي مستحيلة. فهي بحكم طبيعتها وآلياتها تولد تناقضا محتدما وصراعا دائما لا يمكن أن يتوقف بدون زوال أسبابه الموضوعية.

ان قادة الحركة الصهيونية يدركون أن شرط استمرار الكيان الصهيوني وبقائه يكمن في أدائه لدوره ووظيفته الامبريالية - الصهيونية، وأي تراجع في هذا الدور سيؤدي الى زعزعة استقراره وتماسكه الداخلي، ومع مرور الوقت سيفقده مبرر وجوده حتما، فالكيان الصهيوني ظاهرة غريبة وغير طبيعية ولأنه كذلك فهو غير قابل للحياة بدون حقنه بمقومات البقاء والاستمرار من قبل الدوائر الامبريالية والصهيونية.

والمشكلة الرئيسية للكيان الصهيوني لاتزال تتمثل بفشله الذريع في تبديد الشعب الفلسطيني، وفي طمس هويته الوطنية وتبديد شخصيته المستقلة، ففي ظل الحضور السياسي والنضالي للشعب الفلسطيني ورفضه الرضوخ لارادة العدو ولمخططاته ومشاريعه السياسية. وفي ضوء استمرار تدفق حيويته وديناميته التي تفجرت عن اندلاع الثورة وعن سلسلة من الانتفاضات التي شهدتها الأرض المحتلة والتي توجت بالانتفاضة الشعبية العارمة المندلعة في كانون أول عام ١٩٨٧، تظل أزمة الكيان الصهيوني قائمة ومستعصية على جميع الحلول.

ان التصدي لسياسات العدو الصهيوني ودحرها وافشالها، ومتابعة النضال من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتطوير أشكال نضاله سيظل العامل الحاسم في حرمان المشروع الصهيوني من الاحساس بالاستقرار والثبات وفي توليد أزماته التاريخية المستعصية وفي جعلها أزمات متفاقمة يستحيل ايجاد حلول لها.

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انطلاقا من رؤيتها لطبيعة الكيان الصهيوني بوصفه كيانا استيطانيا عنصريا عدوانيا توسعيا يقوم بوظيفة امبريالية صهيونية مشتركة، تؤكد بأن الصراع الدائر منذ أكثر من مئة عام ليس صراعا بين قوميتين. بل هو صراع بين حركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي من جهة، والتحالف الامبريالي - الصهيوني - الرجعي من جهة أخرى. فبينما تدافع الأولى عن وجودها وحقوقها ومستقبلها، يسعى التحالف المعادي لتوطيد دعائم الكيان الصهيوني باعتباره المنصة التي ينطلق منها لتصفية حركة التحرر الوطني ولابقاء سيطرته وهيمنته ونهبه لخيرات وثروات المنطقة العربية. والذين كانوا يعتقدون بأن "اسرائيل" يمكن أن تنفصل عن الصهيونية وتعيش كاحدى دول المنطقة بعيدا عن الأحلام والأهداف الصهيونية، وأنها يمكن أن تتوقف عن القيام بوظيفتها الامبريالية في المنطقة العربية، اكتشفوا أن هذا الاعتقاد وهما وسرابا. "فاسرائيل" بحكم طبيعتها وتكوينها وأهدافها ظلت التجسيد المادي الحي للمشروع الصهيوني. و"اسرائيل" بحكم مصالحها المشتركة وروابطها الوثيقة مع الدوائر الامبريالية الصهيونية ظلت مرتبطة بدورها ووظيفتها الامبريالية - الصهيونية في المنطقة العربية وعلى المستوى العالمي وتحولت من أداة الى شريك - ولو صغير - للامبريالية تتقاسم معها الغنائم

وتتحمل تبعات تنفيذ المخططات المشتركة.

- ان الروابط القائمة بين الحركة الصهيونية والدوائر الامبريالية هي روابط بنيوية مصلحية تاريخية قوية ومتينة والعلاقة الاستراتيجية المحكومة بالمصالح المشتركة نشأت وتعززت بتعاظم ضروراتها الموضوعية ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الامبريالية.

أما بالنسبة للعلاقة بين العدوين الامبريالي والصهيوني، فهما بحاجة لبعضهما البعض، وقد أثبتت التجربة الملموسة مدى أهمية وحاجة "اسرائيل" للدوائر الامبريالية ومدى أهمية وحاجة الدوائر الامبريالية "لاسرائيل" والتعاضد المتبادل سياسيا وعسكريا واقتصاديا خير شاهد على صحة هذا المبدأ في العلاقة بين الطرفين. "فاسرائيل" أثبتت نجاعتها العسكرية في تحقيق الأهداف الامبريالية . والدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الأمريكي أثبت نجاعته في تثبيت الكيان الصهيوني وجعله قادرا على الاستمرار.

- ان أي محاولة للفصل بين العدوين الامبريالي الأمريكي والصهيوني هي محاولة عقيمة ومضللة ودوغمائية هدفها تجاهل الواقع بعناصره المكونة له، فالكيان الصهيوني أصبح عنصرا فاعلا في الاستراتيجية الكونية لقادة البيت الأبيض وقد أثبتت التجربة أن أي تعارض ينشأ بين الطرفين ما هو الا تعارض جزئي وثانوي وسرعان ما يجري حله على قاعدة حاجة الطرفين لسيادة التفاهم والانسجام حول الأساسيات.

لقد أظهرت مسيرة الصراع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني ومخططاته العدوانية التوسعية بأن هناك قوى تقدمية يهودية معادية للصهيونية، وقوى يهودية معادية لممارسات الكيان الصهيوني على غير صعيد ومستوى. وبصرف النظر عن حجم ووزن هذه القوى ودورها في المعركة الدائرة لالحاق الهزيمة بالسياسات والممارسات الاسرائيلية ولتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة فان العمل بمبدأ التعاون مع القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية لبلوغ أهداف الثورة الفلسطينية المرحلية والاستراتيجية أمر لا يجب الاستخفاف به أو القفز عنه.

أن تطور وتصاعد الكفاح الوطني الفلسطيني والعربي ضد الكيان الصهيوني ومخططاته وسياساته ونجاحه في تحقيق انتصارات ومراكمة انجازات من شأنه أن يفاقم من التناقضات داخل الكيان الصهيوني وأن يقود الى اظهار مدى عقم وهشاشة الحلول التي يقدمها المشروع الصهيوني للمسألة اليهودية. ان مواجهة الكيان الصهيوني تتطلب اقامة مختلف أشكال التعاون مع القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المعادية للصهيونية فكرا وعقيدة وممارسة، ومع القوى المؤيدة لحق شعبنا في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني وكذلك القوى التي تدين القمع والارهاب ضد الفلسطينيين.

واذا كان صحيحا التأكيد دوما على أن المظهر الرئيسي للكيان الصهيوني هو المظهر الاستيطاني العنصري التوسعي الارهابي الاجلائي فان هذا الكيان وبالرغم من خصوصيته ينطوي على جملة من التناقضات وعلى قيادة الثورة العمل على الاستفادة من تناقضاته بما يخدم نضال الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

والى جانب الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية تحتل القوى والأنظمة العربية الرجعية والبرجوازية المرتبطة بالامبريالية مكانها في معسكر القوى المعادية للثورة الفلسطينية وحركة

التحرر الوطني العربية مع وجود فوارق بينها بطبيعة الحال.

وبرغم الاقرار بوجود فوارق بين الأنظمة العربية تتصل بمستوى التبعية والارتباط بالدوائر الامبريالية وبمستوى الاتفاق أو الاختلاف مع المخططات المعادية المرسومة للمنطقة فان هذا الاقرار لا يلغي المظهر العام للنظام الرسمي العربي كنظام تابع.

وبحكم بنيتها الطبقية والأيديولوجية وارتباط مصالحها ارتباطا وثيقا بالمصالح الامبريالية، تحولت القوى الرجعية والبرجوازية المستسلمة الى سلطة قمع لحركة الجماهير، لمنعها من متابعة كفاحها ونضالها في سبيل تحقيق أهدافها الوطنية والقومية فالتناقض الأساسي للرجعية والبرجوازية هو مع حركة الجماهير الفلسطينية والعربية. وليس مع العدو الامبريالي الصهيوني، وقد برهنت التجربة على قيام تحالف بين الرجعية العربية وتل أبيب وواشنطن في مواجهة الثورة ومن أجل القضاء عليها وتصفيتها، وفي سبيل مصادرة واقتسام الحقوق الوطنية وتبديد الهوية والشخصية الفلسطينية المستقلة ومن هذا المنطلق يمكن القول بتكامل أدوار الكيان الصهيوني والقوى الرجعية والبرجوازية العربية التابعة.

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين استنادا الى هذه المعطيات المثبتة والملموسة ترى بأن القوى والأنظمة العربية الرجعية التابعة تشكل موضوعيا جزءا لا يتجزأ من معسكر القوى المعادية للثورة، وهي انطلاقا من هذه الحقيقة تدعو فصائل حركة التحرر الوطني العربية لتكثيف النضال لفضح هذه الأنظمة والتصدي لسياساتها التصفوية للقضية الفلسطينية كما تدعو هذه الفصائل للتنسيق فيما بينها لمواجهة الخطر الصهيوني الذي يتهدد شعوبها ومن أجل تحرير أوطانها من الهيمنة والتبعية والاستغلال الامبريالي.

وفي هذا السياق تجدر الاشارة الى أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تدرك حقيقة وجود تناقضات غير تناحرية بين الأنظمة والقوى الاجتماعية التابعة لدوائر الامبريالية الصهيونية، ومع أن هذه التناقضات لا تنتقص من صحة تحليلنا ولا تؤثر على طبيعة التحالف الامبريالي - الصهيوني - الرجعي من حيث الجوهر، فان هناك مجالا للافادة منها فالنضال لخلق تضامن عربي يضغط على الامبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني للاقرار بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة يعتبر أمرا ممكنا ينبغي أن تعمل الثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني من أجل تحقيقه.

ومن هذا المنطلق ترى الجبهة الشعبية بأن وتيرة علاقة الثورة الفلسطينية بالأنظمة العربية يجب أن تحدد على أساس دعم نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية، وتجسيد هذا الدعم من خلال :

١) الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

٢) الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني بعيدا عن كل أشكال التدخل والوصاية أو الاحتواء أو محاولات التبديد والمصادرة.

٣) تقديم مختلف أشكال الدعم والاسناد السياسي والمادي والمعنوي لنضال الشعب الفلسطيني في مواجهة الكيان الصهيوني والامبريالية المريكية.

٤) ضمان الحقوق السياسية والمدنية للفلسطينيين.

٥) عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني "اسرائيل".

الفصل الثالث

أشكال وأساليب النضال

ان تحقيق النصر في صراعنا القائم ضد العدو الصهيوني يتطلب استخدام كل أشكال وأساليب النضال الرئيسية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية، فالعدو بحكم طبيعته وسماته وشبكة علاقاته وتحالفاته يتمتع بتفوق كاسح في مختلف الميادين. مما يستوجب اجادة جميع أشكال النضال والعمل على تطويرها دوما، بما يخلق مستوى من النهوض الثوري، وبما يمكن من متابعة المعركة وحشد أوسع الطاقات والامكانات الجماهيرية لخوض الكفاح المتعدد الأوجه لتأمين مراكم المكاسب والانتصارات على طريق تحقيق أهداف شعبنا بأشكاله المتعددة ، ولا ينفي الأهمية القصوى للكفاح المسلح الشكل الرئيسي للنضال باعتباره الرافعة والقوة الدافعة للأشكال النضالية الأخرى.

ومن هذا المنطلق ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن الكفاح المسلح هو الأسلوب الرئيسي للنضال الوطني الفلسطيني المعاصر.

فالطبيعة الطبقية والايديولوجية والممارسات العدوانية العنصرية الاستيطانية للعدو الصهيوني تجعل من الكفاح المسلح الأسلوب الرئيسي بين أساليب النضال الأخرى، والكفاح المسلح كما أثبتت التجربة الملموسة لعب دورا رئيسيا في بعث روح اليقظة الوطنية في صفوف شعبنا وفي بلورة هويته وشخصيته الوطنية المستقلة، وفي تحقيق انجازات وطنية هامة أبرزها اعتراف العالم بالحقوق الوطنية المشروعة وبالمنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا، كما شكل الرافعة الأساسية لانهاض أشكال النضال الأخرى ولتبوء قضيتنا الوطنية موقعها ومكانتها الهامة فلسطينيا وعربيا ودوليا، وكما تشير الوقائع المادية الملموسة فان التناقضات التي حكمت وتحكم العلاقة بين الشعب الفلسطيني والكيان الصهيوني، هي من نوع التناقضات الأساسية التناحرية التي لا تحل بغير القوة والعنف.

ان العنف الثوري الذي تمليه الضرورات الموضوعية السالفة الذكر انما ينطوي على أهداف انسانية نبيلة تتوخى وضع حد للسياسة الصهيونية العدوانية ورفع المعاناة عن كاهل الشعب الفلسطيني وتحقيق أمانيه وطموحاته الوطنية والقومية المشروعة، فضلا عن تخليص اليهود من ويلات الزج بهم في حروب طاحنة لم تتوقف على مدار عقود متتالية.

ان العنف الثوري والكفاح المسلح هو حق مشروع للشعوب كفلته المواثيق الدولية في التصدي للاحتلال والاغتصاب والاستيطان.

واساليب النضال المختلفة تتحدد في كل مرحلة من المراحل تبعا للظروف القائمة ومدى ملاءمتها واستجابة الجماهير لها. فالانتفاضة الشعبية المجيدة المندلعة في كانون أول ١٩٨٧ كنتيجة منطقية لتراكم خبرة نضالية متعددة الأشكال والأوجه طرحت أسلوبا جديدا من أساليب النضال العنفي غير المسلح، وطغى أسلوبها الكفاحي الجديد على سائر أشكال الكفاح الأخرى وفضلا عن ذلك فقد تميزت الانتفاضة بكونها استطاعت الجمع بشكل خلاق ومبدع بين اكثر من أسلوب نضالي في آن معا، فأغنت بذلك التجربة الثورية العالمية بما أضافته لها من ابداعات نظرية

وعملية في ميادين الانتفاضة وفنونها وأشكالها دوما بامتلاك القدرة على الانتقال من شكل نضالي الى شكل آخر في الوقت المناسب والظروف الملائمة ووفق متطلبات المرحلة النضالية.

ان طبيعة العدو الصهيوني تفرض أن تكون معركتنا شاملة ومتعددة الأشكال ما أمكن ذلك، فالشكل الرئيسي للنضال بدون ارتباطه بأشكال النضال الخرى يبقى قاصرا عن تحقيق أهدافه. وقد برهنت التجربة بوجود علاقة جدلية بين أشكال النضال وبأن النجاح في الربط بين هذه الأشكال هو الذي يمكن من تجريد العدو من اوراق قوته وتفوقه ويعزز من فرص احداث عزلته على المستويين الاقليمي والدولي. فالنضال الواسع والمتنوع والمتكامل الذي تخوضه الجماهير ضد المحتلين الاسرائيليين الصهاينة وحلفائهم يجعل من قدرة القوى المعادية على ممارسة التضليل أو المناورة والمداورة محدودة جدا.

لقد أفلح الشعب الفلسطيني في السنوات الماضية في توسيع أبواب النضال الجماهيري والسياسي والديبلوماسي والاعلامي والتضامني وفي فتح أبواب نضالية جديدة، فالخبرة النضالية المديدة لشعبنا الفلسطيني المكافح كفيلة دوما بالخلق والابداع وتنويع أشكال العطاء وتطويرها.

والآن اذا كان النضال السياسي بأشكاله المتعددة لم يزل يحتل الموقع الأول في مجرى النضال الوطني الفلسطيني ومن مجمل اهتمامات الثورة، فان النضال في المجالين الاقتصادي والأيديولوجي لا يجب أن يقل أهمية عن النضال السياسي.

الفصل الرابع

حركة التحرر الوطني الفلسطيني جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربي

على ضوء انكشاف الطبيعة الطبقية الأيديولوجية الاستيطانية للكيان الصهيوني العنصري في فلسطين المحتلة، ووظيفته الامبريالية - الصهيونية، واتساع دائرة ممارساته العدوانية لتشمل المنطقة العربية برمتها، اتخذ الصراع الدائر بين حركة الجماهير الفلسطينية والعربية وقواها الوطنية التحررية ضد الكيان الصهيوني طابعا مباشرا وتناحريا.

وانطلاقا من ايمان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وان الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وان حركة التحرر الوطني الفلسطيني جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العربية.

وارتباطا بالمتغيرات الكبيرة والنوعية التي أصابت النظام الدولي والاقليمي، وخاصة بعد انهيار نظام القطبين وبروز عامل متعدد الأقطاب وبقيادة الولايات المتحدة، وبعد حرب الخليج وما أفرزته من نتائج على صعيد المنطقة العربية والأوضاع الجديدة التي تعيشها الأمة العربية، فان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعلى ضوء العلاقة العضوية الوثيقة التي تربط بين شعوب الأمة العربية وفصائلها وأحزابها وقواها الوطنية والتقدمية، على قاعدة الروابط القومية (اللغة، التاريخ، الثقافة، الأماني، والمصالح المشتركة والأرض) والتصدي الجدي لحاضرها ومستقبلها من خلال المخططات الامبريالية الصهيونية، فانها ترى أهمية وضرورة العمل المشترك فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف التالية:

١) بناء علاقة صحيحة بين القطري والقومي، الخاص والعام في نضالات مختلف قوى التحرر العربية.

٢) تؤمن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالبعد القومي للقضية الفلسطينية، وهي اذ تؤكد الدور الخاص للشعب الفلسطيني في عملية التحرير، فانها تعتبر عملية تحرير فلسطين ودحر الصهيونية مهمة قومية.

٣) النضال المشترك لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عام ٦٧، وعلى قاعدة قرارات الشرعية الدولية ومن أجل تعزيز الكيانية، وترسيخ الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية مجسدة بمنظمة التحرير الفلسطينية، والدفاع عن استقلالية القرار الوطني الفلسطيني. وتحقيق حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

٤) العمل على تصحيح علاقات م.ت.ف. عربيا، بتصليب العلاقة مع الجماهير العربية وقواها الطليعية، ومع التأكيد على مسؤولية الثورة الفلسطينية في استنهاض حركة الجماهير العربية. الا أن ذلك لا يعني أن تنوب عنها أو تشكل بديلا لأي فصيل منها.

٥) العمل على تجديد حركة التحرر العربية وذلك على ضوء الأزمة البنيوية التي تعصف بالجناح البرجوازي والعمالي فيها. مما يتطلب حوارا جديا وواسعا بين مختلف فصائلها وأكبر عدد من المثقفين الديمقراطيين.

٦) بذل المزيد من الجهود لاقامة جبهة عربية تقدمية ديمقراطية والتركيز على اشتقاق صيغة سياسية تنظيمية للعمل المشترك بين فصائل حركة التحرر العربية في بلدان الطوق. واعتبار معركة نيل الحقوق الديمقراطية للانسان العربي معركة أساسية.

٧) العمل في سبيل اقامة حزب الطبقة العاملة العربية الموحد على المدى الاستراتيجي.

٨) النضال ضد كل الظواهر والنزعات القطرية والطائفية والمذهبية.

٩) العمل على اقامة تضامن عربي على أساس معاداة الصهيونية والامبريالية.

١٠) النضال من أجل الوحدة العربية وتعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية جنبا الى جنب مع سائر القوى الديمقراطية والتقدمية العربية من أجل تحقيقها.

١١) العمل المشترك من أجل تحقيق المشروع الحضاري القومي العربي بما يتضمنه من مهام بناء المجتمعات المدنية الديمقراطية والتنمية لحل مشكلات الفقر والجوع والتصحر والتبعية بكافة أشكالها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية.

١٢) العمل على تأمين الأمن القومي الشامل، واستخدام الثروة العربية بالتنمية والتكامل الاقتصادي والسوق المشتركة ومواجهة تحديات المرحلة الجديدة من تطور العالم المعاصر على طريق مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد.

الفصل الخامس

حركة التحرر الوطني الفلسطيني جزء لا يتجزأ من قوى التحرر والتقدم والديمقراطية والاشتراكية والسلام في العالم

رغم التقدم العظيم الذي حققته البشرية عبر تاريخها الطويل. الا أنها لم تتمكن من اقامة نظام عالمي تتمتع فيه جميع الأمم والشعوب والأفراد بحقوق متساوية في تقرير مصيرها والسيطرة على مقدراتها وفي اختيار طريق تطورها المستقل بعيدا عن أشكال السيطرة والاضطهاد والاستغلال والارهاب والعدوان والاحتلال.

ويزداد الأمر تعقيدا في ظل الظروف الجديدة التي يجتازها العالم المعاصر. وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء نظام القطبين وبروز عالم متعدد الأقطاب تسعى الولايات المتحدة لتكريس قيادتها وفرض سيطرتها عليه، والتقدم الذي أحرزته الرأسمالية كونيا من خلال انهيار المعسكر الاشتراكي، وكل ذلك يتطلب مزيدا من تضافر جميع القوى المناضلة ضد الظلم والاضطهاد ومن أجل الحرية والعدالة والمساواة على الصعيد العالمي وفي بلدان "العالم الثالث" خاصة.

لقد عانى الشعب الفلسطيني ومن خلال تجربته الملموسة مختلف أنواع الظلم والعدوان والتشرد والاقتلاع والطمس والتبديد الذي يمارسه الاستعمار الاستيطاني الصهيوني المدعوم امبرياليا ورجعيا، ويناضل بشكل مثابر من أجل حقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة. وبالتالي فان حركة التحرر الوطني الفلسطيني هي جزء لا يتجزأ من المعسكر الذي يناضل من أجل الحرية والعدالة والمساواة على الصعيد العالمي. ففي ظروف انفلات الامبريالية من عقالها، وتفاقم نزوعها العدواني المتجلي بازدياد تدخلها المباشر وغير المباشر لضرب قوى التحرر والتقدم والسلم والاشتراكية يصبح مبدأ التضامن الأممي بين سائر القوى العالمية ضرورة موضوعية وسلاحا لا غنى عنه، لمواجهة حلف الامبريالية ومحاولاتها المستمرة لتعزيز مواقعها وتصفية خصومها واعادة ترتيب الأوضاع في العالم بما يكفل ادامة عملية نهبها لخيرات وثروات الشعوب.

ان التحولات والمتغيرات الانعطافية الكبرى الجارية على الصعيد الدولي باتت تستوجب اعتمادا متزايدا على القدرات الذاتية الوطنية والقومية، وذلك لا يعني البتة التقليل من أهمية دعم الحلفاء والأصدقاء في كفاحنا الوطني والقومي. وترى الجبهة بأن الاختلاف في وجهات النظر بين القوى الثورية العالمية، لا يجب أن يؤثر سلبا على العمل بموجبات التضامن الأممي الذي يقوم على مبدأ الاستقلالية والمساواة والتكافؤ في العلاقات بينها.

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، باعتبارها فصيلا من الفصائل الثورية على الصعيد العالمي يلتزم بمبادىء التضامن الأممي. تؤكد ايمانها المتجدد وسعيها الثابت والدؤوب لتعزيز وتمتين أواصر علاقات التحالف بين الثورة الفلسطينية والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في بلدان العالم الثالث، وقوى الديمقراطية والسلام في العالم، والبلدان الاشتراكية، وأحزاب الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية، واقامة مختلف أشكال التعاون مع جميع القوى السياسية والاجتماعية الداعمة والمؤيدة للقضية الوطنية الفلسطينية وللكفاح الوطني الفلسطيني العادل والمدافعة عن قيم

الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وذلك على أرضية أهداف النضال المشترك وهي:

١) النضال ضد العدوانية الامبريالية وخاصة الأمريكية ومن أجل نظام عالمي جديد يقوم على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، واختيار طريق تطورها المستقل. ويوجه جهوده ضد أخطار الحروب النووية والكوارث الأيكولوجية وتلوث البيئة. عالم تسوده الحرية والعدالة والمساواة بين الشعوب.

٢) النضال لحل مشكلة المديونية لصالح شعوب العالم الثالث المنهوبة والمضطهدة من النظام الامبريالي والاحتكارات العالمية. وكافة مشاكل التبعية التي يعانيها جراء طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية الغير متكافئة.

٣) الكفاح مع سائر القوى والفصائل التقدمية من أجل درء أخطار الحرب النووية وصيانة السلم العالمي، وضد كل أشكال القهر والقمع والتمييز العنصري ولتشديد العزلة على الكيان الصهيوني ونهجه العدواني ولفضح الصهيونية كحركة عنصرية رجعية سياسة وممارسة وأيديولوجيا.

٤) ضرورة تنسيق جهود مختلف الأطراف الدولية الساعية الى زيادة وزن ودور هيئة الأمم المتحدة وجميع الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية في ارساء أسس العدل والمساواة في العالم والتصدي لكل أشكال الظلم والعدوان، وعمليات خرق وتجاوز الأعراف والمواثيق والاتفاقات الدولية المعمول بها والدفاع عن حرية وحقوق الانسان المنتهكة في فلسطين المحتلة وفي كل مكان من العالم.

٥) تدعو الجبهة ومن موقعها في م.ت.ف. للنهوض بدور دول عدم الانحياز والبلدان الأفريقية والاسلامية في دعم واسناد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني والتضامن مع الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها واختيار نظامها الاجتماعي وتحديد طرق تطورها وتقدمها بعيدا عن كل أشكال الضغط والارهاب المباشر وغير المباشر.

٦) تطوير الجهود المبذولة لتكوين رأي عام عالمي مؤيد للحق الفلسطيني للضغط على التحالف الامبريالي - الصهيوني للتسليم بقرارات الشرعية الدولية التي تعترف بحقوق شعبنا في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرض وطنه.

.....انتهى.....

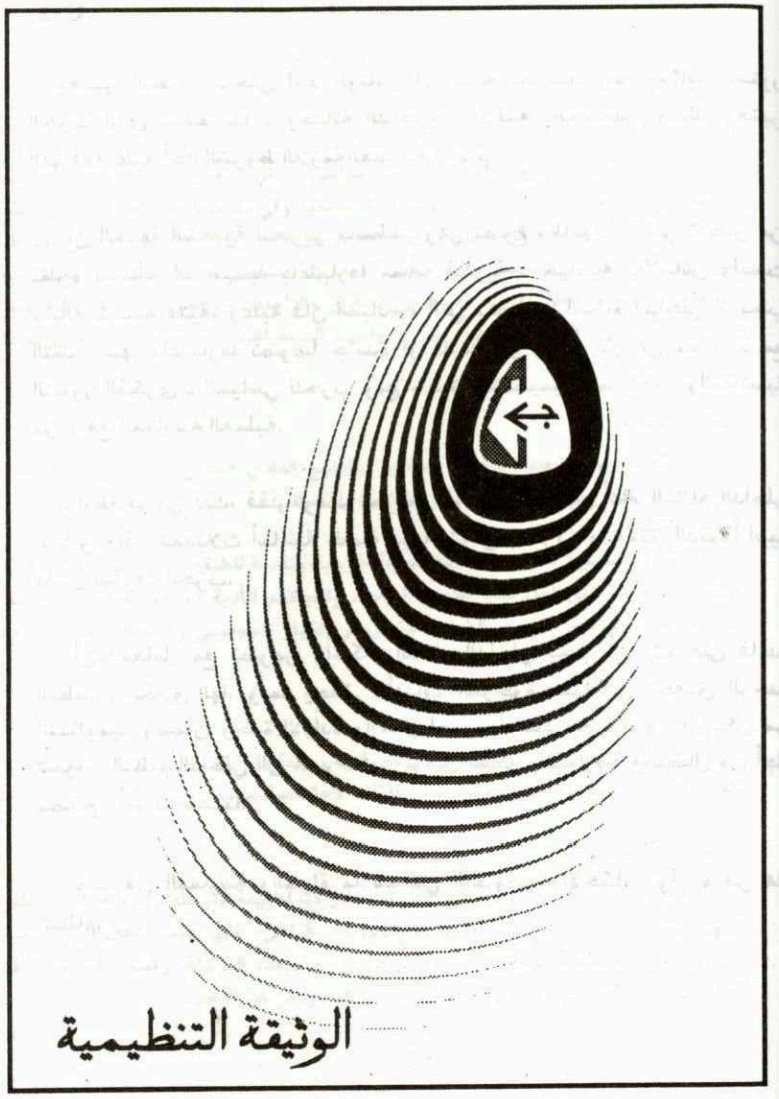

مقدمة...

يعتبر النظام الداخلي أحد الوثائق الأساسية لحزبنا، وهو بمثابة دستور الحزب الذي ينظم بناءه وحياته الداخلية وعلاقته بالجماهير. ولذلك تعتبر الموافقة عليه أحد الشروط اللازمة لعضوية الحزب.

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهي تصوغ نظامها الداخلي تنطلق من نظرة للمسألة التنظيمية باعتبارها مسألة فكرية - سياسية بالأساس وليست مسألة شكلية فنية، وعليه فان المبادىء التي يتضمنها النظام الداخلي لا يجب النظر اليها باعتبارها نصوصا جامدة أو ثابتة الى الأبد، بل هي متطورة مع التطور الفكري - السياسي للحزب ومع خبرته التنظيمية المتراكمة والمكتسبة من واقع الممارسة العملية.

وانطلاقا من ذلك، فقد توقف المؤتمر الوطني الخامس أمام النظام الداخلي السابق وأقر تعديلات أساسية خاصة فيما يتعلق بتعزيز وتعميق الديمقراطية داخل صفوف الحزب.

ان التعامل مع نصوص وأحكام النظام الداخلي يجب أن يتم على قاعدة التطبيق الخلاق لها، وبما يحقق الأهداف المرجوة منها في تحقيق الوحدة التنظيمية وضمان وحدة الارادة والعمل لعموم أعضاء الحزب، وبما يمكن من تحويل النظام الداخلي الى جسر متين لوصل الفكر بالممارسة والنضال من أجل مصالح وأهداف شعبنا.

ولنا في الممارسة والحياة ما سيغني النصوص والأحكام الواردة في هذا النظام.

الفصل الأول

مبادىء عامة

المادة الأولى :

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حزب سياسي مقاتل، يعمل لتعبئة وقيادة الجماهير الفلسطينية من أجل استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس كهدف مرحلي وتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني عن طريق ازالة الكيان الصهيوني. وفي سبيل اقامة دولة فلسطين الديمقراطية التي يعيش جميع مواطنيها بمساواة كاملة وبدون تمييز في الحقوق والواجبات ويناضل من أجل اقامة مجتمع اشتراكي خال من الاستغلال، وقائم على المبادىء الديمقراطية والانسانية على طريق مجتمع عربي اشتراكي موحد.

المادة الثانية :

تسترشد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالمنهج المادي الجدلي التاريخي، وبكل ما هو ديمقراطي وتقدمي في التراث الفلسطيني والعربي والانساني.

المادة الثالثة :

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فصيلة طليعية متقدمة للطبقة العاملة الفلسطينية وعموم الكادحين، تناضل من أجل بناء حزبهم الموحد، وتعبئتهم لتأدية دورهم التاريخي في عملية التحرير من الاستعباد القومي والطبقي المتمثل في الكيان الصهيوني والمتحالف مع الامبريالية والرجعية العربية.

المادة الرابعة :

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طليعة واعية ويقظة من الشعب، وتمثل الصيغة التنظيمية لتعبئة العناصر الطليعية من كافة الطبقات والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في التحرير.

المادة الخامسة :

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على ضوء ادراكها لطبيعة المرحلة - مرحلة تحرر وطني - فانها تؤمن بضرورة العمل الجبهوي الوحدوي الديمقراطي، الذي يضم كافة القوى الطبقية والسياسية والاجتماعية صاحبة المصلحة في انجاز مهام هذه المرحلة، وتسعى لتمكين الطبقة العاملة وعموم الكادحين وممثليهم للقيام بدورهم القيادي في هذا الاطار.

المادة السادسة :

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على ضوء احتلال فلسطين واستمراره، وعلى ضوء الدروس المستمدة من تجارب الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وتجارب الشعوب المناضلة ضد الاستعمار، تؤمن بترابط وتكامل كافة أشكال الكفاح، وتعتبر الكفاح المسلح الأسلوب الرئيسي للنضال ضد العدو وتمارسه وفق الظروف الملموسة في كل مرحلة من مراحل النضال.

المادة السابعة :

تؤمن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالترابط العضوي بين النضال الوطني الفلسطيني والقومي التقدمي للجماهير العربية كون الشعب الفلسطيني جزءا لا يتجزأ من الأمة العربية التي تواجه عدوا صهيونيا امبرياليا رجعيا مشتركا، يتطلب حشد كامل طاقاتها وامكاناتها.

ومن موقعها في النضال الوطني الفلسطيني فان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية التي تناضل من أجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والوحدة.

المادة الثامنة :

ان تحالف قوى التحرر والتقدم والديمقراطية والاشتراكية والسلم على الصعيد العالمي يشكل شرطا أساسيا لافشال سياسات الامبريالية وعلى هذا الأساس فان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ايمانا منها بمبدأ التضامن الأممي. تعتبر أن تحالف الجبهة الشعبية والحركة الوطنية الفلسطينية وقوى حركة التحرر الوطني العربية مع قوى التحرر والتقدم والديمقراطية والاشتراكية والسلم في العالم خطا أساسيا في سياساتها.

المادة التاسعة :

ان تحرير فلسطين واقامة المجتمع العربي الديمقراطي الاشتراكي الموحد، سيوفران الشروط الضرورية لحل مشكلات الفقر والتخلف والاضطهاد والاستغلال التي يعاني منها انسان هذا الوطن ومن ضمنها مسألة الأقليات.

المادة العاشرة :

تقوم الوحدة التنظيمية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على قاعدة الالتزام بالمبادىء اللينينية وجوهرها المركزية الديمقراطية كناظم لعلاقات الحزب الداخلية، وترسيخ القيادة الجماعية والنقد والنقد الذاتي، وتعميق الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية، مع ضمان وحدة الارادة والعمل في تنفيذ المهام، كما أنها تلتزم بالأخلاق الثورية مقياسا لمسلكية أعضائها.

الفصل الثاني
المبادىء التنظيمية الأساسية

المادة الحادية عشرة:
(المركزية الديمقراطية)

ان المبدأ الأساسي لبناء الحزب وتنظيم العلاقات داخله هو مبدأ المركزية الديمقراطية الذي يتمثل بالخطوط التنظيمية الأساسية التالية:

١) وحدة الارادة والعمل في صفوف الحزب كافة.
٢) انضباط واع، والتزام الأقلية بقرارات الأغلبية.
٣) التزام الهيئات الحزبية الأدنى بقرارات الهيئات الحزبية الأعلى.
٤) المناقشة الحرة والجادة والمسؤولة لسياسة الحزب ومواقفه وبرامجه تشكل حقا أساسيا لكل عضو لا يجوز المساس به. ومبدأ أساسيا من مبادىء الديمقراطية داخل التنظيم، وانه على أساس الديمقراطية داخل التنظيم يمكن تدعيم الانضباط الواعي.
٥) ممارسة الاستفتاء الحزبي لعموم أعضاء الحزب حول القضايا والمواقف الكبيرة والحاسمة، بحيث تكون نتيجته موجهة للجهة التي دعت الى الاستفتاء.
٦) يعمل الحزب على تشجيع المبادرة لدى أعضائه ومنظماته، كما يوفر لها كذلك أقصى مدى من الاستقلال في تقرير المسائل المحلية شرط أن لا تكون هذه المبادرات والقرارات مخالفة لسياسة الحزب وقرارات الهيئات الحزبية الأعلى.
٧) هيئات الحزب القيادية تتحدد بالانتخاب من القاعدة الى القمة.
٨) مسؤولو المراتب الحزبية على كافة المستويات يخضعون للانتخاب في مؤتمراتهم، وعلى الهيئات الأعلى أن تأخذ النتائج بعين الاعتبار.
٩) تقوم هيئات الحزب القيادية بتقديم تقاريرها الدورية أمام منظماتها، والى المنظمات الأعلى مباشرة.

المادة الثانية عشرة :
(القيادة الجماعية)

ان المبدأ الأساسي في قيادة الحزب هو مبدأ القيادة الجماعية الذي من خلاله يتجنب التنظيم الديكتاتورية الفردية، وعبادة الشخص، ويضمن ايجابيا الحوار الجماعي المسؤول لقضايا العمل الأساسية وتربية ملكات قيادية جديدة، وتطوير نشاط الحزب بشكل عام، ولكن القيادة الجماعية لا يجوز أن تميع المسؤولية الفردية أو تلغيها أو تشكل عبئا على مرونة الحركة ومبادرات الحزب، وان للترجمة الصحيحة لجماعية القيادة تتلخص بالقواعد التالية :

١) المسائل العامة والقضايا الأساسية والهامة ينبغي أن تبحث في المراتب القيادية الجماعية وتتخذ بها القرارات (في هذه المراتب نفسها) وفيما عدا ذلك ينبغي تشجيع مبادرات الفرد وتحمله المسؤولية كاملة ومحاسبته على أي خطأ أو تقصير.

٢) لكل هيئة قيادية مسؤول أول، وكل عضو في الهيئة القيادية يعتبر مسؤولا أمام المسؤول الأول والهيئة القيادية فيما يتعلق بمهمته، وفي نفس الوقت فان المسؤول الأول يعتبر مسؤولا أمام الهيئة القيادية.

المادة الثالثة عشرة :

(النقد والنقد الذاتي)

١) تلتزم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمبدأ النقد والنقد الذاتي طريقا لتطورها، وتحرص على أن يمارس النقد في وقته المحدد وبشكل علمي وبناء وايجابي، بهدف تصحيح الأخطاء وعدم مراكمتها، وتجنب الثغرات، ولتخليص العضو والعمل من العيوب والأخطاء. دون أن تؤدي عملية النقد الى تجريح العضو أو شل فعالية التنظيم.

٢) تمارس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عملية نقد علني لمواقفها الخاطئة في المراحل الأساسية من النضال، وتصغي باهتمام الى نقد الجماهير لها، والاستفادة من نقدها، كما تقوم بابراز المواقف الصحيحة بهدف تعميم الايجابيات، وبما يخدم النضال الوطني الفلسطيني ويؤكد على غنى تجربته.

المادة الرابعة عشرة :

(وحدة الحزب)

١) ان وحدة الحزب الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية، شرط أساسي لنموه وتطوره ولقدرته على قيادة الجماهير في معاركها نحو أهدافها، ولهذا يعمل الحزب على توطيد هذه الوحدة باستمرار ويخوض نضالا أيديولوجيا وتنظيميا وسياسيا ضد كل نشاط تكتلي أو تحريضي أو انقسامي من شأنه أن يهدد وحدته ويضرب مبدأ المركزية الديمقراطية داخل التنظيم.

٢) ان من واجب الحزب أن يدقق كل موقف نظري أو سياسي أو عملي خارجا عن مواقفه ويعبر عن نفسه خارج الأطر التنظيمية المحددة، كما يجب على الحزب وضع حد لمثل هذه الحالات عن طريق النضال الأيديولوجي أولا ثم عن طريق الاجراءات الانضباطية اذا تطلب الأمر ذلك.

٣) ان وحدة الحزب على الصعيد الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي وتماسك صفوفه بقوة وانضباط جميع أعضائه الحازم والواعي، هو القانون الثابت والدائم لحياة الحزب.

المادة الخامسة عشرة :

(الحزب والجماهير)

١) ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تؤمن بأن الجماهير الشعبية هي القوة الحاسمة في العملية الثورية، الأمر الذي يتطلب العمل بينها، وعيش همومها، ومعرفة مشاكلها والتعلم منها، واحترام معتقداتها، وتعبئتها وتنظيمها لتحقيق مصالحها وأهدافها ويعتبر الحزب بأن المسلكية الجماهيرية جزء أساسي من تقييم العضو الحزبي ويحاسبه على أساسها.

٢) ان النزعة الفوقية والبيروقراطية وقلة الصبر في التعامل مع الجماهير، تهدد الحزب بالانعزال وتضرب دوره القيادي.

الفصل الثالث

العضوية

المادة السادسة عشرة :

(شروط العضوية)

يحق لكل مواطن فلسطيني وعربي يتمتع بحسن السيرة والسلوك ويتميز بالاخلاص لقضية فلسطين وأمته العربية أن يكون عضوا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اذا توفرت فيه الشروط التالية:

١) أن يوافق على برنامج الحزب ونظامه الداخلي.

٢) أن ينتمي الى احدى المنظمات الحزبية ويناضل من خلالها.

٣) أن يبدي استعدادا لتطبيق القرارات وتنفيذ التعليمات الحزبية.

٤) أن يسدد الاشتراكات المقررة.

٥) أن يكون قد بلغ السادسة عشرة من عمره.

المادة السابعة عشرة :

(طريقة قبول العضو)

١) ينسب المرشح للعضوية من قبل عضو من أعضاء الحزب، ويصبح عضوا متدربا بعد موافقة الخلية أو المرتبة الحزبية التي يقدم لها التنسيب.

٢) على العضو الذي يقدم طالب الانتساب أن يعد تقريرا مفصلا وصحيحا عن طالب الانسحاب وكفاءاته وماضيه ومسلكيته، كما ينبغي على العضو أن يشرح لطالب الانتساب الخطوط العامة لبرنامج الحزب ونظامه الداخلي، ويوضح له مسؤوليات العمل الحزبي وواجباته، ويعتبر العضو الذي يقوم بعملية التنسيب مسؤولا عن آرائه وتوصياته أمام منظمات الحزب.

٣) يبلغ طالب الانتساب قرار قبوله كعضو متدرب كما يبلغ بفترة التدريب، وبرنامجها وهدفها.

٤) ينتظم الأعضاء المتدربون في حلقات تدرس برنامج الحزب ونظامه الداخلي خلال مدة تتراوح بين ستة أشهر وسنة قابلة للتمديد، يجري خلالها تأهيل العضو المتدرب للقيام بمسؤولية العضو كاملة وفي نفس الوقت يتأكد الحزب من أهلية العضو المتدرب للانضمام.

٥) بعد انتهاء فترة التدريب تناقش الخلية مسألة قبول العضو المتدرب كعضو عامل في صفوف الحزب، وفي حالة القبول، يجب مصادقة المرتبة الحزبية الأعلى على هذا القرار وعندها يصبح العضو المتدرب عضوا كامل الحقوق والواجبات ويبلغ بقرار القبول.

أما في حالة رفض الخلية قبول العضو المتدرب عضوا كاملا في الحزب وموافقة المرتبة الأعلى على قرار الرفض فان الخلية تكون مطالبة باتخاذ قرار بشأنه، اما بتمديد فترة التدريب أو اعتباره صديقا للحزب أو ضرورة ابعاده حتى عن دائرة الأصدقاء.

٦) ان أي استثناء لطريقة القبول هذه لا يتم الا بقرار خاص من الهيئات الحزبية المعنية.

٧) على العضو المتدرب كافة واجبات العضو، وله نفس حقوق العضوية عدا الترشيح والانتخاب.

المادة الثامنة عشرة :

(واجبات العضو)

١) أن يعمل على تدعيم وحدة الحزب الأيديولوجية والتنظيمية والسياسية.

٢) أن يطبق قرارات الحزب وسياساته وأن يلتزم بمواقفه بكل دقة. وأن ينفذ بأمانة واستقامة ودون تردد المهمات والتعليمات التي يكلف بها من الهيئات الحزبية في الوقت المحدد.

٣) أن يمارس النقد والنقد الذاتي، ويكشف عن عيوب ونواقص وأخطاء الحزب وأن يعلم الهيئات الحزبية عن كل هذه النواقص والأخطاء وعن كل عمل ضار بالحزب أو بالجماهير.

٤) أن يكون صادقا ومستقيما تجاه الحزب وأن يتجنب الكذب والالتواء واخفاء الحقيقة أو تشويهها.

٥) أن يحافظ على أسرار الحزب وأن يكون يقظا باستمرار تجاه نشاطات العدو ومخططاته.

٦) أن يكون مستعدا للالتحاق بالقتال عندما يطلب الحزب منه ذلك.

٧) أن يناضل باستمرار لتحقيق مصالح الجماهير وأهداف الثورة، وأن يكون مثالا للآخرين في الشجاعة والانضباط والنضال والتضحية وتحمل أقصى المشقات والصعوبات.

٨) أن ينشر سياسة الحزب وتوجهاته بين الجماهير ويدعوها للالتفاف حول مواقفه والانتظام في صفوفه.

٩) الانتساب الى المنظمة الجماهيرية والاتحاد أو النقابة التي تغطي ميدان عمله ونشاطه.

١٠) أن يناضل ضد الرواسب الضارة النفسية والمسلكية للمجتمع الاقطاعي والبرجوازي، وأن يناضل كذلك ضد المظاهر الخاطئة في العمل الحزبي كالأنانية وحب الظهور والفردية والبيروقراطية، والعمل الروتيني بدون حماسة، والتعالي عن المهمات اليومية الصغيرة، واثارة النقد الشخصي وحب الانتقام، وفي الوقت نفسه النضال من أجل اكتساب صفات الطبقة العاملة ومسلكيتها، والرغبة في التعلم والعلاقات الرفاقية والصادقة واحترام تنوع الآراء وحق الاجتهاد والالتزام الصادق بقضايا الحزب والثورة.

١١) أن يحافظ على ممتلكات الحزب، ويكون أمينا عليها وأن يساهم في تنمية الموارد المالية للحزب.

١٢) دراسة تاريخ فلسطين وواقع ومشكلات الشعب والثورة الفلسطينية، والدراسة الجادة لكل ما يصدر عن الحزب وكل ما يوجه به من قبل المركز.

١٣) دراسة الوضع العربي وواقع ومشكلات حركة التحرر العربية ودراسة تاريخ الحركة الصهيونية وواقع الكيان الصهيوني.

١٤) دراسة الاشتراكية العلمية والتراث الوطني للشعب الفلسطيني والأمة العربية والتراث الانساني الديمقراطي والتقدمي للشعوب ورفع مستوى وعيه ومعارفه باستمرار.

١٥) أن يتخذ موقفا علميا تقدميا من مسألة المرأة.

ان العضو الذي يهمل هذه الواجبات أو يتقاعس عن تأديتها بهمة وحيوية ونشاط يجب أن يكون موضع نقد وتثقيف وتطبيق الاجراءات الانضباطية بحق أي عضو يتكرر اهماله لهذه الواجبات.

المادة التاسعة عشرة:

(حقوق العضو)

١) أن ينتخب وينتخب في هيئات الحزب القيادية.

٢) أن يناقش بحرية تامة ضمن الأطر التنظيمية المسائل النظرية والسياسية ومشكلات الحزب وسياساته ونشاطاته العملية وأن يقدم الاقتراحات بشأنها الى أن يحدد الحزب مواقفه ويتخذ قراراته.

٣) أن ينتقد في اجتماعات الحزب الممارسات الخاطئة لأي قيادة حزبية وأي عضو في الحزب بغض النظر عن المركز الحزبي الذي يشغله.

٤) أن يناقش ويشارك في بحث أخطائه ومخالفاته ووضعه في الحزب وطبيعة مسؤولياته قبل أن تتخذ منظمة الحزب أية عقوبة بحقه أو قرارا متعلقا بنشاطه.

٥) أن يتوجه ضمن الأطر التنظيمية بأي شكوى أو سؤال أو اقتراح الى أية هيئة حزبية، وأن يتلقى جوابا على ذلك ضمن المهل الزمنية المحددة، والا فمن حقه مخاطبة الهيئات المركزية مباشرة.

٦) يدافع الحزب عن أعضائه في حال تعرضهم لأي ضرر بسبب المهام النضالية.

ان المساس بهذه الحقوق هو عمل ضد الحق الديمقراطي للعضو، وأي هيئة أو مسؤول لا يحترم حقوق العضو هذه يجب أن يوضع موضع نقد وتثقيف وتتخذ بشأنه الاجراءات الانضباطية.

المادة العشرون

(ترك الحزب)

يحق للعضو ترك الحزب على أن يطلب منه الحفاظ على كافة المعلومات والأسرار التي اطلع عليها من خلال عمله الحزبي، وعلى المرتبة الحزبية التي يعمل فيها العضو أن تعمل على ثنيه عن ذلك، واذا أصر فيعتبر تاركا للحزب.

المادة الواحدة والعشرون

(الانقطاع الحزبي)

تبحث المرتبة الحزبية في وضع العضو :

- الذي ينقطع بدون سبب مشروع عن القيام بالمهام الحزبية المكلف بها، ولمدة ثلاثة أشهر.
- الذي ينقطع عن الاجتماع الحزبي لمدة أربعة اجتماعات متتالية بدون مبرر.
- الذي لم يسدد اشتراكاته لمدة ثلاثة أشهر متتالية دون عذر مشروع.

ثم تدرس أسباب ذلك وتعالج الأمر، فاما تعتبره تاركا للحزب أو تأخذ بحقه الاجراء المناسب، وفي هذه الحالة يجري تبليغ العضو بالقرار بعد مصادقة المرتبة الأعلى. على أن يسمح له بالاستئناف خلال شهرين من تاريخ ابلاغه.

المادة الثانية والعشرون

(الانتقال)

١- عندما ينتقل عضو الحزب من منظمة حزبية الى أخرى يصبح عضوا فيها، وتتخذ الهيئات الحزبية المعنية الاجراءات لتنفيذ هذا الانتقال بشكل نظامي.

٢- تبقى مرتبة العضو الحزبية عند انتقاله كما كانت في الموقع الذي انتقل منه، أما مسؤولياته فتحدد بقرار من القيادة الحزبية المعنية.

الفصل الرابع

الاجراءات الانضباطية في الحزب

المادة الثالثة والعشرون

الهدف من الاجراء الانضباطي هو تمتين الانضباط داخل الحزب والتطبيق الصارم للنظام الداخلي، وتنفيذ قرارات الحزب، ومنع الليبرالية والبيروقراطية والاساءة الى الحزب أو أعضائه أو الجماهير، وعبى هذا الأساس فان الاجراءات الانضباطية (باستثناء الطرد) يجب أن تصدر وتطبق بأسلوب ايجابي وروح رفاقية تستهدف التوعية وخلق الانضباط الواعي، وضبط سلوك الأعضاء بوعي وطوعية.

١) تتدرج الاجراءات داخل الحزب وفق شدتها حسب السلم التالي:

التنبيه - الانذار - تخفيض المرتبة الحزبية - تجميد العضوية - الفصل من الحزب - الطرد.

٢) تجميد العضوية يعني أن تصبح حقوق العضو هي حقوق العضو المتدرب، وعلى الجهة التي تتخذ الاجراء أن تحدد الفترة الزمنية للتجميد. ثم تقف بعد انقضاء المدة لتقرر اما تثبيت الاجراء أو اعادة النظر به.

٣) تتخذ الاجراءات الانضباطية - كقاعدة - من قبل المرتبة التي يعمل فيها العضو، ويصادق عليها من قبل المرتبة الأعلى باستثناء كل من اجرائي الفصل والطرد من الحزب فانهما يقترحان من قبل المرتبة التي يعمل فيها العضو، ويقران من قبل المرتبة الأعلى ويصادق عليهما من قبل المرتبة الأعلى من المرتبة التي أقرت الاقتراح.

٤) فصل أو طرد عضو اللجنة المركزية العامة يحتاج لثلثي أصوات اللجنة المركزية الحاضرين، ومصادقة المؤتمر.

٥) عندما تناقش الهيئة الحزبية اجراءا انضباطيا بحق أي عضو من الأعضاء ينبغي عليها أن تطلب حضوره للاستماع الى وجهة نظره حتى يتمكن من شرح موقفه والدفاع عن نفسه أو ارسال رسالة توضح رأيه. الا في حالات استثنائية (كأن يرفض الحضور أو يقدم عذرا غير مقبول).

وعندما يتخذ القرار، يتوجب أن يطلع العضو المعني على أسباب اتخاذ هذا الاجراء.

٦) الفصل والطرد من الاجراءات القصوى في الحزب، وعلى الهيئات الحزبية في مختلف المستويات عندما تقرر فصل أو طرد أحد الأعضاء أو تصادق على ذلك أن تبدي أعلى حد من التدقيق والتريث وأن تتحرى الوقائع بعناية كبيرة، وأن تستمع بانتباه الى شرح المعني بالأمر قبل أن تقترح أو تقرر أو تصادق على فصل أو طرد أحد الأعضاء.

٧) عند فصل أو طرد أي عضو من أعضاء الحزب يتعين تعميم ذلك على عموم الحزب بعد استنفاذ فرصة العضو في الاستئناف.

٨) الاستئناف حق من حقوق العضو وينظم كما يلي:

ا) الاستئناف على الاجراءات ما دون الفصل أو الطرد يجب أن يتم خلال شهر من تاريخ تبليغ العضو بالاجراء.

ب) الاستئناف على اجرائي الفصل والطرد يتم خلال ثلاثة شهور من تبليغ العضو بالاجراء.

ج) الاستئناف يتم للمرتبة التي أخذت القرار ومرتبة أعلى.

د) في حال الفصل أو الطرد يتم الاستئناف للهيئة التي أخذت القرار ومرتبة أعلى ولجنة الرقابة والتفتيش المركزية.

٩) هناك العديد من الأخطاء التي تقع، تتطلب اجراءات لا ترد في النظام الداخلي، فالأخطاء الناجمة عن سوء استخدام السلاح وعن مسلكيات تسيء للجماهير وللتنظيم وقيمه ومبادئه، تستوجب تجاوز سلم الاجراءات العادية المتبعة في الحياة الحزبية، ومثل هذه الأخطاء تستدعي وضع لوائح اجراءات خاصة تقررها اللجنة المركزية ويجري العمل بموجبها.

١٠) تطبق الاجراءات التالية بحق الهيئات الحزبية:

التنبيه - الانذار - حل الهيئة وتعيين هيئة مؤقتة بدلا منها، حتى يتم تعيين أو انتخاب هيئة جديدة.

الفصل الخامس

الهيكل التنظيمي للحزب

المادة الرابعة والعشرون

١) الحزب منظم على أساس القطاعات الجغرافية والمهنية، فحلقات وخلايا الحزب تنظم في مكان السكن أو العمل وتجمع في منظمات الرابطة، فالقطاع، فالفرع ثم تنظيم الحزب على المستوى الوطني.

٢) المرجع الأعلى للحزب في كل مستوى:

ا) بالنسبة لحزبنا بكامله، المؤتمر الوطني، والكونفرنس الحزبي (المجلس الوطني العام) وفي الفترات الفاصلة بين دوراتهما اللجنة المركزية، وفي الفترات الفاصلة بين دورات اللجنة المركزية، المكتب السياسي.

ب) بالنسبة للفرع والمنطقة والقطاع، المؤتمرات المناظرة، أي مؤتمرات الفرع والمنطقة والقطاع وفي الفترات الفاصلة بين دورات هذه المؤتمرات، القيادات المناظرة المنتخبة من قبل المؤتمرات.

٣) هيئات الحزب القيادية ـ المؤتمرات والقيادات ـ على مختلف المستويات تأتي نتيجة الانتخابات.

٤) تجري الانتخابات بالاقتراع السري، وينبغي أن يضمن لكل ناخب حق الطعن بأي عضو من المرشحين وأن يضمن حق الدفاع للعضو الذي يتعرض للطعون.

٥) تتم عملية ترشيح القيادات الحزبية على مختلف المستويات وفقا لمبدأ الترشيح المركزي والترشيح الحر، في آن واحد بعد تحديد قوام الهيئة.

٦) في انتخابات اللجنة المركزية والمكتب السياسي، وكذلك مختلف القيادات على مختلف المستويات الأخرى يجري الالتزام بمبدأ التجديد النسبي لأعضاء الهيئات القيادية، ومبدأ استمرارية القيادة، على أن يكون التجديد في قوائم الترشيح المركزية بنسبة لا تقل عن ٢٥٪.

٧) من حق هيئات الحزب التي تمارس العملية الانتخابية أن تستبدل ممثليها في المؤتمرات والقيادات خلال فترة انتدابهم شرط أن يكون هناك ما يبرر ذلك.

٨) في الفترات الفاصلة بين دورات المؤتمرات المحلية تستطيع قيادات الحزب الأعلى اذا اقتضت الحاجة، أن تعين أو تنقل أعضاء القيادات الأدنى قبل ثلاثة أشهر من موعد الانتخابات.

٩) اذا استحال مؤقتا دعوة المؤتمر أو الهيئة الحزبية المعنية لانتخاب القيادة المناظرة، تعين القيادة الأعلى قيادة مؤقتة.

١٠) جميع المسائل التي لها طابع محلي تقررها المنظمات المحلية بهدف التكيف السليم مع الشروط المحلية الخاصة، وفي حالة أي تعارض بين القرارات التي تتخذها الهيئات الأدنى والقرارات التي تتخذها الهيئات الأعلى، فعلى الهيئات الأدنى الالتزام بقرارات الهيئات الأعلى.

١١) تستطيع منظمات الحزب أن تناقش مواقف وقضايا الحزب في الاجتماعات الحزبية، وأن ترفع آراءها ومقترحاتها الى الهيئات الحزبية القيادية.

وحالما تتخذ قيادة من قيادات الحزب قرارا معينا فان المنظمات الأدنى ملزمة بالتقيد به. واذا وجدت منظمة من منظمات الحزب أن قرار الهيئة الأعلى لا يلائم الشروط الواقعية في منطقتها فمن واجبها أن تطلب من الهيئة الأعلى تعديل القرار، ولكن اذا رفض ذلك فان المنظمة الأدنى ملزمة بالتنفيذ.

١٢) ان تشكيل منظمة حزبية جديدة يتطلب قرارا من قيادة المنظمة الأعلى مباشرة أما حل منظمة حزبية قائمة فيتطلب قرارا من قيادة المنظمة الأعلى تصادق عليه المرتبة القيادية الأعلى من المرتبة التي اتخذت القرار.

١٣) تستطيع قيادات الحزب في مختلف المستويات أن تنشىء حسب متطلبات العمل وتفرعاته عددا من اللجان والهيئات الأخرى لتعمل تحت قيادتها.

المادة الخامسة والعشرون:

يتشكل الحزب وفق الهيكل التنظيمي التالي:

١) الهيئات المركزية: المؤتمر الوطني ـ الكونفرنس الحزبي (المجلس الوطني العام) ـ اللجنة المركزية ـ المكتب السياسي ـ سكرتارية اللجنة المركزية ـ لجنة الرقابة والتفتيش المركزية.

٢) الهيئات القيادية للفرع: مؤتمر الفرع ـ لجنة الفرع المركزية وقيادة الفرع.

٣) مؤتمر المنطقة ـ لجنة المنطقة.

٤) مؤتمر القطاع ـ لجنة القطاع.

٥) مؤتمر الرابطة ـ لجنة الرابطة.

٦) الخلايا.

٧) الحلقات.

المادة السادسة والعشرون:

(المؤتمر الوطني)

١) المؤتمر الوطني هو أعلى هيئة في الحزب.

٢) ينعقد المؤتمر الوطني كل خمس سنوات.

٣) يتشكل المؤتمر من مندوبي المنظمات الحزبية وفقا لمبادىء هذا النظام واللوائح الملحقة به.

٤) أعضاء اللجان المركزية العاملون والمرشحون وأعضاء لجنة الرقابة والتفتيش المركزية، أعضاء طبيعيون في المؤتمر الوطني.

٥) يحق للجنة المركزية دعوة عدد محدد من الأعضاء ذوي الكفاءة والاختصاص كعاملين في المؤتمر على أن لا تزيد نسبتهم عن ١٠٪ من أعضاء المؤتمر ويحق لها دعوة عدد محدد من الأعضاء كمراقبين (لا تزيد نسبتهم عن ١٠٪ من الأعضاء العاملين).

٦) تدعو اللجنة المركزية المؤتمر الوطني للانعقاد مرة كل خمس سنوات ويحق لها دعوته في حالات استثنائية فيما اذا كانت هناك حاجة لذلك. وتلتزم اللجنة المركزية بدعوة المؤتمر بناء على طلب أغلبية المندوبين.

٧) مهمات المؤتمر الوطني:

ا) مناقشة تقارير اللجنة المركزية وتقرير لجنة الرقابة والتفتيش المركزية واتخاذ القرارات بشأنها.

ب) اقرار وتعديل برنامج الحزب ونظامه الداخلي.

ج) بحث ومناقشة واقرار كافة قضايا الحزب والثورة الأساسية في كل مرحلة من المراحل.

د) انتخاب اللجنة المركزية والأعضاء المرشحين، ويحق له حجب الثقة عن اللجنة المركزية أو أي عضو من أعضائها.

هـ) انتخاب لجنة الرقابة والتفتيش المركزية.

المادة السابعة والعشرون:

الكونفرنس الحزبي (المجلس الوطني العام)

١) الكونفرنس الحزبي هو هيئة حزبية عليا لها صلاحيات المؤتمر حال انعقادها.

٢) يعقد الكونفرنس الحزبي بناء على دعوة اللجنة المركزية بغالبية أعضائها.

٣) يتشكل الكونفرنس الحزبي من أعضاء اللجنة المركزية العاملين والمرشحين، ومن أعضاء لجنة الرقابة والتفتيش المركزية، ومن أعضاء اللجان المركزية العاملين والمرشحين للفروع الحزبية، ومن أعضاء الكادر الحزبي الكفؤ والمتخصص بما لا يتجاوز ١٠٪ من العدد السابق تختارهم اللجنة المركزية.

٤) يعقد الكونفرنس الحزبي في حالة وقوع تطورات سياسية أو داخلية هامة تفرض اتخاذ مواقف محددة بشأنها وعند تعذر عقد المؤتمر الوطني العام.

٥) يحق للكونفرنس اتخاذ قرارات تنظيمية أو سياسية أساسية بما في ذلك اجراء تعديلات على الهيئات الحزبية المركزية المنتخبة، أو انتخاب هيئات جديدة ويتحمل مسؤولية قراراته أمام المؤتمر الوطني العام.

المادة الثامنة والعشرون:

(اللجنة المركزية)

١) اللجنة المركزية هي أعلى هيئة حزبية بعد المؤتمر الوطني، وبعد الكونفرنس الحزبي (المجلس الوطني العام).

٢) تنوب عن المؤتمر الوطني في الفترات الفاصلة بين دورتي انعقاده، وتنفيذ قرارات المؤتمر، وقرارات الكونفرنس الحزبي، وبرنامج الحزب، وتشرف وتراقب على تنفيذ المكتب السياسي وهيئة السكرتاريا لسياسات الحزب وقراراتها.

٣) تنتخب اللجنة المركزية لمدة خمس أعوام من قبل المؤتمر الوطني، وهو الذي يحدد أعضاءها والأعضاء المرشحين وتملأ المقاعد الشاغرة في اللجنة المركزية من الأعضاء المرشحين، ويجب أن يكون أعضاء اللجنة المركزية منتسبين للحزب منذ مدة لا تقل عن (ثماني سنوات).

٤) تجتمع اللجنة المركزية مرة كل ستة أشهر بدعوة من المكتب السياسي، وللمكتب السياسي أو لأغلبية أعضائها حق دعوتها الى اجتماع استثنائي.

٥) تنتخب الأمين العام ونائب الأمين العام والأعضاء العاملين والمرشحين للمكتب السياسي، وسكرتاريا اللجنة المركزية.

٦) لها أن تدعو لحضور اجتماعاتها بعض المراقبين بدون أن يزيد عن ثلث أعضائها.

٧) مهمات اللجنة المركزية:

ا) مناقشة تقارير المكتب السياسي وتقارير السكرتارية للجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش المركزية، المتعلقة بكافة جوانب العمل واتخاذ القرارات بشأنها.

ب) اعلان حالة الطوارىء في الحزب وتجميد العمل بالنظام الداخلي كليا أو جزئيا وتتحمل مسؤولية ذلك أمام المؤتمر.

ج) دعوة الكونفرنس الحزبي للانعقاد عند حدوث تطورات سياسية أو تنظيمية تتطلب اتخاذ مواقف محددة بشأنها وعند تعذر عقد المؤتمر الوطني نتيجة أسباب موضوعية.

د) اقرار الموازنة السنوية العامة للحزب.

٨) يمارس الأعضاء المرشحون للجنة المركزية جميع حقوق وواجبات الأعضاء العاملين ما عدا حق التصويت وتعتبر أصواتهم استشارية.

المادة التاسعة والعشرون:

(المكتب السياسي)

١) المكتب السياسي هو الهيئة الحزبية التي تتولى المسؤولية الأولى في الحزب بين دورتي اللجنة المركزية.

٢) ينفذ قرارات اللجنة المركزية ويتابع تنفيذ قراراته.

٣) يقدم للجنة المركزية تقريرا دوريا عن أعماله وعن أعمال الحزب.

٤) ينتخب المكتب السياسي لمدة خمسة أعوام من قبل اللجنة المركزية وهي التي تحدد عدد أعضائه وتملأ المقاعد الشاغرة فيه. ومن حقها اعادة النظر به كهيئة أو أفراد عندما ترى ذلك ضروريا.

٥) المدة القصوى لاشغال عضوية المكتب السياسي يجب ألا تتجاوز ثلاث دورات متتالية وبما لا يزيد عن ١٥ سنة، ويجب أن لا يرشح للمكتب السياسي من مضى على عضويته أقل من ١٢ سنة.

٦) المدة القصوى لشغل موقع الأمين العام يجب أل تتجاوز ثلاث دورات متتالية وبما لا يزيد عن ١٥ سنة.

٧) يمارس الأعضاء المرشحون للمكتب السياسي جميع حقوق وواجبات الأعضاء العاملين ما عدا حق التصويت وتعتبر أصواتهم استشارية.

المادة الثلاثون:

(سكرتاريا اللجنة المركزية)

- هيئة حزبية تنتخبها اللجنة المركزية من بين أعضائها لتصريف عمل الحزب اليومي في مجالاته المختلفة، وفقا للقرارات والتوجهات التي تتخذها اللجنة المركزية واتلمكتب السياسي واستنادا للائحة تنظيم عملها ومقرة من اللجنة المركزية.

- تقدم تقارير دورية عن عملها الى المكتب السياسي واللجنة المركزية العامة.

- يمكن لعضو اللجنة المركزية أن يجمع بين عضوية المكتب السياسي وسكرتاريا اللجنة المركزية في آن واحد.

المادة الواحدة والثلاثون:

(لجنة الرقابة والتفتيش المركزية)

١) تنتخب لجنة الرقابة والتفتيش المركزية من قبل المؤتمر الوطني لمدة خمسة أعوام، ويعتبر أعضاؤها أعضاء طبيعيين في المؤتمر الوطني.

٢) تنتخب مسؤولها ونائبه من بين أعضائها.

٣) يجب أن يكون أعضاء لجنة الرقابة والتفتيش المركزية منتسبين للحزب منذ مدة لا تقل عن ثماني سنوات.

٤) يشارك أعضاء لجنة الرقابة والتفتيش المركزية في اجتماعات اللجنة المركزية العامة بصفة مراقب.

٥) يحق لمسؤول لجنة الرقابة والتفتيش المركزية أو نائبه، حضور اجتماعات المكتب السياسي وسكرتاريا اللجنة المركزية العامة بصفة مراقب.

٦) لا يجوز الجمع بين عضوية اللجنة المركزية العامة وعضوية لجنة الرقابة والتفتيش المركزية.

٧) تراقب تطبيق النظام الداخلي (وشروحاته) واللوائح المقرة، ومدى التقيد بالانضباط الحزبي من قبل الهيئات والأعضاء على كل المستويات.

٨) تراقب على مالية الحزب وممتلكاته وفق اللوائح المالية وقرارات الهيئات القيادية.

٩) تدرس بانتظام قضايا الهيئات والأعضاء الذين خالفوا النظام الداخلي وبرنامج الحزب وعطلوا تنفيذ قراراته وتتخذ بشأنهم القرارات المناسبة وتكون قراراتها ملزمة. أما بالنسبة للأعضاء المركزيين فتقترح بشأنهم الاجراءات الانضباطية للجنة المركزية العامة.

١٠) تدرس الشكاوي والاستئنافات المرفوعة لها، وتتخذ بشأنها القرارات وتبدي رأيها بالاجراءات المتخذة بحق أعضاء اللجنة المركزية العامة.

١١) تقدم لجنة الرقابة والتفتيش المركزية تقاريرها الى المؤتمر الوطني، والكونفرنس الحزبس (المجلس الوطني العام) في حال انعقاده، كما تقدم للجنة المركزية العامة تقارير عن أعمالها، وفي حال الاختلاف في وجهات النظر بين لجنة الرقابة والتفتيش المركزية واللجنة المركزية العامة، يسري قرار اللجنة المركزية العامة ويحق للجنة الرقابة والتفتيش المركزية تقديم وجهة نظرها للمؤتمر الوطني أو الكونفرنس الحزبي في حال انعقاده.

١٢) تتخذ الاجراءات الانضباطية بحق أعضاء لجنة الرقابة والتفتيش المركزية من قبل اللجنة نفسها ويصادق عليها من قبل اللجنة المركزية العامة في الفترة الفاصلة بين المؤتمرين.

المادة الثانية والثلاثون:

(منظمة الحزب في الفرع)

١) مؤتمر الفرع:

ا) ينتخب مؤتمر الفرع لمدة عامين.

ب) يحدد عدد المندوبين الى مؤتمر الفرع وكيفية انتخابهم، والانتخاب لملء المقاعد الشاغرة من قبل لجنة الفرع المركزية وفقا لمبادىء هذا النظام واللوائح الملحقة به، ويتشكل مؤتمر الفرع من مندوبي مؤتمرات المناطق وأعضاء اللجنة المركزية للفرع هم أعضاء طبيعيون في المؤتمر.

ج) يحق للجنة المركزية للفرع دعوة عدد محدد من الأعضاء كعاملين في المؤتمر، على أن لا تزيد نسبتهم عن ١٠٪ من أعضاء المؤتمر ويحق لها دعوة عدد محدد من الأعضاء كمراقبين لا تزيد نسبتهم عن ثلث عدد الأعضاء العاملين.

د) يحق للجنة المركزية أو لغالبية أعضاء المؤتمر دعوته لاجتماع استثنائي.

هـ) يناقش مؤتمر الفرع تقارير لجنة الفرع المركزية ويتخذ القرارات بشأنها كما يناقش أية قضية أخرى ويتخذ قرارا بشأنها أو يبدي رأيه فيها.

و) ينتخب لجنة الفرع المركزية ومندوبيه للمؤتمر الوطني.

٢) لجنة الفرع المركزية:

ا) تنتخب لجنة الفرع المركزية لمدة عامين، ويجب أن يكون أعضاؤها منتسبين للحزب منذ مدة لا تقل عن (خمس سنوات).

ب) يخضع أعضاء اللجنة المركزية الفرعية (عاملون ومرشحون) للانتخابات في مؤتمرات المناطق والقطاعات والروابط التي يعملون بها، وينظر في وضعهم في اللجنة المركزية الفرعية على ضوء النتائج.

ج) تنفذ لجنة الفرع المركزية في الفترات الفاصلة بين دورات مؤتمر الفرع قرارات الهيئات القيادية العليا في الحزب. وقرارات مؤتمر الفرع وقراراتها، وترفع تقاريرها بصورة منتظمة الى الهيئات الحزبية الأعلى.

٣) قيادة الفرع:

ا) تنتخب قيادة الفرع من قبل لجنة الفرع المركزية وتقوم بقيادة عمل الفرع في الفترة الفاصلة بين دورتي اللجنة المركزية للفرع.

ب) يخضع أعضاء اللجنة المركزية العامة وأعضاء المكتب السياسي (عاملون ومرشحون) للانتخابات في مؤتمرات الفروع التي يعملون بها، وينظر في وضعهم في اللجنة المركزية العامة على ضوء النتائج.

ج) تنفذ قيادة الفرع كافة قرارات الهيئات المركزية العليا في الحزب وقرارات مؤتمر الفرع ولجنتها المركزية وقراراتها.

المادة الثالثة والثلاثون:

(منظمة الحزب في المنطقة والقطاع)

١) مؤتمر المنطقة أو القطاع:

ا) ان أعلى هيئة لمنظمة الحزب في المنطقة هي مؤتمر المنطقة أو القطاع، وفي الفترات الفاصلة لجنة المنطقة أو القطاع.

ب) ينتخب مؤتمر المنطقة أو القطاع لمدة عامين.

ج) يدعى مؤتمر المنطقة أو القطاع من قبل القيادات مرة كل سنة على الأقل ويدعى المؤتمر الاستثنائي للانعقاد بناء على قرار من القيادة المناظرة أو بناء على طلب أغلبية أعضاء المؤتمر.

د) طريقة التمثيل في هذا المؤتمر تحددها قيادة الفرع وفقا لمبادىء هذا النظام.

هـ) يناقش مؤتمر المنطقة أو القطاع تقارير القيادات المناظرة ويدرس أية مسائل أخرى متعلقة بالحزب بشكل عام، وينتخب القيادات المناظرة والمندوبين الى مؤتمرات المنطقة والفرع.

٢) لجان المنطقة والقطاع:

ا) تنتخب لجان المنطقة أو القطاع لمدة عامين.

ب) يجب أن يكون أعضاء لجان المنطقة والقطاع قد مضى على وجودهم في الحزب مدة لا تقل عن أربع سنوات.د

ج) يخضع أعضاء لجنة المنطقة والقطاع للانتخاب في مؤتمرات القطاع أو الروابط التي يعملون بها وينظر في وضعهم على ضوء النتائج.

د) يجب أن يمارس العضو الجديد لمدة عام كحد أدنى مهام مرتبة الرابطة أو القطاع أو المنطقة كشرط لترفيعه الى مرتبة أعلى.

هـ) يحق للجنة المنطقة والقطاع أن تشكل ما تراه من مكاتب ولجان ومؤسسات تعمل تحت قيادتها.

المادة الرابعة والثلاثون:

(منظمة القاعدة في الحزب)

١) تنشأ منظمات القاعدة في مكان اقامة الأعضاء (حي، قرية، مخيم) ويمكن أن تنشأ أحيانا في مكان عملهم (معمل، مدرسة، مؤسسة، دائرة...ألخ) حيثما وجد ثلاثة أعضاء على الأقل.

٢) تشكل كل مجموعة من الأعضاء المتدربين يتراوح بين ٣ - ١٠ أعضاء حلقة تعتبر هي المرتبة الحزبية التي تعد الأعضاء للانتماء الكامل الى الحزب.

٣) تشكل كل مجموعة من الأعضاء حدها الأدنى ٣ أعضاء خلية تعتبر المرتبة الحزبية القاعدية الأساسية في بناء الحزب ولكل خلية مسؤول ونائب مسؤول.

٤) كل مجموعة من الخلايا يتراوح عددها بين ثلاثة الى سبعة في حي معين أو قرية معينة أو مكان عمل معين تشكل رابطة للحزب في ذلك المكان.

٥) كل مجموعة روابط في دائرة جغرافية معينة يتراوح عددها بين ثلاث الى خمس تشكل منظمة القطاع.

٦) كل مجموعة قطاعات يتراوح عددها بين ثلاثة الى خمسة قطاعات تشكل منظمة المنطقة.

٧) مؤتمر القطاع يتشكل من أعضاء لجنة القطاع والأعضاء المنتخبين من مؤتمرات الروابط وينتخب لجنة القطاع ومندوبيه الى مؤتمر المنطقة.

٨) مؤتمر المنطقة يتشكل من أعضاء لجنة المنطقة والأعضاء المنتخبين من مؤتمرات القطاع، وينتخب لجنة المنطقة ومندوبيه الى مؤتمر الفرع.

٩) مؤتمر الرابطة يتشكل من جميع أعضاء الخلايا التابعة لها، وينتخب لجنة الرابطة ومندوبين الى مؤتمر القطاع ويجب أن يكون أعضاء الرابطة منتسبين للحزب منذ مدة لا تقل عن سنتين.

١٠) لجنة الرابطة هي التي تصدق قرارات الخلية المتعلقة بقبول الأعضاء والاجراءات الانضباطية المتخذة بحقهم.

١١) واجبات المنظمات القاعدية:

ا) ضم أعضاء جدد للحزب، والتحري عن صفات الأعضاء وتقييمها.

ب) تنظيم الجماهير في مؤسسات جماهيرية من أجل النضال المطلبي السياسي واعتبار جماهيرية المنظمات الحزبية المقياس الرئيسي في تقييم المحصلة العامة لنشاطاتها في المجالات المختلفة.

ج) قيادة الجماهير الى المساهمة النشيطة في النضال، وفق برنامج الحزب ومواقفه السياسية وتعبئة الجماهير للثورة وايصال وجهة نظر الحزب ومواقفه لها.

د) تثقيف أعضاء الحزب والأعضاء المرشحين والارتفاع بمستوى وعيهم الأيديولوجي والسياسي عن طريق تنظيم دراسة أدبيات الحزب.

هـ) بناء أعضاء الحزب ثوريا، وتربيتهم على الجرأة والتفكير العلمي، والانضباط والطاعة الواعية والشعور بالمسؤولية ومحاربة كل العادات البالية المتمثلة بالفردية والأنانية والكسل والاهمال والمواربة، والتهرب من مواجهة المشاكل مواجهة علمية، وكذلك العمل على اطلاق طاقات الأعضاء ومواهبهم.

و)تطبيق الانضباط الحزبي بين الأعضاء.

ز) تطوير فهم وممارسة النقد والنقد الذاتي وتصفية عيوب العمل والمكافحة الشديدة للاهمال والفساد والغرور والأنانية وعدم الانضباط.

ح) الانتباه الدائم لمشاعر الجماهير وآرائها ومطالبها ونقلها الى المنظمة الأعلى.

ط) الاهتمام بقضايا الجماهير ومشكلاتها المادية والثقافية.

المادة الخامسة والثلاثون:

ان العضو الحزبي في الجهاز العسكري يجب أن يشكل نموذجا في التضحيات وتحمل الأعباء.

١) الجهاز العسكري يخضع أساسا للجنة المركزية للحزب والمكتب السياسي.

٢) يحق للمكتب السياسي تكليف قيادة الفرع المعني بقيادة العمل العسكري في الفرع.

٣) يتم تنظيم المنظمة الحزبية في الجهاز العسكري على نفس الأسس والمبادىء الواردة في هذا النظام، أما شكل التنظيم فيمكن تعديله ليتلاءم مع طبيعة الظروف التي يمر بها الحزب والجهاز العسكري.

٤) ان كل من يحمل السلاح في جهاز الحزب العسكري هو اما عضو في الحزب أو عضو متدرب أو صديق، وبالتالي فان التنظيمات العسكرية العامة لكل الجهاز العسكري يمكن أن تكون في الوقت نفسه تنظيمات لعملية البناء السياسي التنظيمي، بالاضافة للبناء العسكري.

المادة السادسة والثلاثون:

(العلاقة بين الحزب والمنظمات الجماهيرية)

١) ينشىء الحزب منظمات جماهيرية، ويوجه أعضاءه للمساهمة في مؤسسات جماهيرية قائمة، ويسعى جديا لمراعاة شخصيتها المتميزة، وللحفاظ على أقصى قدر من اللامركزية والاستقلالية لعملها.

٢) يشكل الحزب لجانا حزبية خاصة تقود العمل في هذه المؤسسات وفق برامج الحزب ومخططاته الموضوعة لهذه المؤسسات.

٣) تضع المكاتب الحزبية العاملة في المنظمات الجماهيرية برامج كاملة لعملها من شأنها تعبئة الجماهير في المعارك السياسية والمطلبية وخدمة قضايا الجماهير والثورة، ويصادق على هذه البرامج من قبل القيادات الحزبية المعنية.

الفصل السادس

أحكام عامة

المادة السابعة والثلاثون:

يعدل هذا النظام من قبل المؤتمر الوطني بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء المؤتمر العاملين الحاضرين.

المادة الثامنة والثلاثون:

جميع أعضاء الحزب متساوون أمام أحكام ومبادىء النظام الداخلي.

المادة التاسعة والثلاثون:

يحق للقيادات الحزبية اصدار لوائح تنظيمية هدفها تنظيم العمل شرط ألا تتعارض هذه اللوائح مع هذا النظام ويصادق على هذه اللوائح من قبل القيادة الحزبية الأعلى.

المادة الأربعون:

اللجنة المركزية هي التي تضع تفسيرات لهذا النظام ويحق للمكتب السياسي تفسير أية بنود شرط أن يقر هذا التفسير من قبل اللجنة المركزية في أول دورة لها.

المادة الواحدة والأربعون:

يحق للجنة المركزية في الحالات الطارئة وبعد تعذر عقد الكونفرنس الحزبي (المجلس الوطني العام) تجميد العمل بهذا النظام أو أية مادة من مواده على أن تصدر تعميما للحزب بذلك، وتتحمل اللجنة المركزية مسؤولية هذا الاجراء أمام المؤتمر الوطني.

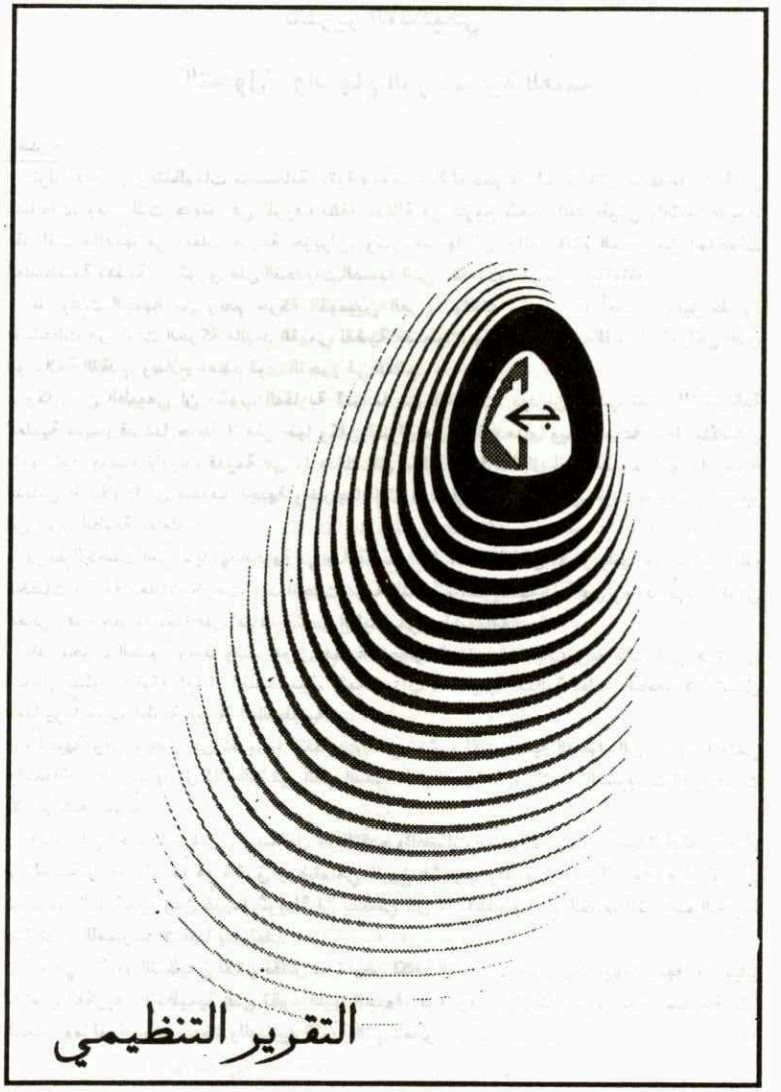

التقرير التنظيمي

"التحول" والمهام البرنامجية العامة

تقديم

تولد الاحزاب والتنظيمات كاستجابة ذاتية وموضوعية لمجمل التطورات التي تشهدها ساحة من الساحات، وقد ولدت جبهتنا في ظروف بالغة الدلالة في تاريخ شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية، فقد اتت ولادتها في اعقاب هزيمة حزيران، وكان قيامها الى جانب قيام العديد من المنظمات الفلسطينية بمثابة رد ثوري على التحديات الصعبة التي انتصبت امام شعبنا وامتنا.

لقد ولدت الجبهة من رحم حركة القوميين العرب، ولكنه سرعان ما أخذت تمايز نفسها، فاحتفظت من تراث الحركة بالبعد القومي لقضية فلسطين، واخذت تقارب الفكر الاشتراكي الذي هو علامة التقدم، وسلاح معظم قوى التحرر في العالم.

وكان من الطبيعي ان يشوب المقاربة قدر ما من التعثرات، بيد ان مطلب تبني الاشتراكية العلمية منهجاً قد غدا حاجة لا مفر منها وكان السؤال هو الى اي مدى وبأية سرعة، وهل بالامكان بناء بنية جديدة بأدوات قديمة الى ما هنالك من اسئلة باتت تشكل لب المفهوم الذي دار حوله النقاش طويلاً، داخل صفوف الجبهة وخارجها، الا وهو مفهوم التحول من حزب برجوازي صغير الى حزب للطبقة العاملة.

ورغم الخضات التي شهدتها الجبهة في بداية مسيرتها، الا ان لها ان تفخر بأنها خرجت من تلك الخضات سليمة معافاة، خرجت وقد انجزت مهمة التحول، بما يعنيه ذلك من وجود حزب طليعي عمالي يقف حارساً اميناً على اهداف الشعب الفلسطيني وطموحاته.

لقد انجزت الجبهة ومنذ وقت طويل عملية تحولها الى حزب عمالي ومع ذلك فهي لا تدعي احتكار تمثيل الطبقة العاملة الفلسطينية، فثمة احزاب فلسطينية عمالية تطمح الجبهة لأن تشكل معها يوماً حزب الطبقة العاملة الفلسطينية.

والجبهة وهي تناقش في تقريرها التنظيمي الذي ننشره الان عملية التحول الى حزب ماركسي باستفاضة، لا يخيفها كل ذلك التشنيع الذي اصاب الفكر الماركسي، ولا كل التشويهات التي اصابت الاشتراكية عموماً.

فنحن في الجبهة نعرف ان المستقبل هو للتقدم وللطبقات المقهورة، وعلى رأسها الطبقة العاملة، ان المستقبل هو لكل ما هو مشرق ووضاء في تاريخ الشعوب وقد قررنا في الجبهة، منذ وقت ان نأخذ من الماركسية ومن غيرها شريطة ان يكتسي كل ما نأخذه بطابع التقدم، اننا نفهم النظرية اداة ترشد للممارسة لا قيداً يحيقها...

اذاً في التقرير التنظيمي الاتي نقاش مستفيض لكافة التحولات التي مرت فيها الجبهة، في بيان للاسس الفكرية والتنظيمية التي تقوم عليها الجبهة، فيه اولاً وقبل كل شيء صيغة منفتحة على الحياة، ومتفهمة لواقع شعبنا ولينابيع الثرية التي تغذي حركته العامة.

اولاً: "التحول"

منذ سنوات تأسيسها الاولى، طرحت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مفهوم التحول، الذي عنت به امكانية الانتقال علمياً من تنظيم ديمقراطي ثوري، برجوازي صغير الى حزب يسترشد بالماركسية اللينية في بنائه وعلاقاته وسياسته ومجمل نشاطه.

وهذا المفهوم النظري لم يتم طرحه كتعبير عن رغبة ذاتية او ارادوية بقدر ما استند الى ضرورة موضوعية كان يعبر عنها انتقال حركة القوميين العرب من تنظيم برجوازي صغير راديكالي قومي الى تنظيم ديمقراطي ثوري، يسعى لتملك المنهج الماركسي وبناء ذاته نظرياً وسياسياً وتنظيماً على هذا الاساس.

لقد اثبتت خبرة الجبهة الشعبية التاريخية وتجربتها، كما اثبتت خبرة وتجربة بعض القوى الديمقراطية الثورية، ان عملية الانتقال من مواقع المثالية الى مواقع المادية الديالكتيكية، ومن مواقع الديمقراطية الثورية الى مواقع الاشتراكية العلمية انما هي ظاهرة موضوعية حدثت وتحدث في التاريخ الحديث والمعاصر عبر مراحله المختلفة وتعبر هذه العملية عن الضرورة الموضوعية لتشكل الطبقة العاملة نفسها من رحم الطبقات والفئات الاجتماعية الطبقية المنحلة في مرحلة الانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية ومرحلة الثورة البرجوازية الديمقراطية ورأسمالية التنافس الحر، وهي العلمية التي تتفق مع الاصطفاف والتمايزات الاجتماعية- الطبقية في البلدان التي تتسم بعدم اكتمال التشكيل الطبقي وتعدد نمطية الانتاج وقطاعاته واستمرار تأثير العلاقات ما قبل الرأسمالية ونجد هذا الامر مشخصاً في ظروفنا الفلسطينية والعربية حيث يوجد جنباً الى جنب مع التطور الرأسمالي المشوه اطار واسع من الفئات الوسطى والبرجوازية والبرجوازية الصغيرة والفئات البيتية، والهامشية وأشباهها. يضاف اليها في واقعنا الخاص الحالة الخاصة بالشتات الفلسطيني. وما لحق بالفلاحين من طرد ومن تدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني على يد الاحتلال الصهيوني وبالتالي تشرد وفقر فئات واسعة من المنتجين الصغار وتحول شرائح واسعة الى العمل المأجور.

ولا شك فان هذه الفئات تخضع لعملية حراك اجتماعي-طبقي والى تأثيرات مختلفة محلية وخارجية على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والفكرية، ويعبر ذلك عن نفسه بحركة فكرية ونشاط سياسي غير منسجم يتسم بعدم نضوج الطبقية والانتقالية والانتقائية والطوباوية، والتطرفات المختلفة، تتقاذفها عوامل كثيرة موضوعية وذاتية، تحدث في صفوفها تمايزات وانتقالات كمية ونوعية تجعل بعض فئاتها وتياراتها وافرادها يتحولون الى مواقع طبقية وفكرية وسياسية اكثر انسجاماً، وتحديداً يجعلها ذات وعي طبقي اكثر تبلور وما ينطبق على الافراد والفئات ينطبق على الائتلافات السياسية والاحزاب، وقوانين الديالكتيك العامة والثانوية تفعل فعلها في كل الاشياء والظواهر والعمليات، بما فيها الطبقات الاجتماعية والتنظيمات السياسية، وهذا ما انطبق علينا تماماً وعلى غيرنا اي الانتقال من المواقع القومية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الى المواقع الديمقراطية الثورية ومنها الى مواقع الماركسية، واذا ما اردنا الانصاف، فسنرى ان صيغة ومستوى تطورنا عند نشأتنا كجبهة شعبية يمثل امتداداً وتطوراً لحركة القوميين العرب، التي كانت بحاجة الى اعادة نظر وتجديد في اسسها الفكرية والسياسية والتنظيمية، وهو الامر الذي فرض البحث عن مناهج جديدة وبنى وأشكال جديدة للعمل، والبحث

عن ـ ـكة ثورية من طراز جديد تسترشد بالماركسية- اللينينية وترفع لواء الانتقال الى الاشتراكية في اطار هذا البحث الموضوعي طرحت قضية التحول، وقد عنى ذلك انكباباً جدياً على نقد التجربة السابقة والسعي لامتلاك المنهج المادي الجدلي الخلاق ومحاولة تطبيقه في تحليل الظروف الملموسة ورسم الاستراتيجية والتكتيك وبناء الادوات القادرة على القيام بذلك.

لقد شهدت جبهتنا في بداية تأسيسها جدلاً واسعاً حول مفهوم التحول ومضمونه، وأثبتت تجربة الجبهة وتجارب الاخرين بالملموس صحة وجهة النظر القائلة بامكانية الانتقال لا لافراد او فئات او مجموعات او اجنحة لوحدها، بل ولأحزاب وتنظيمات بكاملها وذلك في ظل توفر ظروف موضوعية وذاتية ملائمة ولم تطلق الجبهة مفهوم التحول وتعممه على كل التنظيمات البرجوازية البرجوازية الصغيرة الراديكالية او الديمقراطية الثورية كما فعل البعض، ولم تقتصر على الاحزاب التي استلمت السلطة في البلدان التي كانت تسمى سابقاً بلدان التوجه الاشتراكي، واذا كان الفكر الشيوعي السائد قد حاول وضع مقاييس ومعايير للتحول تتفق مع سمات الحزب الشيوعي السوفييتي وغيره من النماذج التي بنيت على شاكلته، فاننا قد عبرنا عن تمايز واضح في بداية عملية تحولنا، لهذه المسألة وحاولنا ان نقدم اجتهاداً باتجاهات مركبة للعملية، ونستطيع بكل فخر ان نقول ان ذلك قد شكل ويشكل اسهاماً عملياً للجبهة في هذا الحقل النظري والسياسي- الثوريين لكن تميزنا في مراحل تطورنا اللاحقة، وخاصة في السنوات الاخيرة، اخذ يبهت نسبياً حيث اصبح نموذج التحول الذي نسعى له هو النموذج السوفييتي، او نموذج الحزب الشيوعي كما هو معبر عنه في الادب الاشتراكي السائد والمستقى اصلاً من النموذج السوفييتي، وقد بينت التجربة بالملموس ان مقاييس ومعايير هذا النموذج قد لحق به من التأثيرات الستالينية السلبية الكثير من التشويهات التي وسمته بالبيروقراطية، والارادوية والدوغمائية والتزمّت الايديولوجي وغيرها من الصفات والسمات والممارسات التي ادت الى ازمته فموضوعياً لحق بنا وبغيرنا من اتخذوا من هذا النموذج مثالاً لتحولهم الكثير من تلك التشويهات، الامر الذي يستدعي البحث عن الطريق الخاص النموذج الامثل لبناء حزب التغيير الثوري المنسجم مع ظروفنا الملموسة. وانصافاً للحقيقة، نرى لزاماً علينا ان نشير الى اننا تميزنا سياسياً عن التشكيلات الشيوعية السائدة ، وكانت لنا مواقفنا الخاصة تجاه قضيتنا الوطنية والمسألة القومية العربية والنظرة للصهيونية كظاهرة استعمارية ولكيانها السياسي "اسرائيل" وبالرغم من اقترابنا من الشيوعين العرب والفلسطينين في كثير من المسائل وفي صيغ التنظيم واساليب واليات العمل الا اننا طرحنا فهماً اكثر صحة وواقعية في مسألة تكوين البديل الثوري انطلاقاً من تشخيصنا لازمة حركة التحرر العربية، وحملنا الشيوعيين وانفسنا جزءاً من المسؤولية عن الازمة واستطالتها واستفحالها، وكنا اكثر اقتراباً من الحقيقة حين اعتبرنا معظم الاحزاب الشيوعية العربية تعاني من الاصلاحية، وضعف الاستقلالية والاغتراب عن واقعنا، والذيلية للبرجوازية احياناً كثيرة، ورفضنا ادعاءها باحتكار التمثيل السياسي للطبقة العاملة فعللنا فكرة امكانية تواجد وتعايش اكثر من حزب ماركسي على ساحة عمل واحدة، وطرحنا مهمة وحدة كل القوى الديمقراطية الثورية والماركسية في الساحة الفلسطينية، وعممنا ذلك على المستوى العربي وصولاً الى طرح فكرة حزب ماركسي - لينيني موحد.

ان تجربتنا تؤكد بالملموس على صحة وصوابية خيارنا في التحول على الرغم من اية ملاحظات حول دقة المفهوم نفسه، فليس المهم المصطلح، بل مضمونه، والمضمون الذي عبرنا عنه في تطورنا يعكس عملية موضوعية لم نخترعها من بنات افكارنا ولم نقرها بأمر او مرسوم، بل هي تعبير صحيح لانتقال واقعي يجري في الواقع الموضوعي، وهي عملية واعية وديناميكية متحركة ومتطورة حسب الخبرة والممارسة وتعمق المعارف، ولا يعني انهيار النموذج الحزبي الذي يشكل مثالاً للتحول سقوط فكرة التحول او توقف العملية ذاتها، تماماً كما ان انهيار النموذج الاشتراكي لا يعني سقوط فكرة الاشتراكية ولا سقوط النهج الماركسي المادي الجدلي، كما لا يعني سقوط الحاجة اليهما وضرورة تعميق الرؤية حولهما، لكن تجربتنا وتجارب غيرنا، وبقدر ما تؤكد على صحة خيارنا، بنفس القدر تؤكد على ضرورة توفر تصنيفات اكثر دقة وعلمية للديمقراطيين الثوريين وللأحزاب الطليعية ولمعايير الاسترشاد بالماركسية والاشتراكية العلمية والالتزام بالمنهج المادي الجدلي. كما تؤكد على اهمية رؤية خصوصية واقع كل بلد، والنظر الى المستويات المختلفة للتطور والتي تستدعي بدورها تشخيصاً اكثر دقة لمهام التقدم الاجتماعي ولمتطلبات ومقاييس ومعايير القيادة والطليعة والزعامة السياسية والطبقية، وهذه المسألة بدورها تلقى على عاتقنا مسؤولية كبيرة يستدعي النجاح فيها ان تؤسس على ضوء تقييم موضوعي لتجربة التحول من اجل الاستفادة من خبرة ودروس التجربة واستنباط المهام اللازمة للتطور اللاحق بمنهج علمي ورؤية اكثر وضوحاً وواقعية.

ان التجربة الفنية لتطور جبهتنا عبر العقدين الماضيين تبين ان عملية التحول، هي عملية موضوعية تحكمها مجموعة عوامل وظروف موضوعية وذاتية تفعل بالاتجاهين الايجابي والسلبي فتجعل منها عملية متناقضة ومعقدة. ولا تتم بضربة سحرية او بتغيير اللافتة، بل بنضال شاق وصعب وجهود كبيرة ومثابرة من اجل حسم التناقض الاساسي الذي يحكم تطور التنظيم منذ البداية حتى النهاية، الا وهو التناقض بين البنية الفكرية- السياسية والتنظيمية والممارسة العملية السابقة الاصلية وبين البنيةالفكرية- السياسية والتنظيمية والممارسة العملية القائمة على اساس الالتزام بالمنهج الماركسي المادي- الجدلي قولاً وعملاً وان هذا التناقض يتجلى من خلال عملية تشمل كافة جوانب حياة ونشاط التنظيم الديمقراطي الثوري الفكرية- السياسية والطبقية والتنظيمية، وهي عملية واعية تقودها العناصر المتقدمة من الديمقراطيين الثوريين الاكثر اقتراباً من الفكر الاشتراكي العلمي، والساعية لامتلاكه وتمثله، والتي تشكل العامل الذاتي الاهم والحاسم في الارتقاء بالتنظيم نحو مواقع الطليعة الثورية تدريجياً، فمن مظهر ثانوي في التنظيم يتحول الاتجاه اليساري الى مظهر رئيسي سائد من خلال انحصار مواقع ومواقف اليمين المحافظ، فيعيد بناء التنظيم ويرتقي به ككل على اسس المنهج المادي الجدلي في كافة المجالات، ليصبح بالفعل حزباً ماركسياً يمثل طليعة واعية للطبقة العاملة ولعموم الكادحين وتجسيداً صحيحاً لعلاقة الطليعة بالجماهير الكادحة والمعبر في جوهره عن ارتباط النظرية الاشتراكية العلمية بالحركة العمالية والجماهير الشعبية.

وفي مراحل متقدمة من عملية التحول، فان تجربتنا اثبتت بالملموس ان امتلاك المنهج المادي الجدلي هو الذي سيحدد رسم وصياغة السياسة واوجه النشاط الاخرى، وهو الذي يعطيها تعليلها العلمي، ويساعد الفكر في تهذيب الممارسة وتدقيق خبرتها وتخليصها من مظاهر التجريبية

والارتقاء نحو الامساك بجوهرها الواقعي الاعمق، واستخراج عبرها ودروسها الى جانب عبر ودروس التجارب الثورية للشعوب الاخرى، الأمر الذي يؤدي بالمحصلة النهائية الى صياغة الاتجاهات المبدئية للنشاط اللاحق على ضوء قراءة الواقع على خلفية نظرية ارقى واكثر عمقاً، وهكذا... فكلما تم امتلاك المنهج العلمي بشكل افضل كلما كانت الممارسة انضج. وكلما تم التعمق بفهم واستيعاب الماركسية، وخاصة جوانبها الاقتصادية والفلسفية، كلما كان استخدامها كمرشد للعمل ومنهج للتحليل والتغيير افضل وانجح.

ولعملية التحول في صفوفنا خصوصيتها المتميزة فقد شكلت حالة جدل واسع، وكانت عملية متناقضة ومعقدة وخاضعة للعفوية واللا وضوح والتجريبية في بدايتها، ثم ما لبثت ان تحددت كعملية واعية تقودها العناصر المتقدمة الاكثر اقتراباً من الفكر الماركسي العلمي والساعية لامتلاك منهجه وتمثله، وبحكم احتدام الصراع الوطني وتأثير الاستقطابات الطبقية العربية وبفعل تأثير خبرة التجربة السياسية في حسم الخيار الفكري- السياسي تركز الصراع بداية على حسم الهوية اليسارية للجبهة واخذ تدريجياً ينتقل نحو حسم التازمها واسترشادها بالفكر والمنهج الماركسيين، فأصبحت متطلبات ذلك تستدعي المزيد من الوعي والتنظيم والبرمجة والتخطيط لعملية الانتقال على كافة الصعد الفكرة والسياسية والتنظيمية لكن عدم نضج اطروحات اليسار وممارسات، ووجود مقاومة قوية للبنية اليمينية السابقة وممثليها ترافق مع حسم التناقض مع مرهقات نظرية وسياسية ومع ممارسات تنظيمية انشقاقية مقابل نزعات مركزية بيروقراطية متشددة، عقد العملية، مع ان الجبهة استطاعت ان تتجاوز ذلك عبر نضال شاق وصعب وتضحيات جسيمة، وقد كانت الجبهة تفقد مع كل انشقاق جزءاً من النواة اليسارية التي تمثل التحول وتقودها مما اثر سلباً على وتيرة التحول. وبعد ان حسم الالتزام الايديولوجي للجبهة اخذت تخرج المسائل من حيز الجدل الى حيز التطبيق الملموس بشكل اكثر علمية، وقد جاء المؤتمر الوطني الرابع ليتوج هذه العملية فتشكل محطة نوعية هامة على صعيد استكمال عملية التحول وبناء الحزب الطليعي، فما هي محصلة الشوط الذي قطعناه على صعيد التحول بعد المؤتمر الوطني الرابع، واين وصلنا على هذا الصعيد؟ هل انجزنا عملية التحول ام نحتاج الى استكمالها؟ وما هي المقاييس والمعايير التي يمكن اعتمادها لمحاكمة هذه المسألة؟ ان من الضروري ان يكون تقييمنا نقدياً وجريئاً، وبقدر الانشداد للانجازات والايجابيات يجب ان ننشد للثغرات والنواقص والاخفاقات وكذلك الى رؤية التناقضات التي اعاقت وتعيق عملية تقدمنا على كافة الصعد ومن الهام ايضاً ان يكون تقييمنا شاملاً على كافة الصعد الفكرية والاجتماعية- الطبقية والتنظيمية والسياسية والجماهيرية ولذلك سنتناول كل مجال من هذه المجالات على حدة، دون ان يعني ذلك فصلاً تعسفياً ميكانيكاً بينها، لأن عملية التحول كل متكامل ونرتبط مختلف جوانبها بوحدة ديالكتيكية واحدة، ولان نشاط الحزب في كافة المجالات مندمج ومتداخل ويكمل بعضه بعضاً، ويقوم في مجمله على اساس الجوهر الواحد للحزب ووظيفته كذات واعية ومنظمة للقيادة السياسية للجماهير.

اولاً: على الصعيد الايديولوجي

اولى المؤتمر الوطني الرابع اهمية كبيرة للتحول على الصعيد الايديولوجي، واعتبر ان هذا الجانب يلعب دوراً حاسماً في عملية التحول، وبالتالي فان له الاولوية على ما عداه، ورسم المؤتمر اتجاهات العمل على هذا الصعيد بالخطوط البرنامجية التالية.

- وضع برنامج تثقيفي مركزي جديد، محدد بفترة زمنية، وخاضع للتوجه والمراقبة دورياً.
- اعادة النظر بالوثائق الاساسية للحزب، واعادة صياغتها لتصبح المادة المعتمدة في الحزب.
- الارتفاع المستمر بمستوى التملك العميق للنظرية من قبل القيادات وتوفير الفرصة لها للدراسة.
- وطمح سياسة مبرمجة لاعداد الكادر، وتمليكه لأساسيات النظرية.
- ايلاء العناية للكوادر النابهة، واعطائها اكبر الفرص للتعلم والبناء من خلال الدورات والمسؤوليات.
- الارتقاء بمستوى النشرة الداخلية لتعالج القضايا بعلمية وملموسية اكبر.
- اعادة النظر ببعض التعاميم والمواضيع السابقة، وتطويرها واصدارها كنشرات داخلية للتثقيف.
- انجاز شروحات النظام الداخلي.
- دراسة ادبيات الحزب في المستويات المختلفة.
- تثبيت التقاليد اللينينية بالنسبة لمجلة الحزب الجماهيرية المركزية.
- تشكيل مكتب دراسات وتثقيف يتولى مسؤولية الدراسات ووضع برامج التثقيف، والاشراف على الجانب النظري في حياتنا الحزبية من كافة جوانبه.

فما هي حصيلة التطور على هذا الصعيد، وما هو واقعنا الراهن؟

ان اية وقفة موضوعية امام ما انجزناه على هذا الصعيد، لا بد وأن ترى القفزة الكبيرة التي قمنا بها، الامر الذي يثير اعتزازنا، ويجعلنا نسجل التقدير الايجابي لما تم انجازه، وخاصة لجهة الالتزام بتوجيهات المؤتمر الوطني الرابع وتطبيق ذلك بشكل جيد بغض النظر عن هذه الثغرة او تلك مما لا يبهت الصورة العامة.

فعلى صعيد وضع البرامج التثقيفية ومتابعة ومراقبة تنفيذها، تتضمن مهام محددة على صعيد التثقيف والبناء الفكري.

وعلى صعيد رفع مستوى تملك القيادات والكوادر للمنهج الماركسي المادي- الجدلي وتوفير الفرصة لهم للدراسة والتعليم، فقد بذل الحزب في فترة ما بعد المؤتمر الوطني الرابع جهوداً كبيرة على هذا الصعيد وشكلت الدورات الخارجية القصيرة والطويلة الامد والقيادية الشكل الوسيلة الاساسية لذلك، والى جانبها ساهم تطبيق برنامج التثقيف من خلال الاجتماع الحزبي الدورات المحلية والمركزية واشكال التثقيف والاعداد الاخرى دوراً ايجابياً على القيام بهذه المهمة، وفي السنوات الاخيرة استطاعت الجبهة ان توفر كادرها الحزبي المختص والمؤهل للاسهام في تلبية المتطلبات الملحة لدراسة واقعنا على اساس المنهج الماركسي المادي الجدلي والاسهام الفاعل للجبهة في المياه الفكرية- السياسية والثقافية.

وعلى ضوء ما تقدم، نستطيع القول، رغم الثغرات هنا وهناك، ان الجبهة قد تحولت بالفعل الى مدرسة حقيقية لامتلاك ناصية التفكير الماركسي وقد تم قطع شوط كبير على هذا الصعيد حيث

بات الفكر الماركسي سائداً في تنظيمنا، خاصة في الصعيد الكادري والقيادي ويتوجهم الحزب نحو تعزيز تملك المنهج الماركسي المادي وترسيخ سيادة الاستخدام الخلاق لهذا المنهج.

كما وتجدر الاشارة الى ان متطلبات امتلاك واستخدام المنهج المادي الجدلي بشكل خلاق قد ازدادت بفعل ما افرزته الحياة وتطورات الواقع من ظواهر ومسائل واشكاليات جديدة يجب ان نأخذها بعين الاعتبار الا وهي:

١- تفاقم حدة الصراع على الجبهة الثقافية وضرورات المواجهة المتكاملة للالة الدعائية والاعلامية الامبريالية والصهيونية والرجعية خاصة بعد افرازات حرب الخليج، وللاتجاهات التصفوية والمغامرة.

٢- متطلبات النضال الوطني الفلسطيني في الظروف المستجدة وخاصة ما تفرضه وتطرحه الانتفاضة المجيدة من اسئلة كبيرة تتعلق بمفاصل العمل الوطني وافاقه.

٣- ضرورة الارتقاء بسياسات ومواقف الجبهة لتلبية المستلزمات الجديدة للعمل الوطني وابراز دور حزبنا بالعملية الجارية على صعيد حركة التحرر الوطني والجماهيري العربية. واعادة الاعتبار لما هو قيم وتقدمي في تراثنا العربي والتراث الانساني بأسره.

٤- ضرورة امتلاك فهم علمي للمسألة الدينية في ظروفنا الملموسة والاهتمام بالحياة الروحية للناس.

٥- ازدياد متطلبات التطور النوعي للجبهة على صعيد الامتلاك الاعمق للفهم والممارسة العلمية للعلاقة والعمل مع الجماهير في ظل الطموح للتحول الى حزب جماهيري مكافح، وكذلك استحقاقات تطور الحياة التنظيمية نفسها المرتبطة سياسياً بتعزيز الديمقراطية الحزبية الداخلية.

٦- مواجهة تحديات انهيار المنظومة الاشتراكية وضرورات تجديد النظرية والحركة الثورية ومواجهة تحديات المرحلة الجديدة من التطور العالمي وضرورات اسهام الجبهة النظري والسياسي والعلمي على هذا الصعيد.

٧- مواجهة تشوهات وثغرات العمل الايديولوجي التي وقع بها حزبنا في الفترة الماضية والمتقاربة او المتماثلة من تشوهات وثغرات النموذج الشيوعي المحقق المأزوم راهناً والذي يعاد النظر به وبأساليب واليات عمله.

ان كل ذلك يشير الى المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا على صعيد عملية تطورنا اللاحقة، ولذا يجب ان نسعى لتعزيز الاتجاهات الايجابية في نشاطنا الفكري مع ضرورة التنبه لما وقعنا به من سلبيات واخطاء والى ما يشير اليه الواقع من ثغرات ونواقص، ومن الانتقائية التي وقعنا بها احياناً، ويجب ان ننشد الى مدى تملكنا للفكر الماركسي كمنهج ومرشد للعمل وكأداة للتحليل والتغيير الثوري بعيداً عن النزعة المدرسية وعن النقل الحرفي، الامر الذي يعني التوجه الجاد للعمل على الاستخدام الخلاق للمنهج المادي الجدلي في انتاج النظرية في ظروفنا الملموسة، اي العمل على تعريبها وفلسطنتها وتطويرها ارتباطاً بحياتنا الواقعية الملموسة، وعلى ضوء ذلك علينا في الفترة القادمة ان لا نقتصر على التثقيف بأسس مكونات الماركسية ونتفادى افتقارنا للمواد التي تعالج الواقع والتاريخ، وعلينا الانخراط بفاعلية في الحياة الثقافية والجدل الفكري- السياسي الخارجي وتفادي اية عقبات تعيق انتاج واجتهاد كادرنا على هذا الصعيد.

ويحتاج عملنا الايديولوجي الى تعزيز وحدة المنهج والبرنامج والخطة في عموم نشاط الحزب

الفكري- النظري والدعاوي والتحريضي على الصعيدين الداخلي والخارجي وتفادي اية عقبات تعيق انتاج واجتهاد كادرنا على هذا الصعيد.

ويحتاج علمنا الايديولوجي الى تعزيز وحدة المنهج والبرنامج والخطة في عموم نشاط الحزب الفكري- النظري والدعاوي والتحريضي على الصعيدين الداخلي والخارجي، وضرورة تجاوز ثغرة غياب البرمجة طويلة الأمد وعدم التحديد الزمني للخطط والمهام والانتباه الى اهمية وضع الاليات الصحيحة لتنفيذها، وعلى قيادة الحزب والجهات المختصة وقيادات الفروع والمناطق ان تولي اهتماماً اكبر بتدقيق المقاييس النوعية لفاعلية العمل الايديولوجي وخاصة لقدرة الحزب على اعطاء اجوبة واقعية ومعللة علمياً لمعضلات الثورة والقضية الوطنية والقضايا القومية ولمدى انعكاس التثقيف على قيام الاعضاء والكوادر بواجباتهم ومهامهم وعلى انتاجيتهم وكفاحيتهم وعلى مدى مشاركتهم الفاعلة في رسم سياسة الحزب وتعزيز الديمقراطية في صفوفه، واحترام الرأي الاخر مع التأكيد على وحدة الارادة والعمل للحزب كذات متكاملة.

ان متطلبات تطورنا اللاحق، يجب ان نلحظ اهمية امساكنا بحلقة مركزية لعملنا على هذا الصعيد، ومن خلال التدقيق بواقعنا الراهن نستطيع القول ان الحلقة المركزية لعملنا الايديولوجي في المرحلة الجديدة، من تطورنا تتمثل بالاستمرار في تعزيز وتعميق امتلاك المنهج المادي الجدلي التاريخي من قبل كادر الحزب وهيئاته القيادية تحديداً والعمل على استخدامه الخلاق في انتاج النظرية وتطويرها في ظروفنا الملموسة، ويجب ان نفهم هذه المهمة ككل متكامل وكعملية موحدة، فلا نعزف عن الانتاج ونهاب خوض مجالاته انتظاراً لاكتمال امتلاك المنهج، بل القيام بذلك في اطار عملية واحدة مترابطة مع الممارسة العملية، وعلى صعيد ارتباط النشاط الايديولوجي لحزبنا بأوجه النشاط الاخرى نستيطع ان نؤكد من جديد على ضرورة تلمس علاقة التفاعل الجدلية المتبادلة بين اوجه نشاطنا المختلة.

ثانياً: على الصعيد الطبقي:

يعتبر التحول على الصعيد- الطبقي من بنية ديمقراطية ثورية غير متجانسة وغير منسجمة في وعيها الطبقي، أقرب الى البرجوازية الصغيرة في قوامها، الى بنية اجتماعية عمالية منسجمة ومتجانسة في قوامها ووعيها ومواقفها من المقاييس الهامة للتحول الى حزب ماركسي طليعي. فالتحول على هذا الصعيد يسمح بتأمين الاساس المادي الصلب للانسجام التام الفكري للحزب مع قاعدته الاجتماعية، وتخضع هذه المسألة لخصوصية التكون والتبلور الطبقي في كل بلد او منطقة، واجمالاً فان الديمقراطية الثورية المتصدية لبناء حزبها الطليعي عليها باستمرار ان تسعى للحفاظ على علاقة الحزب بجماهيره وتعبيره الدائم عن المصالح المشتركة لأوسع الفئات الشعبية عموماً والعمال والكادحين خصوصاً.

وقد اولى حزبنا اهمية خاصة لطابعه وبنيته العمالية، وسجل المؤتمر الوطني الرابع توجيهات عديدة على هذا الصعيد وخاصة ضرورة تحديد القوى الاجتماعية التي يجب ان يتجه لها عملنا التنظيمي بما يضمن البنية الكادحة، وينسجم هذا التوجه مع المادة الواردة في النظام الداخلي التي تعرف الجبهة بأنها طليعة واعية يقظة من الشعب، وتمثل الصيغة التنظيمية لتعبئة العناصر الطليعية من كافة الطبقات والفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في التحرير، ومع هذا التحديد

تتفق شروط العضوية ايضاً، مع بناء المنظمات القاعدية على اساس المبدأ الانتاجي- الجغرافي.

ومنذ المؤتمر الوطني الرابع وحتى الان بذلت الجبهة وعموم المنظمات الحزبية جهداً كبيراً على صعيد تحسين البنية الطبقية للحزب، فقد ادرج في برامج الفروع السنوية طوال السنوات الماضية مطلب التأكيد على رفع مستوى التوسع في صفوف العمال وبنسب مرتفعة خاصة في الفروع التي يتواجدون فيها بشكل ملحوظ وكبير كالأرض المحتلة والاردن.

اما على صعيد الموقف، فقد حاولت الجبهة باستمرار ان تنطلق من التعبير عن مصالح الطبقة العاملة الفلسطينية وعموم الكادحين اجمالاً، وعملت لتربية اعضاءها على المسلكية الثورية، وعلى الكفاحية وبشكل مثابر وساهمت في الدفاع عن مطالب العمال (الارض المحتلة والاردن)، وانطلقت باستمرار من ضرورات وحدة التمثيل السياسي والنقابي للعمال الفلسطينيين واهمية النضال من اجل تبوئهم لدورهم اللائق في النضال الوطني الفلسطيني فحاربت شق الاتحاد العام لعمال فلسطين في الخارج، كما حاربت شق الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الفلسطينية كما كانت المبادرة لتقديم شتى الاقتراحات والمشاريع لتوحيده على اسس ديمقراطية وبما يضمن التمثيل النسبي للقوى المشاركة كما سعت لنسج اوثق العلاقات مع القوى الماركسية الديمقراطية الثورية في الساحة الفلسطينية وذلك بهدف تحقيق وحدة كل الماركسيين في اطار حزب طليعي موحد معتبرة ان وحدة القوى الديمقراطية الثورية والتنسيق بين القوى المختلفة هي المقدمة الطبيعية.

وبالنظر الى مجمل نشاطات ومواقف الجبهة، فاننا نستطيع القول انها اقتربت تدريجياً من بناء نفسها وتنظيمها على اساس الارتباط بمصالح العمال وعموم الكادحين بشكل واع، وتسعى باستمرار للتعبير عن ذلك، كما تسعى لتنظيمهم ورفع مشتوى مشاركتهم ودورهم ونكانتهم في النضال الوطني.

وبالرغم مما انجز على هذا الصعيد، الا اننا نسجل وبجرأة وقوعنا في ثغرات ونواقص واخطاء اضعفت قدرتنا على تطوير بنيتنا الطبقية باستمرار وبالتعبير عنو مجمل مصالح الكادحين الفلسطينيين، وبالنجاح في تنظيم وتعبئة فئات جماهيرية واسعة كالفلاحين والمثقفين الوطنيين والديمقراطيين وقطاع المرأة ايضاً، ولا شك فان من الأسباب الاساسية لذلك هي وقوعنا في مراحل متقدمة من تطورنا في نزعات يسروية ضيقة، صحيح ان هنالك فرقاً بين خطابنا السياسي والفكري وبين ممارستنا العملية على هذا الصعيد لكن الصحيح ايضاً، ان انشدادنا هذا في ظل ضعف تبلور طبقتنا العاملة وتشوهها قد اضعف توجهنا للقطاعات الجماهيرية الشعبية المختلفة وجعلنا نتطرف احياناً ونرسم مهمات للتوسع الحزبي لا تنسجم مع الواقع، وأضعفت هذه النزعة تحولنا الى حزب جماهيري.

اما الامر الثاني الملفت للنظر فهو تدني نسبة الفلاحين في صفوف الجبهة بشكل عام، وهو ما يستدعي الوقوف امامه بجدية من اجل تفاديه وخاصة على ضوء الدلائل الكبيرة على هذا الصعيد لانتفاضة الارض المحتلة المجيدة.

اما بالنسبة لنسبة العمال، فهي مرضية بشكل عام مع الحاجة المستمرة لتطويرها وتفعيل ادائها، وذلك بسبب وضع الشتات الذي يعيشه شعبنا وصعوبات التنظيم والعمل في اوساط العمال في بعض المناطق، ناهيك عن المستوى الضعيف لتمركز الطبقة العاملة ونسبتها القليلة الى عدد

السكان، ووجود صفات وسمات عديدة تتسم العديد من فئاتها بالطابع الخاص وشبه الحرفي وشبه البروليتاري.

ومع اهمية العمل من اجل زيادة نسبة العمال في الحزب وخاصة في صفوفه القيادية، الا ان الأهم ليس عدد العمال، بل نوعيتهم وثقافتهم ومستوى تأهيلهم الامر الذي يجب ان يدرس بعناية، وان يعطى له المزيد من الاهتمام في الفترة القادمة، كما ان الطابع الطبقي للحزب لا يتحدد بعدد العمال في صفوفه فحسب بل وبالنسبة التي يمارسها والمواقف الطبقية التي يتخذها، ولهذا الامر ارتباطه الوثيق بالوضع الملموس للحركة الثورية المعنية وبمهمات الحزب والوضع الدولي ايضاً، وفي مطلق الاحوال على الحزب ان يحافظ على كونه الفصيلة الواعية للطبقة العاملة ولعموم الكادحين والشغيلة. ولذا فان عليه ان يزيد من مستوى وعيه باستمرار، بأن اي خلل على هذا الصعيد من شانه ان يؤثر سلباً على ارتباط الحزب بجماهيره ومصالحها وبالتالي يؤثر سلباً عليه بوصفه طليعة.

ويقول لينين بهذا الصدد، ان من الضروري للحكم على حزب من الاحزاب ان نرى ليس ماذا تقول الاحزاب على نفسها، بل وماذا تعمل وكيف تتعامل عند حل المسائل السياسية المختلفة، وكيف تتصرف في المسائل التي تمس المصالح الحياتية لمختلف طبقات المجتمع. وعلى اساس هذا التحليل يعلمنا لينين ان الطبيعة الطبقية لكل حزب سياسي، تتوقف قبل كل شيء ليس على تركيبته الطبقية فحسب، بل وعلى من يقوده وما هو محتوى نشاطه وتكتيكه السياسي.

ثالثاً: على الصعيد التنظيمي:

التنظيم وسيلة اساسية لتحقيق السياسة الحزبية ومن خلال المبادىء التنظيمية يتجلى جوهر الحزب الطبقي وعلى اساسها يصاغ النظام الداخلي بأحكامه العامة وبمواده وقواعده ولذا فالتحول على هذا الصعيد له اهمية كبيرة وخاصة.

ان قيام التنظيم على اسس سليمة يتحول الى عامل من عوامل التحول، وخاصة في مجال فرض المتطلبات الفكرية- السياسية للقوانين الموضوعية التي تفعل فعلها به، فالمسألة التنظيمية ليست مسألة فنية تكتيكة بل مسألة فكرية- سياسية بالأساس وعلى ضوء ذلك تنبع اهمية تطور الحياة التنظيمية الداخلية للحزب، ودورها في تحديد هويته وجوهره ومقاييس نضجه وعلاقته بجماهيره وقيامه بمهامه المنوطة به.

وتجدر الاشارة بهذا الصدد الى من الحكم على مستوى نضج عملية البناء التنظيمي هو تماماً كالحكم على مستوى نضج البناء الايديولوجي اي ليس التبني الرسمي والمعلن للقضايا والمواقف بل الممارسة على اساس ذلك.

فعلى الصعيد المجرد قد نكون امام صياغة دقيقة وناضجة لنظام داخلي لحزب ما، ولكن على صعيد الممارسة نتلمس افتراق واغتراب التطبيق عن النصوص والقواعد، ولذا من الاهمية بمكان عدم محاكمة الشوط المقطوع على اساس صياغة مواد النظام الداخلي للجبهة ومبادئه وقواعده فحسب بل ضرورة تفحص مستوى تطبيق ذلك على ارض الواقع، ومدى ومستوى التطبيق الخلاق لذلك.

فعلى صعيد صياغة مواد وبنود وقواعد واحكام النظام الداخلي للجبهة نستطيع القول وبكل ارتياح وثقة انه ينسجم مع المتطلبات اللينينية للبناء الحزبي، وقد ساهم المؤتمر الوطني الرابع مساهمة كبيرة في تدقيق مواده حيث اعطى تعريفاً ادق له يبين اهميته ومضمونه كقرار عام ملزم لعموم الحزب، وعلى اساسه تتشكل الوحدة التنظيمية كما دقق المؤتمر بتصنيف الجبهة حيث عرفها كفصيلة طليعية من فصائل الطبقة العاملة وليس الفصيل الطليعي لها، ورفع مستوى الحد الادنى لفترة العضوية المتدربة، وحدد العمر التنظيمي الادنى لاعضاء الهيئات القيادية، ومن جانب اخر لعبت اجازة المؤتمر للتقرير السياسي والتنظيمي دوراً كبيراً على صعيد تطوير ومنهجة النشاط الحزبي وعلى صعيد الفهم الاعمق لمتطلبات عملية التحول على كافة الصعد، وقد ترسخ هذا بقرار المؤتمر باعداد شروحات النظام الداخلي، وتنقيح وثائق الحزب الأساسية.

وفي مرحلة ما بعد المؤتمر الوطني الرابع وحتى انعقاد المؤتمر الخامس جرت تطورات ملحوظة على الصعيد التنظيمي يمكن تلخيص اهمها بالاتي:

- انتظام عمل الهيئات المركزية، التحضير لها وتحسين الاختصاص في الاطر المحيطة بها.
- ترسيخ مبدأ انتخاب الهيئات القيادية في الحزب، وتعزيز مستوى الانضباط الحزبي الواعي.
- ارتقاء العمل في مجال رؤية الاستقلالية النسبية للمنظمات الحزبية وضرورة وجود صلة تفاعل حي معها.
- الاهتمام المتزايد بتحسين قاعدة الحزب الجماهيرية وتوسيعها وبناء المنظمات الديمقراطية المحيطة.
- الاهتمام بكفاحية اعضاء الحزب وتصليب بنيتهم من خلال الممارسة والخدمة الثورية وتنفيذ المهام الكفاحية.

لقد استطاعت الجبهة المحافظة على وحدتها التنظيمية وترسخ دورها وتعززت مكانتها في اوساط شعبنا وبين قواه السياسية في ظل منعطفات صعبة وحادة وتطورت وتقدمت الى الأمام على اكثر من صعيد، لكنها في نفس الوقت عانت ولا تزال من ثغرات ونواقص، الأمر الذي عكس نفسه على التنظيم وعلى فاعلية الجبهة، وعلى الوتيرة المطلوبة لعملية التحول.

وبقدر ما يجب ان لا تعمينا الثغرات والنواقص عن رؤية الايجابيات والشوط الكبير الذي انجز على صعيد التحول التنظيمي. بقدر ما يجب ان تجعلنا نشحذ الهمم، ونبذل المزيد من الجهد للتخلص من الثغرات وتأثيراتها والقضاء عليها.

وعلى الصعيد التنظيمي العام، علينا عدم الاكتفاء بسير حياتنا التنظيمية على اساس النظام الداخلي فحسب، بل يجب التوجه الجاد في المرحلة القادمة من اجل تدقيقه وتطويره ومن اجل الممارسة المبدعة لمواده، بحيث تعطي الممارسة التنظيمية بعدها السياسي والفكري من خلال خلق الاليات الضرورية لتجلي فعل المبادىء والقواعد التنظيمية والديمقراطية، وذلك بتملك النمط الديالكتيكي للعمل والقيادة الحزبية، ومن خلال التركيز على المواصفات النوعية وعلى مقاييس الفاعلية التنظيمية وبدور الطليعة وصفاتها وتضحيتها وعلاقتها بالجماهير، كما يتطلب التطور التنظيم تطوير هياكل وأساليب وطرائق العمل لتتوافق مع عملية التطور الجارية.

ويتطلب التطور التنظيمي اللاحق الانشداد لمحورية التجديد الديمقراطي للحزب وذلك من خلال تعزيز تفاعل الاراء والافكار في الحزب، ومن خلال ديناميكية الاعلام الحزبي المتوافق مع

متطلبات التطور الهائل بأساليب التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات، ومن خلال استخراج رأي القاعدة الحزبية في القضايا المفصلية وتفعيل دور الاعضاء في رسم سياسة الحزب بفاعلية ونشاط

رابعاً: على الصعيد السياسي:

ان التحول الى مواقع الاسترشاد بالمنهج المادي الجدلي التاريخي هو عملية فكرية- سياسية طبقية وتنظيمية متكاملة، ومترابطة، فالتحول على الصعيد الايديولوجي يجد مردوديته ونتائجه في تملك الحزب، وهيئاته القيادية تحديداً، للنظرية كمرشد للعمل وكنهج للتحليل والتغيير الثوريين ويتجلى ذلك من خلال استخدام المفاهيم والمقولات والقوانين وادوات التحليل المادية الديالكتيكية في قراءة الواقع الملموس ورسم الاستراتيجية والتكتيك الثوريين المعللين علمياً، اما التحول على الصعيدين التنظيمي والطبقي فيتحدد هدفهما في نهاية المطاف بخدمة تحقيق الاهداف والمهام المستنبطة والمرسومة من قبل الحزب والمعبرة عن مصالح أوسع الفئات الجماهيرية الكادحة اي ان المسألة سياسية- فكرية ترتبط بجوهر الحزب كقائد سياسي للجماهير وضرورات توفير متطلبات هذا الجور وتجلياته الملموسة في الممارسة العملية والحزب الثوري في جوهره هو عضوية اجتماعية حية تعبر عن ارتباط النظرية الثورية بالحركة العمالية والشعبية والجماهيرية من اجل نقل الوعي والتنظيم اليها على طريق تحقيق اهداف ومهام التقدم الاجتماعي ونقل الوعي والتنظيم هو مضمون سياسة الحزب، لأنه هو الذي يمكنه من لعب دوره القيادي الطليعي، اي ان التحول على الصعد الايديولوجية والطبقية والتنظيمية يتكثف محتواه في السياسة، ولذا فانه اذا كان التحول على الصعيد الايديولجي هو المقياس المحدد في نجاح عملية التحول، لأنه يعطي النصح لعلمية الوعي والتنظيم، فان التحول على الصعيد السياسي هو المقياس الحاسم، لكونه يكثف ذلك من خلال الممارسة النضالية الثورية، وتزداد اهمية العامل السياسي كونه عاملاً حاسماً في تحديد البرنامج السياسي للحزب وفي تحديد الاستراتيجية والتكتيك الثوريين، خاصة في الظروف الثورية المعقدة، كما هو حال الوضع الفلسطيني.

على هذا الأساس فان نضج السياسة نفسها يتحدد بمقدار عمق تملك المنهج المادي الجدلي وتمثله في الممارسة، اما تحقيقها فيعتمد على القدرة على استنباط وامتلاك الوسائل والطرق والأساليب التي تجعل الممارسة خلاقة ومبدعة في الظروف الملموسة وصولاً للأهداف والمهام عن طريق حركة الجماهير الواسعة وليس الافراد او القادة اي ان السياسة ليست مجرد شعار، او صراع او مواقف وتصاريخ، بل هي فوق هذا كله علم وفن لقيادة الصراع الطبقي بكافة اشكاله وتجلياته وتعقيداته وعليه فان السياسة الثورية يجب ان تتسم بصفات العلمية والموضوعية والانسجام وعدم التناقض، والسمة العملية المبادرة والمبدئية مع المرونة العالية، والارتباط بالجماهير، والواقعية الثورية، وهذا ما يسعى التوصل اليه الحزب المتحول من مواقع الديمقراطية الثورية الى مواقع الماركسية، واذا كان الاقتراب من الفكر الاشتراكي العلمي يبدأ بالسياسة فيُ المراحل الاولى فانه في المراحل اللاحقة للتطور تنعقد هذه المسألة ، فلا يعاد يكتفي بتحليل ظواهر الامور، وبالخبرة السياسية التي اشترطت ذلك الاقتراب بل العمق في جوهر الظواهر والعمليات من منطلقات ومدخل طبقي منسجم تابع ومنشد للمصالح الجذرية للطبقة الاكثر ثورية واهدافها البعيدة والقريبة، مع رؤية المصالح الطبقية المشتركة للكادحين في كل لحظة ملموسة بحيث

يتخذ الحزب مواقفه ويرسم برنامجه ويرفع شعاراته المعللة، التي تعبر عن مصالح الشعب كله، ولا يكتفي بذلك، بل يرفق ذلك بالممارسة العملية من خلال تكتيك صائب يمكنه من ابراز مبادرته وانتزاع الزعامة السياسية للحركة الثورية.

لقد شكل المؤتمر الوطني الرابع قفزة نوعية على صعيد توضيح رؤية الجبهة السياسية الاستراتيجية والمرحلية، حيث قدم مقاربة اكثر علمية لواقعنا الملموس اعتماداً على المنهج المادي الجدلي وحدد التوجهات السياسية الاستراتيجية والمرحلية للحزب وطنياً وقومياً وامميا وانتقد بجرأة كثيراً من الاخطاء التي وقعت بها الجبهة.

انما بعد المؤتمر الوطني الرابع، فقد عالجت الجبهة المهمات المطروحة ارتباطاً بما رسمه المؤتمر.

كما وقطعت الجبهة شوطاً كبيراً على صعيد تحالفاتها، ورسمها للتحالف من منطلقات طبقية ووطنية، وقد حكم ممارستها في هذا الجانب اجمالاً قانون الوحدة والصراع، والوحدة على القضايا والمهمات موضع الاتفاق والصراع على قضايا الخلاف مع تغليب قضية الوحدة كوننا نمر بمرحلة تحرر وطني، وناضلت الجبهة باستمرار من اجل الاصلاح الديمقراطي التنظيمي والسياسي في م.ت.ف ولم تقبل بأن تشكل غطاء لسياسات البرجوازية لكن وبالمقابل تطورت نظرة الجبهة لـ م.ت.ف حيث ترسخت لديها قضية ان م.ت.ف هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وان التعبير الملموس عن كيانيته السياسية وهويته الوطنية وانها جبهة وطنية عريضة يجب المحافظة عليها بوجه شتى محاولات التآمر والتفتيت والتصفية والاحتواء وخلق البدائل كما ترسخت لديها القناعة بالنضال من داخل صفوف وهيئات المنظمة بعد ان رأت حجم العواقب السلبية لفترة الانشقاق وقد اصابت الجبهة في تحليلها لجوهر الازمة في م.ت.ف حين اعتبرت ان اليمين يتحمل المسؤولية الرئيسية عنها من جهة وان الازمة ليست ميؤوساً من حلها، والحفاظ على م.ت.ف الموحدة كهدف نضالي ممكن وانطلاقاً من هذا التحليل ساهمت الجبهة مساهمة ايجابية في اعادة الوحدة لـ م.ت.ف في الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني.

وعلى الصعيد العربي حرصت الجبهة باستمرار على اقامة علاقات وطيدة مع فصائل حركة التحرر العربية ومع الانظمة الوطنية العربية. وتطورت نظرتها للتضامن العربي القومي العام وباتت تنظر اليها اكثر فأكثر من خلال المصلحة الوطنية، ووقفت الجبهة الى جانب قضايا الجماهير العربية العادلة فأكدت على اهمية النضال من اجل الديمقراطية ومن اجل انتزاع وتعزيز الاستقلالية السياسية والتطور الحر للأقطار المختلفة ولضرورة النضال من اجل معاداة الامبريالية وللانفكاك من التبعية ومن اجل التقدم الاجتماعي والوحدة العربية وبذلك تبوأت مكانة مرموقة ومحترمة بين فصائل حركة التحرر العربية.

اما على الصعيد الدولي فقد استمر تأكيد الجبهة على تحالفاتها الطبيعية والاستراتيجية مع قوى التحرر والتقدم والديمقراطية والعلم والاشتراكية في العالم وحرصت على بناء علاقات وطيدة معها وخاصة مع البلدان الاشتراكية قبل الازمة الاخيرة واجمالاً فان التطورات الدولية المستجدة بد انهيار المنظومة الاشتراكية باتت تتطلب نظرة اعمق لعلاقة الترابط الجدلي بين العملية الثورية العالمية ومصالحها وعملية التقدم الاجتماعي ومصالح التطور البشري العام، وكذلك رؤية انعكاسات التحولات في العلاقات الدولية على دور العامل الذاتي الثوري المحلي وضرورة

تحمله المسؤولية الاولى عن قضاياه الوطنية والطبقية واهمية السعي لتوحيد جهود شعوب العالم قاطبة وخاصة في العالم الثالث لمواجهة تحديات ديمقراطية العلاقات الدولية والتصدي لعمليات النهب والهيمنة الامبريالية.

اما بخصوص النظرة للعدو والكيان الصهيوني وللتناقضات في صفوفه فقد تعمقت وتحسنت، لكنها ما زالت بحاجة الى تطوير وخاصة في جانب السياسة العلمية للاستفادة اكثر من التناقضات داخل المجتمع الاسرائيلي ارتباطاً بكل مرحلة من مراحل نضالنا واهمية التعاون مع القوى الديمقراطية اليهودية على اساس موقفها من نضال شعبنا واسناده لانتفاضته ومن حق شعبنا في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة.

وبالنظر الى المحصلة النهائية لتحليل واقع الجبهة نرى التقدم الهام في معالجة الجبهة السياسية لما يواجهها، رغم الثغرات والنواقص والاخطاء، ويعني ذلك اجمالاً ان الجبهة باتت تمثل تنظيماً ماركسياً يبني استراتيجيته وسياسته انطلاقاً من الاسترشاد بالمنهج الجدلي وبالاستراتيجية والتكتيك اللينيني ويسعى لترسيخ ذلك في ممارسته السياسية لكن اقرارنا بهذا يجب ان يعني ايضاً، اننا بحاجة مستمرة الى تطوير سياستنا عموماً وخاصة حاجتنا الى خوض معترك التكتيك السياسي الثوري واتخاذ المواقف السياسية المبادرة واجادة في السياسة بما يتضمنه من مساومات واستخدام التناقضات والطرق والوسائل العالية المرونة وخاصة لكسب الجماهير والحلفاء.

التقييم العام:

ينطلق تقييمنا العام لواقعنا الراهن من محصلة التطور الحاصل، وليس من المجموع الحسابي لذلك، اي علينا الانسداد للمسائل الجوهرية وللمظهر الرئيسي ورؤية سلبياتنا وايجابياتنا انطلاقاً من هذا.

ورغم ما نعيشه من ثغرات ونواقص فان محصلة التقييم العام هي اننا نمثل حزباً يسترشد بالمنهج الجدلي التاريخي اجمالاً ويعمل لتمثله في الممارسة، وبالنظر الى بنيتنا الاجتماعية-الطبقية. فاننا نمثل حزباً للعمال والكادحين عموماً. ولا نستطيع القول اننا نمثل الطليعة الوحيدة للعمال والكادحين الفلسطينيين، لأن هنالك تنظيمات اخرى تقتسم معنا هذا التمثيل.

واذا دققنا في محتوى وجوهر بنيتنا الفكرية السياسية والتنظيمية، سنجد ان الفكر الماركسي يسود حزبنا، ان انه يشكل المظهر الرئيسي في الفكر والتنظيم والممارسة ولا يعني توفر المظهر الرئيسي عدم وجود مظاهر ثانوية اخرى قد يكون لها تأثير هام في بعض الجوانب، فواقعنا يشير الى اننا ما زلنا نعاني من ترسبات وبقايا البنية القديمة، كما نعاني من تأثيرات الواقع السلبي الحيط وما يفرزه من امراض تعزز بقاء ترسبات الماضي وتمكنها من اعادة انتاج ذاتها، بما يغذي النزعات الضارة، كما نعاني من تناقضات مستوى تطورنا وديناميكيته، والتحديات الجديدة التي افرزها انهيار النماذج المحققة للاشتراكية وازمة الماركسية وضرورات التجديد الثوري للحركة التحررية في ظروف العالم الجديدة.

ان طموحنا لتجديد ذاتنا والارتقاء في اوضاع حزبنا، وتجديد حركتنا الثورية، وفي ضوء ما

حققناه من تطور في تحولنا خلال السنوات الماضية بات يتطلب انخراطاً عملياً في طور جديد لعملية تطور حزبنا، بعد ان حققنا جوهر عملية التحول من خلال سيادة الفكر الماركسي، وتملك المنهج الجدلي عموماً.

ان طموحنا لتجديد ذاتنا والارتقاء في أوضاع حزبنا، وتجديد حركتنا الثورية، وفي ضوء ما حققناه من تطور في تحولنا خلال السنوات الماضية بات يتطلب انخراطاً عملياً في طور جديد لعملية تطور حزبنا، بعد ان حققنا جوهر عملية التحول من خلال سيادة الفكر الماركسي، وتملك المنهج المادي الجدلي عموماً.

وضرورات التطور اللاحق لحزبنا تتطلب الانخراط على كافة الصعد والمجالات في عملية ذات بعدين متداخلين ومتكاملين هما:

أولاً: استمرار التعمق بامتلاك المنهج المادي الجدلي التاريخي في عموم الحزب وعلى صعيد القيادة والكادر خاصة، ودراسة واقعنا الفلسطيني والعربي وظروف تطوره الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والثقافي بالاستناد له، اي الانكباب على انتاج ماركسيتنا العربية.

ثانياً: التجديد الديمقراطي والثوري الشاملين لحزبنا في مجالات نشاطه وحياته المختلفة، وعلى اساس المنهج المادي الجدلي والاشتراكية العلمية، والديمقراطية الواسعة في الحياة الحزبية الداخلية وفي العلاقة مع الجماهير، وبما يقدمنا خطوات سريعة على طريق التخلص من اوجه القصور والبيروقراطية، والمركزية المتزمتة، وغيرها من الامراض، ويؤمن لنا بناء حزب طليعي -جماهيري- كفاحي يمثل طليعة شعبنا في النضال من اجل تحقيق اهدافه الوطنية المرحلية والاستراتيجية.

ولمزيد من التحديد والدقة فان ما نسعى لتحقيقة ما يجب ان يتمثله حزبنا حتى يرتقي للصورة المطلوبة، هو:

أ) فكرياً: تعميق تملكنا للمنهج المادي الجدلي التاريخي، والفكر الاشتراكي العلمي، ودراسة واقعنا استناداً لهما، وتمسكنا بكل ما هو تقدمي في تراثنا الفلسطيني والعربي والتراث الانساني العالمي.

ب) طبقياً: تعميق وتوطيد بناء حزبنا الطبقي بحيث يعبىء العمال وعموم الكادحين من أبناء شعبنا ويعبر عن مصالحهم ويمثل طليعتهم الواعية والمنظمة في النضال من اجل التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي على طريق الاشتراكية.

ج) تنظيمياً: توطيد بناء حزبنا الداخلي على اسس المركزية الديمقراطية كمفهوم شامل يقوم على الوعي والديمقراطية العميقة الواسعة وعلى وحدة الارادة والعمل، والعلاقات الرفاقية والانسانية العميقة واساليب ووسائل القيادة الحزبية الديمقراطية والعمل الحزبي الملتزم بجماعية القيادة، والعمل وحرية النقد والنقاش واحترام الرأي الاخر، وحق الأقلية في التعبير عن رأيها في الأطر المحددة، وفي تنفيذ القرارات الحزبية بهمة ونشاط، وان تمثل قيادتنا اولاً وكوادرنا ثانياً مثلاً يحتذى في صفوف الحزب والجماهير.

د) سياسياً: رسم البرنامج السياسي لحزبنا، والتكتيك المنبثق عنه على الصعد المختلفة (التحالفات، الخط السياسي في مجال التكتيك العسكري والكفاحي...) بما يمكننا من الامساك بالحلقة المركزية، وبما يراعي توازن القوى، واللحظة الملموسة والمزاج الجماهيري واستعدادته ومتطلبات التطور اللاحق.

هـ) جماهيرياً: تطوير دورنا كحزب يمثل فصيلة واعية ومنظمة للجماهير ولعموم الشعب لتحقيق اهدافه الوطنية والتقدمية. ديمقراطي في علاقاته الجماهيرية وفي أساليب عمله مع المنظمات الديمقراطية والشعبية العامل في صفوفها، حزب يتمتع ببنية كفاحية عالية يمثل اعضاؤه نموذجاً في التضحية والتفاني في خدمة الشعب وقضايا الجماهير والوطن، حزب الجماهير والقضية الوطنية وليس حزب النخبة.

و) وطنياً: وبالترافق مع العملية الداخلية وبالارتباط بها يجب ايلاء الاهتمام ذاته وبنفس القدر تقريباً بالعمل على الصعيد الوطني، وتطوير دور الحزب وطنياً، عبر المعالجة الصائبة للقضايا الوطنية ولمصالح الشعب الجوهرية، ولمشاكله اليومية، بحيث يسير نشاطنا الداخلي والخارجي من نفس الاتجاه، والعمل لخلق البديل اليساري الديمقراطي الذي شكل ولا يزال طموحاً لنا، فالظروف الذاتية والموضوعية المحيطة تطرح علينا مسؤولية خاصة اتجاه هذا الأمر الهام.

ولتحقيق التقدم المطلوب على طريق توطيد جوهر حزبنا وسماته الجديدة، وانجاح هذه العملية فان على قيادة الحزب ان تلعب دورا اكبر في المرحلة القادمة لكي تمثله حقا ذات قيادية لعملية التقدم المطلوبة امام الكادر والجماهير الحزبية، وهذا يفرض بداهة تجاوزها للثغرات التي رافقت دورها في المراحل السابقة، رغم انها هي المسؤولة الاولى عن ما تحقق بانجازاته وافخفاقاته، وكما دللت الصورة فان الانجازات هي الأبرز.

ان التطور المطلوب للمرحلة المقبلة سيكون معياره الأساسي، مدى قدرتنا على دراسة واقعنا المعاش والمحيط، في جوانبه كافة، واستخراج السياسات والمواقف الواقعية الثورية، لحل معضلات الواقع والثورة، على اساس المنهج الماركسي المادي الجدلي، وفي قدرتنا على خلق حزب طليعي كفاحي جماهيري يحظى بثقة والتفاف الشعب وقواه الحية.

لقد انجزت الجبهة الشعبية عملية التحول، ولم تهتز قناعتها بصحة هذه العملية، رغم كل المنعطفات الهائلة التي حصلت على الصعيد العالمي، وانهيار المعسكر الاشتراكي وما طرحه من اشكاليات بالنسبة للماركسية.

لقد انتهت مرحلة التناقضات بين اليمين واليسار داخل الجبهة والتي رافقت عملية التحول وانتقلنا الى المرحلة التي اصبحت فيها الجبهة ككل تنظيماً يسارياً يسترشد بالمنهج المادي-الجدلي التاريخي تنطبق عليه تناقضات من نوع اخر تعيشها الاحزاب الماركسية، وبهذا المعنى فان الجبهة انجزت عملية التحول بكل وضوح لكننا وكما اكد المؤتمر الخامس سيخطىء اذا ما اعتبرنا ان هذا يعني ان الجبهة لم تعد بحاجة لتعميق فهمها وتملكها للماركسية وتطبيقها على واقعنا بشكل خلاق، فهذه عملية ذات صيرورة دائمة ومتواصلة باستمرار.

ان الجبهة الشعبية لم تفهم من عملية التحول ان تصبح نسخة كربونية مكررة للاحزاب الشيوعية العربية، فلو فهمت عملية التحول على ذلك الأساس لكان من الضروري ان تقف امام اعادة نظر في تقييم موضوعة التحول أصلاً.

ان عملية التحول تمثلت في انتقال الجبهة الشعبية من الفكر المثالي الى الفكر المادي الجدلي-التاريخي، اي فهم الظواهر والتناقضات والحركة وتحليل الواقع على اساس مادي جدلي، وعلى هذا الأساس فقد بتنا نمتلك رؤية علمية للحركة الصهيونية وارتباط مشروعها العضوي بالامبريالية،

وكما نمتلك رؤية علمية لموضوعة الوحدة العربية ومصالح الامة حاضرها ومستقبلها.

كما ولدينا رؤية جدلية تمكنا من فهم الواقع -وتحليل التناقضات في الساحة الفلسطينية والعربية والعالمية وفهم التحالفات الاستراتيجية والتكتيكية..... الى ما هنالك من موضوعات عديدة ومتنوعة؟ وبهذا المعنى فان عملية التحول قد انجزت وشكلت بالنسبة لحزبنا قفزة ايجابية ملموسة.

لقد اكد المؤتمر الخامس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ايمانه العميق بصحة المنهج المادي- الجدلي- التاريخي كدليل لفهم وقراءة الواقع، مشيراً الى ان التحدي الكبير الذي يواجهنا اليوم على الصعيد النظري، خاصة بعد ان أنجزنا عملية التحول بمظهرها الرئيسي. هو اعادة انتاج النظرية انتاجاً ينبع من واقعنا وبنيتنا وتربيتنا الوطنية، لأن القيمة الحقيقية لاسترشادنا وتبنينا للنظرية الماركسية يتوقف على مدى قدرتنا على تعريبها، وهذا يعني دراسة تاريخنا دراسة علمية، وتحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفلسطيني والعربي بالاستناد للمنهج المادي الجدلي والواقع الملموس والمحسوس، وقراءة التناقضات الأساسية والرئيسية والثانوية، وتشخيص الواقع والتكوين الطبقي واهمية النضال الاقتصادي وقراءة العملية التي يظهر من خلالها الاضطهاد القومي والطبقي الذي ترزح تحت وطأته الجماهير الفلسطينية والعربية، وبدون ذلك لا يمكن تأمين التفاف الجماهير حول برنامج اليسار الفلسطيني والعربي.

ثانياً: التوجهات البرنامجية العامة

توقف المؤتمر الوطني الخامس بعد استعراض مفاصل عمل الجبهة التنظيمية امام التوجهات البرنامجية العامة على هذا الصعيد وأقر الخطوط الأساسية التالية:

١) تأمين أساليب العمل التي تجعل الهيئات القيادية هيئة اركان للحزب في المجالات المختلفة وتوفير الوقت والمتطلبات الضرورية لبنائها نظرياً كي تستطيع قيادة الحزب بابداع وكفاءة عالية، حيث باتت متطلبات الموقع القيادي اعلى كثيرا على الصعد المختلفة وتطعيم الهيئات القيادية باستمرار بالكوادر القيادية الوعية والنشطة والشابة والفاعلة والتي اثبتت خلال المسيرة قدرتها العالية وكفائتها المميزة.

٢) زيادة الاهتمام بالكوادر واطلاق طاقاتها ومبادراتها، وتحديد سياسة كادرية لتلبية ذلك وتلبية احتياجات الكادر في هذه المرحلة من المتطلبات الوطنية والكفاحية المتزايدة، مع التركيز على بناء الكوادر النوعية والمتخصصة في المجالات المختلفة، ايديولوجياً وعسكرياً وتنظيمياً وجماهيرياً... الخ وهذا يتطلب زيادة دورات الاعداد النظري والتخصص على المستوى المركزي وعلى مستوى المنظمات الحزبية في مواقعها المختلفة.

٣) ان عملنا الايديولوجي يجب ان يستمر في تمليك كادر الحزب وهيئاته القيادية تحديداً للمنهجة المادية الجدلية، والاستمرار في تعميق فهم مجمل اعضاء الحزب للأسس العامة للماركسية وانتاج الفكر عبر تحليل الواقع والمهمات انطلاقاً من المنهج المادي الجدلي اي دراسة الواقع الفلسطيني والعربي وظواهره كافة، انطلاقاً من منهج ماركس المادي الجدلي واعتماداً عليه، واعادة النظر بكل ما يصدر عن الحزب، وربطه بالواقع الملموس وتقديمه معللاً للمنظمات الحزبية وللجماهير. ورفع مستوى البرمجة والتخطيط للعمل الايديولوجي الداخلي والخارجي، وتأمين

وحدة المنهج واشتقاقاً منه وحدة الارادة والعمل في عموم الحزب.

٤) تشديد العمل من اجل التحول الى حزب جماهيري- طليعي- كفاحي، وهذا يتطلب التوسع في سياسة تشكيل المنظمات الديمقراطية، والبحث عن الأساليب المناسبة لتأطير الجماهير ارتباطاً بظروف كل تجمع فلسطيني وبالمهمات المطلوب حلها في هذا التجمع وليصبح حجم الكتلة الجماهيرية المنضوية في اشكال واطر مختلفة محيطة بالمنظمة الحزبية وقدرتها على تحريك الجماهير، معياراً اساسياً في تحديد نجاحها وهذا يتطلب من قيادة حزبنا انتهاج السياسة الصائبة والتي تلحظ المصالح المشتركة للطبقات الوطنية في كل مرحلة من مراحل كفاحنا، ولنقدم انفسنا دائماً بصفتنا حملة راية تحقيق هذه المصالح، على الصعيد الوطني وعلى صعيد كل تجمع مستقل.

٥) تكثيف الجهد للارتقاء بتملك وممارسة الاسلوب والنمط الدياكتيكي في العمل والقيادة الحزبية، على مستوى الهيئات.القيادية والكادرية، لكي نتمكن من معالجة ما يجابهها من مصاعب وحلها بديناميكية وبثورية عاليتين .وبروح انتقادية جريئة. وبالارتباط بالجماهير، والعمل باستمرار لتطوير وتصليب البناء الحزبي الداخلي واشكال العمل مع الجماهير وتعبئتها وتنظيمها.

٦) الارتقاء بعملنا في اوساط العمال والمرأة والمثقفين والشباب عبر تحسين اشكال العمل معهم واجتذاب المزيد من العناصر الطليعية للانتظام في حزبنا وللانخراط في عمل المنظمات الديمقراطية المحيطة.

٧) ايلاء اهمية لتطوير الحياة الديمقراطية في المنظمات الحزبية على مختلف المستويات، عبر انتظام عقد المؤتمرات الانتخابية والتقييمية في اوقاتها المحددة، والتوسع المستمر في الديمقراطية الحزبية الداخلية، وتأمين حرية المناقشة والانتقاد باستمرار وحق الاختلاف وتأمين الالية المناسبة لذلك، وضمان مساهمة عموم منظمات وكوادر وأعضاء الحزب في رسم سياسته وتنفيذها على قاعدة الانضباط الواعي ووحدة الارادة والعمل الجماعيين.

٨) تكثيف الرقابة على عمل واداء الهيئات المختلفة، وخاصة على تنفيذها للبرامج والخطط وعلى ضمان ديمقراطية الحياة الداخلية للحزب، والاستهداف دائماً استخراج الجوهري في العمل وتصحيح قبل استفحالها، وتحديد الاشكال والأساليب المناسبة لتجاوز الثغرات.

٩) ايلاء الاهتمام المتزايد للبرمجة والتخطيط الطويل الأمد عبر تحديد اتجاهات عامة للخطة على مستوى الجبهة وعلى مستوى الفروع وجدولة هذه الخطط الطويلة، بخطط قصيرة لمدة عام وخطط فصلية على مختلفة المستويات الحزبية.

وتأمين الية عملية لتقييم الخطة، على كل المستويات والتركيز على الجوهري والأساسي الذي يجب تقييمه، وتطوير اليات البرمجة والتخطيط لاختصار الوقت والجهد الاداري والمستنزف بها.

١٠) زيادة الاهتمام بعملية التوسع الحزبي والتركيز باستمرار على اتجاهات التوسع الصحيحة (العمال، المرأة والشباب، والفئات الاكثر كدحاً) في كل مرحلة وتصليب البنية الحزبية، وتكثيف الرقابة والمحاسبة الحزبية على ميادين العمل المختلف وترسيخ، الالتزام بشروط النظام الداخلي.

(انتهى التقرير التنظيمي)